



محاضرات في ...

تاريخ مصر الحديث

الفرقة الرابعة - آداب - فارسي

أستاذ المقرر

أ. د. عبد الرحيم عبد الهادي علي

العام الجامعي

2023م

-1-

بالعلم والعقل والعمل .. تبنى وتتقدم الأمم

بيانات أساسية

الكلية: التربية

الفرقة: الثالثة

التخصص: التاريخ

عدد الصفحات: 155

القسم التابع له المقرر : قسم التاريخ- كلية الآداب.

الرموز المستخدمة



نص للقراءة والدراسة.



فيديو للمشاهدة.



أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي.



رابط خارجي



تواصل عبر مؤتمر الفيديو.



أنشطة ومهام.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلى آله عدد كمال الله وكما يليق بكمالهِ وبعد، يسرنا أن نقدم للقارئ في التاريخ هذا الكتاب عن "تاريخ مصر الحديث والمعاصر". تأتي أهمية دراسة تاريخنا القومي في تعريف أبنائنا الطلاب بتاريخ وطنه، لتعريفه بالحقائق التاريخية وبالشخصيات التاريخية المهمة وما قامت به من أجل مصرنا الغالية. وعليه تم تقسيم الدراسة إلى عدة فصول كالتالي:

يتم التأريخ لتاريخ مصر المعاصر بداية من عام 1882م، عندما أصبحت مصر مستعمرة بريطانية. استمر هذا الوضع في مصر حتى عام 1922م عندما حصلت مصر رسمياً على الاستقلال، لكن القوات البريطانية بقيت موجودة في مصر بوجود الملكية، لم يتم الحكم الذاتي لمصر إلا بعد قيام ثورة 23 يوليو بقيادة الضباط الأحرار عام 1952 والتي كان يقودها جمال عبد الناصر.

ومع ذلك بدأنا تاريخ تلك الفترة بالحديث عن أهم أسباب الاضمحلال والانحيار الذي حدث لمصر في تاريخها المعاصر؛ وعليه قسمنا هذا الكتاب إلى عدة فصول؛

جاء (الفصل الأول) منها بعنوان (مصر في العصر العثماني) والذي تحدثنا فيه عن ملامح الوجود العثماني في مصر، مع مناقشة هل هذا الوجود كان فتحاً أم احتلالاً؟، ثم نقوم بدراسة أوضاع مصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وهل كان هذا الوضع امتداداً للتواجد المملوكي، أم كان فعلاً بداية لتاريخنا الحديث؟

"الحملة الفرنسية 1798-1801م" يأتي (الفصل الثاني) بعنوان وجاء الحديث عن قيام الثورة في فرنسا وحاول قادة الثورة ابعاد نابليون عن فرنسا لذلك فكروا في ارساله بحمله إلى مصر لقطع طريق انجلترا لوصولها إلى الهند. ذكرنا أولاً أسباب قيام تلك الحملة الفرنسية؟ ولماذا تم تحديد مصر وجهة تلك الحملة؟ وماذا فعل نابليون مع المصريين لكي يتقبلوا فكرة الآخر؟ ثم تحدثنا عن مقاومة المصريين لتلك الحملة حيث ثورتى القاهرة الأولى والثانية.

"محمد على وحكم مصر" يأتي بعد ذلك (الفصل الثالث) والموسوم بـ حيث ظهور شخصية محمد على بجندي قادم مع الحملة العثمانية لاجراج الفرنسيين من مصر. ثم يبقي فيها ويتقرب إلى مشايخها. حتى أنهم نادوا به حاكماً ووالياً عليهم وأرسلوا إلى السلطان العثماني بذلك. ثم تحدثنا بعد ذلك إلى المخاطر الداخلية والخارجية التي واجهها محمد على في مصر، حيث؛ تخلصه من المماليك والزعامة

الشعبية) (عمر مكرم) وحملة فريزر، ثم موقفه من الدولة العثمانية والحركة الوهابية وانجلترا وفرنسا.

في الفصل الرابع وهو بعنوان (الثورة العربية) تحدثنا عن عزل اسماعيل تولى الحكم توفيق اكبر انجاله واستقالة نظارة شريف باشا لتترك له الحرية فى اختيار نظارة جديدة . ولكن الخديوى توفيق طلب من شريف تاليف النظارة الجديدة فقبل ، على ان تحكم نظارته بمقتضى دستور جديد . ولكن لما قدم شريف مشروع الدستور الجديد. تحدثنا في هذا الفصل عن الثورة العربية وأسبابه وأحداثها ونتائجها.

بالحديث عن "ثورة عام 1919م" جاء (الفصل الخامس)؛ حيث الحديث عن أهم معالم الحياة في مصر قبيل الحرب العالمية ثم دور مصر في تلك الحرب التي لا ناقة لمصر فيها ولا جمل، ثم جاءت مطالبة الشعب المصري بالاستقلال التي وعدت به بريطانيا مصر في حال انتصار الحلفاء على المحور في الحرب العظمى. ولكن كل الوعود باءت بالنسيان، فتحدث سعد زغلول ورفاقه باسم الأمة المصرية فكان جزاءهم النفي، فما كان من الشعب المصري إلا أن ثار على بريطانيا- الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس- وكانت ثورة عام 1919م تحدثنا عن الأسباب وتطور الأحداث ثم أهم النتائج.

وأخيراً تأتي قائمة بأهم المصادر والمراجع التي يمكن للباحث في تاريخ تلك الفترة الإطلاع عليها؛ ويأتي على رأسها العديد من الوثائق المنشورة وغير المنشورة.

وصل اللهم على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

أ. د. عبد الرحيم عبد الهادي
سوهاج - 2023م

الفصل الأول

" مصر فى العهد العثمانى "



كانت مصر والشام والحجاز تحت حكم سلاطين المماليك منذ انتهاء الدولة الايوبية ، ووقوف المماليك ضد الخطر الصليبي والشامو الخطر المغولى الذى دمر بغداد عام 1258م – 656هـ ولكن وحدة الشام ومصر تحت حكم المماليك ، استمرت بعد هزيمة المغول عام 1260م – 658هـ فى عين جالوت حتى الزحف العثمانى ، واحتلال بلاد الشام ومصر.

أصل الأتراك :

دخل الأتراك العثمانيين فى آسيا الصغرى فى النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادى كقبيلة من القبائل التركية تنزح من مناطق الإستبسفى آسيا متجهة غرباً نحو الأناضول وفى أثناء ترحالها أسدت خدمة لعلاء الدين الأول سلطان دولة الروم السلاجقة التى كانت تحارب فرقة مغولية ، فمنحها علاء الدين الأول منطقة تابعة له فى الأناضول ، كما ظفر رئيس القبيلة واسمه " أرطغول " بلقب " أوج بكى " أى محافظ الحدود ، وأخذ يهاجم بأسم السلطان علاء الدين الأول ممتلكات الدولة البيزنطية فى الأناضول ، وضمالى المنطقة التى يحكمها مدينه " اسكى شهر " وفى عام 1288م توفى أرطغول وخلفه فى حكم الإمارة ابنه عثمان التى سميت بأسمها الدولة العثمانية . وسرعان ما نمت هذه الإمارة حتى أصبحت امبراطورية

مترامية الأطراف امتدت أقاليمها في آسيا وأوروبا وإفريقيا وغدت من أكبر الدول الإسلامية التي شهدتها التاريخ.

خصائص الدولة العثمانية:

اتسمت الدولة العثمانية بالطابع الإقطاعي والعسكري والديني. أما كونها دولة عسكرية فلأن الشعب العثماني كان مدربا للحرب مطوعا للسلطين. نظرا إلى الحرب على أنها واجبه الأول، واستأثر الجيش . بالمكانة الأولى من عناية السلطين، وكان للجيش وظيفتين الحرب والاشتراك في الحكم . فهي تعتمد على الجيش وقت السلم كما هو عدتها زمن الحرب.

أما من حيث كونها دولة إقطاعية ، فقد تمثل هذا الطابع فنظامين : نظام الإقطاع العسكري من ناحية ، ونظام الالتزام من ناحية أخرى ، وطبقا للنظام الإقطاعي العسكري كان رجال الجيش يمنحون أرضا زراعية مساحتها صغيرة لزراعتها والاستقرار فيها .وهي عبارة عن إقطاع صغير يسمى (تيمار) ، وعلى الفلاح الذي يملك هذه الأراضي أن يستمر في زراعتها بصفته أحد رعايا السلطان .

وأما من حيث أنها دولة دينية فذلك نظرا لأنه كان للبيئة الإسلامية وضع معترف به في الدولة ، وكان السلطين مرضييا على تدعيم سلطة شيخ الإسلام ، كما تركت الدولة مشايخ الطرق الصوفية يمارسون سلطات واسعة على المريدين والأتباع .

النزاع بين العثمانيين والمماليك :

لقد توفرت أسباب النزاع بين الدولة العثمانية وبين دولة المماليك التي كانت تحكم مصر والشام لها سيادة على إقليم الحجاز ، وكان أول أسباب النزاع الخلاف على تخطيط الحدود بين الدولتين في طرسوس في المنطقة الواقعة بين

الطرف الجنوبالشرقى لآسيا الصغرى وبين شمالي الشام فقد تناثرت فى هذهالمنطقة إمارات وقبائل تآرجحت فى ولائها بين الدولة العثمانيةودولة المماليك ، وكان هذا مبعث اضطراب فى العلاقات بينالدولتين ، ومصدر نزاع مستمر وأراد السلطان سليم الأول أوالأمر أن يحسم مسألة الحدود ، بالسيطرة تماما على منطقتهاومكانها . وهناك سبب ثان هو أن السلطان قانصوهالغورى(1501 – 1516) سلطان دولة المماليك إداة إليه بعض الأمرءالعثمانيين الفارين من وجه السلطان سليم وأراد أن يتخذ وجودهملديه آواه لإثارة مزيد من المتاعب فى وجه السلطان سليم . وكانالسبب الثالث والأهم هو السياسة الصببانية التى اتبعها السلطانالغورى أثناء الحرب التى قامت بين السلطان سليم وبين الشاهإسماعيل الصغرى ، فقد وقف الغورى موقفا غير ودى من

العثمانيين دون أن يفيد هذا الموقف الشاه أسماعيل ، فهو لم يلتزمبالحيده بين العثمانيين والصفويين ، وهو لم يتخذ موقفا عدائياصريحا من السلطان سليم ، فكان فى استطاعته لو اتخذ الموقفالعدائي أن يقدم المساعدة للصفويين وقت توغل الجيش العثمانفى اتجاه فارس وأن يحصره بين قوتين الجيش الصفوي من الأمام، و الجيش المملوكى من الخلف ، مما يعرض الجيش العثمانلخطر الإبادة ، وكان فى استطاعة الجيش المملوكى أن يقطع عليهخط الرجعة إلى بلاده وكان فى استطاعته أكثر من ذلك ان يتقدم عليهاراضى الدولة العثمانية ، وتكون النتيجة أن هذا الجيش يعجز عنالدفاع عن بلاده ، وعن الإغارة على فارس ، ولكن لم يحدث شىءمن هذه الخطط العسكرية ،واكتفى السلطان الغورى بتأييد شكلى ،وأصدر الأوامر إلى الأمير علاء الدولة حاكم إمارة " دلفادر "المشمولة بحماية دولة المماليك منع

تقديم المؤن والاعذية اللازمة للجيش العثمانى أثناء توغله فى فارس ، فأعاق هذا المنع تقدم الجيش العثمانى بعض الوقت واشتد ضيق السلطان سليم على هذا التصرف ، وعزم على الانتقام ، وفى طريق عودته إلى بلاده أمر السلطان سليم بقتل الأمير علاء الدين ، واستولى على جميع أراضيه بما فى ذلك عاصمته " ابلستين " ، وبات العثمانيون على مقربة من الأطراف المملوكية ، وأصبحت دولة المماليك معرضة لهجوم العثمانيين ، وأحس السلطان الغورى بالخطر واندلعت الحربين الدولتين واستطاع العثمانيون إنزال هزيمة ساحقة بالجيش المملوكى فى موقعة " مرج دابق " شمال حلب فى أغسطس 1516 ، وقتل السلطان الغورى .

غزو مصر والشام

ولما رأى السلطان سليم عمق الهزيمة التى أنزلها بالمماليك وسع نطاق الحرب وتساقتت تباعا المدن الكبرى فى الشام وحلب وحماه وحمص ودمشق التى أقام بها قرابة شهرين تسابق خلالها الأمراء والأعيان إلى السلطان يعلنون ولائهم للحكم الجديد ، وتشجع السلطان سليم على غزو مصر بعد غزو الشام ، وواصل زحفه جنوبا حتى بلغ مصر ، وكان الأمراء فى مصر قد اختاروا "طومان باى " _ سلطانا للدولة المملوكية ، وفى موقعة الريدانية فضواحي القاهرة التحم الجيشان العثماني والمملوكى فى 23 يناير 1517 واشترك فيها السلطان سليم وطومان باى ، وقد تمكن الأخير من ذبح سنان باشا الصدر الأعظم معتقدا أنه السلطان سليم ، وكانت الخسائر من الجانبين فادحة ، ودخل العثمانيون القاهرة يوم الجمعة 23 يناير 1517 م ، وقبضوا على السلطان طومان باى وتم شنقه فى 13 أبريل 1517 عند باب زويلة ، وطويت دولة المماليك ، ودخلت مصر والشام فى نطاق الممتلكات العثمانية .

نظام الحكم العثماني :

فقدت مصر بالفتح التركي عظمتها الماضية إذ أصبحت واحدة من الولايات العثمانية ، وصارت مزرعة ينتظر منها صاحبها أقصى ما يمكن من الدخل بمختلف أنواعه ، غير أنه كان يولى إدارتها فئة من الناس قليلة الكفاية والأمانة فى معظم الاحيان . أما الشعب المصرى فقد بقي كما كان دائما قليل الاكتراث بالفاتحين : يعمل ويزرع ويدفع ويعيش، على نحو ما ، فى هدوء وسكون .بقى السلطان سليم فى مصر حتى سبتمبر 1517 ثم غادرها الى مقر السلطنة ، وكان عليه قبل أن يغادر البلاد أن يفكر فى نظام للحكومة يضمن به قادمة مصر لتركيا ، أذ انه كان قد عقد العزم على ان يستقل الشعب المصرى بالهداية العامل ، ولكن بعد مصر عن عاصمة الدولة العثمانية وقلة ثقة السلطان فى اتباعه الذين قد يوليهم حكومتها ، وكان من نتيجة هذا فكر فى تقسيم السلطتين الوالى ، وديوان مكون من ضباط الحماية التركية التترى ان يتركها فى مصر ، وكانت كلتا السلطتين تعتمد على الاخرى . وكان الوالى (الباشا) يعتبر من الوجهة النظرية الحاكم الوحيد وصاحب السلطة العليا فى البلاد ، يعينه السلطان فى المدة لم تكن تتجاوز فى المتوسط ثلاثة سنوات ، ويشرف على جمع الجزية ، ولكن أوامره كانت تحتاج قبل تنفيذها لموافقة اعضاء الديوان الذين كان لهم الحق فى رفضهم ، كما كان لهم الحق فى عزل الوالى اذا اشتبهوا فى انه يفكر فى خيانة السلطان .

وقد تركت السلطة التنفيذية فى ايدى امراء المماليك الذين كانت للديوان حق تعيينهم وعزلهم ، ولكنهم كانوا مسؤولين مام الوالى عن القيام وبالواجبات التى فرضت عليهم .وقد خلف السلطان ابنه سليمان القانونى الذى عدل نظام حكومتها ، بان حول الحماية إلى شبه جيش احتياطى ، وضم إليه فرقة من المماليك ،

كذلك استبدل بالديوان ديوانين أحدهما يسمى الديوان الكبير ، ويؤلف من رؤساء فرق الحامية وبعض كبار الموظفين ، ومهمته النظر فى الأمور الرئيسية للحكومة ، والثانى يسمى الديوان الصغير وينعقد يوميا فى القلعة _ مقر الباشا _ وينظر فى الأمور العادية ، ويتألف من رؤساء الفرق ونائب الوالى ، وكان يحضر جلسات الديوانين من وراء ستار ، كما كان العرف المتبع .

التقسيمات الإدارية :

كانت مصر مقسمة من الواجهة الإدارية إلى ستة عشر إقليما (أيمديرية) منها تسعة فى الوجه البحرى هي الجيزة ورشيد والغربية والمنوفية والمنصورة ودمياط والشرقية والقليوبية والبحيرة ، والباقي الوجه القبلى وهى أطيح وبنى سويف والفيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا . وكانت الأقاليم الكبيرة (الغربية والشرقية والمنوفية والبحيرة وجرجا) يحكم كلا منها مدير يسمى (السنجق) يساعده وكلاء يسمى كل منهم (الكاشف) أما باقي الأقاليم كان يحكم كل واحد منها كاشف وكان السناجق والكاشف من أمراء المماليك ويعينهم الباشا بموافقة الديوان .

وكانت أهم واجبات السناجق والكشاف تتعلق بشئون الزراعة وجباية الضرائب واستتباب الأمن. فكان عليهم ان يتعهدوا جسور النيل، ويعملوا على تقويتها قبيل الفيضان وحراستها أثناءه ، علأن يسخروا فى ذلك الفلاحين ، الذين يجمعهم مشايخ البلاد لهذا الغرض ، كما كان عليهم أن يشرفوا على جمع الضرائب فى اقليمهم طبقا للفئات المفروضة على الأراضى الزراعية ، وأن يساعدوا على إيداعها فى خزنة الدولة فى القاهرة . وعليهم أخيرا المحافظة على الأمن وعلى الأخص حماية القرى ضد هجمات البدو الذين كثيرا ما كانوا يسطون عليها ويسلبون أهلها ما عندهم. هذا فيما يتعلق بإدارة الأقاليم. أما الإدارة المركزية

فكان من رجالها الكخيا وهو نائب الوالى .والدفتردار ومهمته ضبط الإيرادات والمصروفات وحفظ سجلات الأراضوالرزنامجى ووظيفته إدارة الضرائب وضبط حساباتها .وأمير الحج وهو يرافق الحجاجويوزع الصدقات والهدايا التى ترسل سنويا إلى الحجاز .والخازندار الذى يحمل الجزية سنويا إلى الأستانة ، وامين العنابروهو مدير مخازن الحكومة التى تخزن فيها المحاصيل التى تؤخذ من الاهالى كضرائب . وقاضى القضاة وهو المشرف على الأنظمة القضائية وكان فى الغالب تركيا يعينه السلطان لمدة سنة أو سنتين ويعاونه قضاة آخرون ، وانت وظائف القضاة عرضة للبيع لمن يدفع فيها أكبر ثمن مما أدى إلى اختلال النظام القضائى وانحطاطه ،وقد كانت كبرى الوظائف السابقة جميعها تسنه إلى بكوات المماليك .

تطور نظام الحكم :

كانت الهيئات الثلاث ، الوالى وأهل الديوان والمماليك تتنازع فيما بينها مما أدى إلى إضعاف الحكومة ، وهذا هو ما قصده السلطان سليم الذى كان غرضه الأول من هذا النظام هو ضمان تبعية مصر لتركيا والحصول على الجزية بغض النظر فى مصلحة البلاد وسعادة أهلها من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ،ومع مضى الزمن قويت سلطة المماليك على حساب ضعف هاتين الهيئتين الأخریین فسيطروا على البلاد . وقد كان الوالى يقضى مدة قصيرة لا تسمح له بأن يختط سياسية اصلاحيته فصار همه أن يجمعأقصى ما يمكن جمعه من الاموال للسلطان والسلطات الحاكمةفى تركيا ولنفسه كذلك اضعف الولاية نزاعهم الدائم مع الديوان والمماليك . أما الديوان فقد بدأ يضعف على ممر الايام نتيجة لنزاعه الدائم مع الوالى ، واندماج أعضائه بالمصاهرة مع

المماليك حتى صار الديوان أخيرا مكونا من زعماء المماليك ، كما أفقدت قلة اشتباك الحامية فى الحروب ضباطها كثيرا من صفاتهم الحربية .
 هكذا أضعفت هيئتان من هيئات الحكم ، بينما الهيئة الأخيرة ،المكونة من امراء المماليك قد طغت طغيانا كبيرا عليهما ، فأصبح المماليك أصحاب الكلمة العليا فى البلاد وزادت قوتهم . ولم يكن لأمرء المماليك نظام متبع للرئاسة فكانت الغلبة للأقوي ، وكان رئيس المماليك المسمى (شيخ البلد) يصل إلى مركزه بالقوة ، واصبحت سلطته لا تدانيها سلطة اذ كان زعيم حكام الأقاليم واعضاء الديوان . وكان هم المماليك جمع المال لا من المصريين فحسب بل من المماليك الاقل قوة وسلطانا ،حتى شبهها احد العلماء بالسلطة التى يكتسبها الفاتح من اهلى البلاد المفتوحة ، ولهذا ترى ان هؤلاء المماليك لم يراعوا قواعد الحكم السليم فى الشؤون المالية العامة . فقد خلطوا بين انواع الضرائب المختلفة حتى بين الغنيمة والفقى . فالغنيمة والفقى مختلفان وان كانا يؤديان الى معنى واحد: وهو المقدار من الاموال التى تستولى عليها جيوش الدولة فى حروبها. والغنيمة هى ما اغلب عليه المسلمين حتى ياخذوه عنوة، والفقى هو ما صولحوا عليه ، وبينما كان المسلمون يخمسون الغنائم والفقى فيحصل الذين حضروا المعركة اربعة اخماس ويرسل الخمس الى بيت المال ، اخذت المماليك فى وضع يدها على كل انواع الضرائب باختلاف أصولها ومواردها .

على بك الكبير :

لم يكتف المماليك بما فى ايديهم من السلطة بل عملوا على التحرير نهائيا من السيادة العثمانية فى عهد زعيمهم " على بك الكبير" الى صار شيخا للبلاد سنة 1763 ، ثم انتهز فرصة ضعف تركيا فأعلن استقلال مصر عام 1769 وطرده والى ، وامتنع عن فع الجزية التى كانت الصلة الباقية بين مصر

وتركيا ، وضرب النقود باسمه ، واراد توسيع حدود بلاده ففتح الحجاز واليمن وارسل جيشا بقيادة محمد بك ابى الذهب زوج ابنته لفتح الشام ، فلما فتحها حرضته تركيا على خيانة قائده وسيده ، ووعدتهم شيخة البلد ، فعاد الى مصر وحارب على بك الكبير وهزمه ومات على بك متأثرا بجراحه اثناء القتال فى 8 مايو سنى 1773 م . وعين السلطان ابا الذهب شيخا للبلد وارسل واليا عثمانيا الى مصر ، فعادت البلاد الى الفوضى وبعد موت ابا الذهب استتب الامر من بعده لاثنتين من امراء المماليك هما ابراهيم بك الذى صار شيخا للبلد ، ومراد بك الذى صار اميرا وقائدا للجند ، وقد تلاشى بجانب نفوذهما نفوذ الوالتركى . واستمر هذا النظام الثنائى الحكم حتى مجئ الحملة الفرنسية الى مصر سنة 1798م.

ومما يدل على هذا النفوذ ان بريطانيا عقدت اتفاقا تجاريا فى سنة 1779م مع محمد بك ابو الذهب مضمونه السماح للسفن الانجليزية بالمرسى فى ميناء السويس وتفريغ البضائع بها نظير رسوم جمركية وكذلك حاول الفرنسيون ان ينالوا فى سنة 1785 بعض امتيازات تجارية من المماليك ، وفعلا عقدوا اتفاقية مع بعضهم فى سنة 1785 بان ترسوا مراكبهم فى السويس وان تعامل معاملة المراكب المصرية تماما على ان تتقاضى مصر رسوما بواقع 3% من ثمن البضائع وان تضمن مصر عدم تعدى العرب عليها ، ولكن السلطان عندما بلغه خبر هذه الاتفاقية ارسل _ اسطولا للمياه المصرية والغى الاتفاقية .

الحالة الاجتماعية :

كان عدد السكان يبلغ نحو ثلاثة ملايين ينقسمون إلى طبقات تختلف طرق معيشتها اختلافا بينا ويمكن تقسيمهم الى العثمانيين والمماليك والمصريين

1- اولاً العثمانيون :

كان من العثمانيين الوالى وأعضاء الديوان وبعض كبار الموظفين، وكان هم الوالى ينحصر فى جمع ما يمكن جمعه من الاموال فى المدة القصيرة التتبعها فى الحكم ، وقد كان بقاء الوالى منصبه يتوقف على رضا السلطان وكبار رجال حكومته . فكان عليه إذن أن يغمرهم بالهدايا، وهذا كله كان على حساب مالية البلاد العامة ومالية أهلها الخاصة. ومن الولاة من كان يتغالى فى استنزاف أموال الارامل واليتامى، ويرهق الفلاحين والصناع والتجار بالضرائب المختلفة.

وكان الوالى كثير العناية بمظاهر الحكم. فقد وصل الى القاهرة بعد تعيينه تضرب له الدافع ويسير ممتطيا جواده فى موكب يحيط به عدد كبير من الفرسان والمشاه وزعماء المماليك.

أما أعضاء الديوان فبعد ان فقدوا ثقتهم الحربية لقلة اشتغال الحماية بالحروب اخذوا يستهزئون بالمماليك واختلطوا بهم بالمصاهرة، وعاشوا عيشة الترف والكسل والخمول ، وابتدأوا يقتنون الاراضى ويعيشون على دخلها.

2- ثانياً : المماليك :

كان عدد المماليك لا يزيد على عشرة الاف عاشوا عيشة البذخ والترف يسكنون القصور الفخمة ويلبسون الحرير والجوخويقتنون الجوارى والغلمان ليذبوهم على الحرب والفروسية ويعلموهم مبادئ القآن ، حتى إذا كبر المملوك حرره سيده ورقاه الى رتبة بك وجعله من أتباعه وانصاره ويدين له بالولاء طولحياته ، وينحاز الى جانبه فيما يقوم بينه وبين غيره من زعماء المماليك من المشاحنات والمنازعات التى كانت من المظاهر السائدة فى هذا العصر ، وكان الدافع اليها ارغبة فى السيادة والوصول الى سلطة الحكم التى اصبحت

حين ضعفت تركيا فى ايدى اقوى المماليك واكثرهم انصارا وقد بسط امراء المماليك ايديهم على معظم الأراضى،ففى بعض الاحيان كانت مئات القرى تستغل لحساب امير واحد. وهم مع ذلك قد أهملوا الزراعة فساءت حالتها فقلت المحصولات، وارتفعت الاسعار، وكانت المجاعات تجتاح كثيرين من افراد الشعب فتقتل الأيدي العاملة.

وكان لابد للماليك من الحصول على الاموال ، فأرهبوا الزراع والصناع بالضرائب ، كذلك فرضوا الضرائب الباهظة على البضائع المارة عن طريق مصر ، وكذلك على التجار المقيمين بالديار المصرية . ومع هذا كله فقد كان امراء المماليك اكثر الحكام اتصالا بافراد الشعب مما جعل الأهالي يشعرون نحوهم بحب المسود لسادته.

3- ثالثا : المصريون :

كان المصريون هم الطبقة المنتجة فى الزراعة والصناعة والتجارة الاهلية ، ومع انهم اغلبية السكان فقد كان كل ما يحصلون عليه نتيجة لعملهم هو الضرورى من الماكل والملبس والمسكن . ويرجع سوء حالة المصريين الى قلة ثروة البلاد ، وقلة انتاجها نظير الإهمال فى الاعمال العامة الزراعية والصناعية والتجارية ، نتيجة لضعف الحكومة وانشغال الحكام بمصالحهم الذاتية فى مصالح الشعب فى مجموعه ، كما ان ثروة البلد على قلتها كانت توزع توزيعا غير عادل إذ كان المماليك والعثمانيون يستعملون على النسبة العظمى من داخل البلاد مع قلة عددهم بالنسبة لعدد المصريين ، والنتيجة العامة لهذا هى انحطاط مستو المعيشة .

4- الظواهر الاقتصادية ونتائجها :

كان الفلاحون والعمال يلبسون اردية من القماش الرخيص ويسكنون فى اكواخ ، ولم تكن معيشة الكفاف ميسورة إذا كانت المجاعات والابئة تنتشر بين أن وآخر فتحصر الآلاف من السكان ولم يكن من الممكن مقاومتها إذ لم يكن فى البلاد طب ولا اطباء ، وانما كان الناس متروكين لمدعى الطب من المنجمين والحلاقين وغيرهم .

وكان الجهل متفشيا بحكم فلم يكن فى البلد معاهد للتعليم اذ اهملت واستولى على دخل او قافها الحكام ، فتخربت مبانيها وتشرذ معلموها ، وكان من الممكن ان تفقد مصر كل صلة عملية بين حاضرها وماضيها لولا بقاء الازهرالذى قاوم كل عوامل الفناء .وقد كان الحكام من العثمانيين والمماليك ، يعتبرون ان حالالمصريهى حالة طبيعية وانه مسخر للعمل من اجلهم ، وقد ادى ارهاق المصريين وعد العناية بشئونهم الى نتائج سيئة عديدة.

منها :

- 1 - عدم مقدرتهم على دفع الضرائب وادى ذلك الى تحملهم صفوف الاذى والذل التى كان الحكام يستعملونها معهم .
- 2 - قلة مقدرتهم على اللانتاج ، إذ فترت همتهم على العمل ، كما ان انخفاض مستوى المعيشة ادى الى تفشى الضعف والمرضوانحطاط قوى العمال الجسمانية التى لها نصيب كبير فى القدرة على العمل المنتج المجدى .
- 3 - تفشى الامراض الاجتماعية بينهم ، فقد اصابهم ضعف الارادة والافتقار الى الشجاعة الادبية وعدم الشعور بالمسئولية وغير ذلك من الصفات المرذولة كالجبين والكذب والتخلق والغش والنفاق مما هو اشد فتكا من الامراض البدنية ،

مما هة نتيجة طبيعية الانتشار فى مجتمع تضع فيه الحقوق وتنقض ابسط قواعد العدل .

وبالرغم من ذلك فقد كان هناك بعض المصريين يتمتعون بالغنى والترفيه، ومن هؤلاء التجار والعلماء وطبقة العلماء، بالرغم من ثقافتها واجتهادها فى التقرب من الحكام ورجال الادارة خوفا من الظلم الذى كان يحتمل ان يلحقهم فيما لو خالفوه ، كان اكبر الاثر فى تلبية المصريين وقيادتهم الى الحرية فى المدة التى تلت دخول الحملة الفرنسية.

الحالة الاقتصادية :

أدى نظام الحكم العثمانى الى ضعف الحكومة المصرية وإهمال الاعمال العامة ، وتأخر الحالة الاقتصادية ونعنى بالحالة الاقتصادية طريقة حياة الناس فيما يحترفون ، أى فى أحوالهم المعيشية من حيث إنتاج الثروة وتوزيعها وتداولها واستملاكها .

الزراعة :

أدى ضعف الحكومة أيام الأتراك إلى إهمال مشروعات الربوالصرف فتأخرت الزراعة واستحالت أخصب البقاع إلى ما يشبهالصحارى الجرداء .

1 – ملكية الاراضى :

كانت النظرة السائدة فى مصر منذ القدم ان الحاكم هو المالك لجميع الاراضى . يتصرف فيها على احد وجهين : فأما ان يقسمها على اتباعه واعوانه ورجال حاشيته نظير ما يقومون به له من خدمات ، واما ان يقسمها بين الزراعيين الذين يستثمرونها نظير دفع الضرائب المفروضة عليها نقدا كانت او محاصيل زراعية .

كان أتباع الحاكم ورجال حاشيته يقسمون ما اعطى لهم من الاراضى على اتباعهم ، وهؤلاء يقسمونها مرة اخرى على آخرين ويستمر التقسيم حتى تقسم الارض نهائيا على الفلاحين الذين يقومون بزراعتها . وهذا يشبه ما كان يسمى فى اوروبا " نظام القطاع " .

وقد أبقى السلطان سليم _ حين فتح مصر _ هذا النظام وبذلك أصبح الممالك لجميع الاراضى وقد استخدمته فى هذا من عقائد هذا العهد الدينية والسياسية . غير ان السلطان كان يعطى الاراضى للناس لاستثمارها لان يستردها منهم ، وكان مستثمرو الاراضى يورثون حقهم فى الاستثمار لورثتهم .

ويمكن تلخيص نظام الملكية الزراعية فيما يلى :

- 1 - هناك بعض الاراضى معفاة من الضرائب كاراضى الوقف .
- 2 - توزيع الحكومة الاراضى على ملتزمى جمع الضرائب ، اى الذين يتعهدون بتحصيلها وذلك نظير ما يسمى " ثمن الالتزام " .
- 3 - يوزع الملتزمون الاراضى على الفلاحين سيتثمرونها نظير دفع الضرائب التى يحصلها الملتزمون ، فالملتزم يعتبر مالكا لحين جمع الضرائب ،ويمكنه بيع هذا الحق او توريثه لورثته . والفلاح يعتبر مالكا لحين الانتفاع بالارض ويمكنه توريث هذا الحق لورثته ، غير انه اذا لم يكن للملتزم ورثه ، او توقف عن جمع الضرائب عادت اراضيه للملتزم ، وبهذا كان حق ملكية الارض نفسها محفوظا للحاكم .

وقد امر السلطان سليم بمسح الاراضى ، كما امر بتسجيلها ، وتسجيل اسماء مستثمريها ، وكانت الضرائب تحصلها عمال الحكومة تحت اشراف حاكم الاقليم ، غير انه فى اواخر الحكم التركى اضطرت الحكومة الى اتباع نظام جديد فى تحصيلها هو نظام الالتزام .

2- اراضى الوقف :

كانت بعض الاراضى المصرية موقوفة ، والوقف هو تخصيص ربع الارض لغرض معين تبعا لادارة من يمتلك هذا الربع . وقد يخصص الوقف ربع الارض للصرف على عمل او اعمال خبرته وهذا ما يسمى " الوقف الخيرى " . وقد يخصص الربعلافراد عائلة الوقف بشرط ان يصرف عند انقراض المستحقين الى وجه من وجوه الخير ، وهذا ما يسمى " الوقف الاهلى " وميزة الوقف ان الوارث لا يستطيع التصرف فى الارض ، وانما له الحق فى الانتفاع بريعتها فقط . وقد قام المماليك فى اول عهدهم بالحكومة المصرية بوقف بعض اراضيهم على المساجد وغيرها من وجود الخير ، كما ان الاتراك انفسهم اقبلوا على وقف بعض ما فى حيازتهم من الاراضى يدفعهم فى ذلك اعتقادهم انهم يعملون بذلك عملا صالحا يتقربون بهالى الله ، ويمكننا تفسير هذا الاتجاه اذا علمنا ما كان للعقيدة الدينية من تأثير على افكار الحكام والاهالى من سكان البلاد الاسلامية ، غير انه فى اواخر ايام الحكم العثمانى حيث عمت الفوضى ، خلف كثير من الناس على اراضيهم من الضياع ، نتيجة لطمع الحكام ، فاقبلوا على وقفها ، خصوصا وان اراضى الوقف كانت معفاة من الضرائب .

ونظام الوقف نظام متبع لادارة الاراضى الموقوفة ، وفى كل من نوعى الوقف _ الخير والاهلى _ يعين الناظر الذى يدير الاراضى ، من بين المستحقين فاذا انقرضوا كان للقاضى ان يعين ناظرا ، وكان الناظر عادة يعينون من بين طائفة العلماء . وقد كان الناظر من العلماء يستغلون الاراضى الموقوفة وينتفعون بداخلها كما لو كانت املاكهم الخاصة وذلك نتيجة لتهاونالحكومة فى مراقبة الحالة .

3 - نظام الالتزام :

فى بداية الحكم التركى ، كان يجمع الضرائب عمال الحكومة تحت اشراف حكام الاقاليم من السناجق والكشاف ، ولكن لما ضعفت تركيا اصبحت الحكومة عاجزة عن تحصيل الضرائب ، فقلت حصيلتها مما الجا الحكومة الى اتباع نظام الالتزام . والالتزام هو ان يتعهد من يشاء من عضاء البلد _ من المماليك او العثمانيين والمصريين _ بتحصيل الضرائب للحكومة فى منطقة معينة تسمى "دائرة الالتزام" .

وكان الالتزام يتم إما بطريقة الاتفاق بين الحكومة والملتمزم ، واما بطريقة المزايدة بين راغبي الحصول على حق الالتزام ، وفى كلتا الحالتين يدفع الملتزم ضرائب سنه واحدة مقدما ثم يترك له مطلق الحرية فى تحصيل ما شاء من الضرائب فى دائرة التزامه ، وكان الالتزام يعطى فى البداية لسنة واحدة ، ولكن أصبح فيما بعد يعطى لمدى الحياة . وكان الملتزم يتسلم " عقد الالتزام " من شيخ البلد ، وبهذا العقد يصبح الملتزم اشبه بالحاكم المطلق فى دائرة التزامه ، له الامر ، وعلى الاهالى طاعته وتادية ما يطلبه من الضرائب .

وكان الملتزم ان يبيع حق التزامه اذا شاء على شرط ان يخطر بيت المال وشيخ البلد واذا مات الملتزم ورثه فى الالتزام ورثته او من يوصى لهم بشرط ان يطلبوا تجديد عقد الالتزام .

وبهذا اصبح النظام المالى العام اساسا للنظام الادارى ، كما كان له ان يستولى على غلات قسم من اراضى دائرة الالتزام _ يعرف بارض الوسية _ يسخر الفلاحين لزراعتها ولا يدفع عنها ضريبة للحكومة . وكان الملتزم الى جانب هذا يتصرف فى جباية ما يشاء من الاهالى بدلا من " ثمن الالتزام " الذى كان يطرح للمزايدة بثمان اساسى يقدر بخمسة اضعاف الضريبة المقدره على

الارض التى ستعطى "وسية" للملتزم. واصبح الملتزم الموظف المكلف بتوظيف الامن ، وادارة قرى دائرة الالتزام ، وكان يعين من يشاء من الموظفين لمعاونته . وهؤلاء يقومون بعملهم تحت ادارته . ويمكننا ان نحدد من بين الموظفين :

1 - شيخ البلد :

ويقوم بالاشراف على الاراضى ، ويراقب اهل القرية ، ويبلغ اوامر الملتزم للفلاحين ويعرض طلباتهم عليه ، ويقوم مقامه حين غيابه ، واذا عين الملتزم اكثر من شيخ كان اكبرهم سنا يسمى " شيخ المشايخ " .

2 - الشاهد :

ويختص بحفظ سجل الاراضى الذى تدون فيها مساحتها واسماء مستثمريها من الفلاحين وفئات الضرائب المفروضة عليها .

3 - الصراف : ومهمته جباية الضرائب طبقا للتوزيع المدون بسجل الشاهد وتسليمه ما يجنيه من الاموال عينا كانت او نقدا للملتزم .

4 - الخولى : ويلزم بمعرفة حدود القرية وحدود كل تكليف (اى ملكيته)، وهو الحكم فيما يقوم من المنازها تفى هذا الشأن ، وعليه فوق هذا ان يقوم بادارة اراضى الوسيه .

5 - المشد : ويقوم بتنفيذ ما يوقعه الملتزم من العقوبات على الفلاحين الذين يتوقفون عن دفع الضرائب او يحجبون عن اداء ما يطلب منهم من عمل فاراضا لوسية او يهملون فى هذا العمل ، وكان الجلد هو العقوبة الشائعة التى يتعرض لها الفلاحون .

6 - الكلاف : ويعنى بمواشى وقطعان غنم الوسية ويقوم بتطبيها ، كما يقوم بعلاج مواشى الفلاحين التابعين لدائر الالتزام .

والى جانب هؤلاء كان يوجد خفراء واما ونجار وحداد وحلاق ، يتناولون مرتبا من القرية ويلزمون بالقيام بما يحتاجه الاهلى ،كل بقدر ما تسمح به مهنته .

الصناعة :

قبل الفتح العثمانى كانت الصناعات فى مصر بدووية ، ومن اهم عوامل نجاحها قرب السوق اذ كانت المنصوعات توزع فى الاسواق المحلية . والذى ساعد على تقدمها خضوعها لنظام الطوائف اذ كان لكل حرفة طائفة ، ولكل طائفة شيخ ينظر فى شئون افرادها ويفصل فى منازعاتهم ويدافع عن مصالحهم . وكانت الحرف فى مصر وراثية تنتقل من الاب الى ابنه ، فكان التعليم الصناعى بهذه الطريقة يلازم الصبى فى دائرة اسرته ، وقد ادى تدخل الاتراك فى نظام الطوائف الى تحولها من الغرض الذى انشئت من اجله _ وهو التخصص والرقى للحرفة _ الى غرض آخر وهو التحكم فى الصناع وادارتهم طبقا لرغبات الحكومة التى كان ما يهتمها الحصول على الاموال باى سبيل .

ويمكننا تلخيص عوامل اضمحلالهذا النظام وانحلاله فيما يأتى :

1 - وضعت الطوائف تحت إشراف الحكومة فتسربت سلطتها الى قوانينها الداخلية ، واصبح عمل شيخ الطائفة ينحصر فى جمع الضرائب، فاصبح فى امكانه ان يرهق مرءوسيه ان اراد بهمظلما .

وقد ادى هذا الارهاق الى خروج جماعة من مهرة الصناعمن زمرة المحترفين بحرفتهم نتيجة لعجزهم عن دفع ما يطلب منهم . وبعد ان كان الشيخ رجلا فنيا يعمل طبقا لتقاليد الحرفة اصبح اشبه بوظف حكومى ينحصر غرضه فى ارضاء موظفبالادارة ورجال الحكم الذين لا يهتمهم امر الصناعة ، كما ان

التزامه يجمع الضرائب ، وترك الحرية له فى طريقة جمعها زاد فى عبء الضرائب على الصناع زيادة كبيرة .

2 - اصبحت وظيفة شيخ الطائفة مع الايام عرضه لان يشتريها من يدفع فيها اكبر ثمن ، واصبح هم المشايخ تحسين اموالهم بدلا من تحسين حال الحرفة فتاخر الصناع واطمحت الصناعة .

3 - كان للشيخ فى البداية سلطة معاقبة افراد الطائفة (اى طائفته) ، اذا خرجوا عن تقاليد الحرفة ، ولكن حين اصبح عمله اداريا اهملت هذه الناحية ، فبقى افراد الحرفة دون مراقبة جدية ، قتهاون الكثير منهمفى عملهم وفى معاملاتهم وباحوا باسرار مهنتهم وقلت حماستهم .

4 - اصبح نظام الطوائف اداريا محضا بعد ان كان فنيا مما ادى للتكوين طوائف لغير الصناع كالخدم والحمالين والممثلينوالمغنيين والحلاقين والسقاين وغيرهم من اصحاب الحرف وكان من نتيجة هذاان فقد نظام الطوائف ما كان له من التقدير .

***عوامل اضمحلال الصناعة :**

كان انحلال نظام الطوائف عاملا من عوامل ضعف الصناعة وتاخرها ايام الاتراك وفقدانها لما كان لها من المكانة قبل هذا العهد، وبانحلال هذا العامل مع عوامل اخرى وصلت الصناعة الى درجة يرقى لها منالانحطاط الذى كان فاتحته ترحيل امهر الصناع بالقسطنطينية ، اذ ان السلطان سليم اخذ معه حين رجوعه الى مقر السلطنة ما يقرب من الخمسمائة من اقدر ارباب الحرف للاستعانةبهم فى ترقية مستوى الصناعة فى بلاده . وكان لضعف الحكومة اثره فتاخر موارد الانتاج التى منها الصناعة ، فقد اهمل الولاة العثمانيون امر الحرف المختلفة وفتح الباب للواردات الصناعية الاجنبية التى طغت على

المصنوعات المحلية ، وانتصرت عليها فى ميدان المنافسة . وكان الجيش والاسطول فى عهود الاستقلال التى سبقت الفتحةعثمانى ، اساسا لكثير من الصناعات الحربية ، كالاسلحة والسروجوالتروس والدروع والخيام وصناعة السفن فلما فقدت البلاداستقلالها واطمحل جيشها واسطولها تاخرت الصناعات التى كانت تقوم على وجودها والتى كانت من اهم فروع الصناعة . كما ان انتقال مقر الملك الى القسطنطينية ادى الى الانصراف عن كثير من مظاهر الترف التتهى من لوزام الملك ، فتاخرت الصناعة الخاصة بالكماليات .

*التجارة :

فى هذا العهد تاخرت التجارة نتيجة لتحول طريقها فى مصر الى طريق راس الرجاء الصالح ، التى خسرت البلاد من جرائهموارد من اهم موارد ثروتها ان لم يكن اهمها كلها وبذلك قلت قوة البلاد الشرائية وقل الاقبال على منتجات الصناعة ، واصبح منالعسير تصريف المصنوعات المصرية التى كان فىالماضى تلاقى رواجها فى كثير من الاسواق الاجنبية .

الفصل الثاني

الحملة الفرنسية على مصر

✘ أغراض الحملة ومجمل حوادثها



يذكر كثيرون اسبابا عدة لارسال الحملة الفرنسية على مصر ، فهناك من يقول ان حكومة الادارة وقد صارت تخشى نفوذ بونايرت نتيجة لانتصاراته الباهرة فى ايطاليا ، ارادت ان تتخلص منه بابعاده عن باريس ، وهناك من يقول ان بونايرت نفسه قد بات لا يرضى بعد ما احرزه من مجد فى حملة ايطاليا بان يظل اداة لغيره من اعضاء حكومة الادارة . او سواها من رجال هذه الحكومة الذين كان اكثرهم من فئة المحامين ، فصار بونايرت يهدف الى احراز السيطرة فى فرنسا ، ولما كان دستور سنة 1795 يمنح الرجال دون الاربعين من ان يصبحوا اعضاء فى تلك الحكومة ، فقد تحتملانتظار على بونايرت حتى يبلغ سن الاربعين وعلى حد قوله حتمتنتضج الكمثرى . اما اهم هذه الاسباب فكانت ترتبط ارتباطا وثيقا بتاريخ الاستعمار الفرنسى نفسه ، واتجاه فرنسا نحو احياء المستعمرات الفرنسية القديمة او بناء امبراطورية استعمارية جديدة حتى اذا كان ذلك متعذرا حتى اذا عجز الفرنسيون عن عقد الصلح مع انجلترا التى ناحيتهم العداء منذ اعدام الملك لويس

السادس عشر والبت عليهم الدول ، ونجحت فى تكوين المخالفة الدولية الاولى ضد فرنسا 1793 فصمم الفرنسيون على الانتقام منانجلترا سواء يغزو الانجليز فى بلادهم او يغزو الهند اهم مستعمراتهم ، فكان فتح ميدان الاستعمار الجديد فى الشرق التى لجا اليها الفرنسيون للاقتصاص من خصومهم .

*الاتجاه نحو مصر :

كان لتقارير وكتابات رجال السياسة الفرنسيين الذين خدموا فالقسطنطينية او القاهرة ، ثم اولئك الرحالة الذين زاروا اكبر الاثرفى كشف القناع عن حالة الامبراطورية العثمانية من جهة وتوجيهانظارمواطنيهم الى مصر احدى ولايات هذه الامبراطورية من اخرى ، وقد اقبلوا على دراسة هذه التقارير وقراءة هذه الكتب بشفف عظيم عندما تجددت الرغبة فى الاستعمار ، وكانت تقارير سانت بريست سفير فرنسا فى القسطنطينية والدمور قنصلها فى مصر ثم كتابات الرحالة الثلاثة دى توت وسناروفولتى اهم ما عن الفرنسيون بدراسته فى السنوات التى سبقت مجىء الحملة الفرنسية الى مصر . فقد شهد " سانت بريست " الحرب الروسيةالتركية التى انتهت بمعاهدة " قينارجة " فى سنة 1774 م ، واعتقدان انحلال تركيا بات امرا لا مفر من الاعتراف به ، ومع انه كان ينبغى ان تبذل فرنسا قصارى جهدها للمحافظة على كيان تركيا وهى الدولة التى توطدت اواصر الصداقة بينها وبين فرنسا منذ زمن طويل ، فقد كان من رايه اذا تعذر اقتناع كل من روسيا والنمسا بالعدول عن مناصبة الدولة العداء طمعا فى ممتلكاتها فانالواجب يقتضى فرنسا محافظة على مصالحها ان تشترك مع هاتين الدولتين فباقتسام ممتلكات تركيا حتى اذا تقرر ذلك كانت مصر من نصيب فرنسا من التركة العثمانية ، وقد بنى بريست اختيارهعلى اعتبارات عدة اهمها ان مصر " اخصب بقاع الارض كلها "تنمو بها المحصولات التى تنو بالمستعمرات الفرنسية فى امريكا " وجزر الهند الغربية " وذلك دون مشقة او تعب ، كما انه من الممكن ان يجلب العبيد لفلاحة ارضها وزرعها بنفقات تقل كثيرا عما يحدث فى تلك المستعمرات الامريكية ، علاوة على ذلك ان مصر بلد صحى المناخ لا يبعد كثيرا عن شواطئ فرنسا الجنوبية ،ولا تستطيع دولة

اوروبية ان تنازع فرنسا فى امتلاكه ، ولما كان من السهل ان تصبح ممرا ومركزا لتجارة العالم اجمع فان ذلك قد يودى اذا تم الى اضعاف شوكة انجلترا او هدم سيطرتها على الهند . واعتقد بريست ان فرنسا لن تلقى صعوبة اذا هى حاولت الاستيلاء على هذه البلاد لان الاسكندرية مدينة مفتوحة ، ولا وسائل للدفاع عنها ، كما ان حكومة مصر لا قدرة لها على الدفاع بسبب ضعفها والفوضى المنتشرة بها ، فضلا عن ذلك فان البكوات المماليك الذين يؤلفون حكومة هذه البلاد من الرقيق الاجانب الذين يكرههم المصريون كراهية شديدة ، وعلى ذلك فان الاستيلاء على مصر امر لا مفر منه لخدمة المصالح الفرنسية اذا بات مقرر انهيار الامبراطورية العثمانية .

*اراء مور :

كان دور القنصل الفرنسى مصر يشاطر سانت بريست الاعتقاد بقرب انهيار الامبراطورية العثمانية ويتوقع ان تقسم النمسا والروسيا ممتلكاتها فيما بينهما ، ولا يريد ان تدع فرنسا الفرصة تمر دون ان تاخذ نصيبا لها من هذه التركة العثمانية ، بل ان مور كان يخشى ان تبادر النمسا الى امتلاك مصر ذاتها ، حتى اذا تم لها ما ارادت استطاعت ان تسد حاجتها من تلك المنتجات التى كانت تستوردها من الاسواق الامريكية ، بل وصار فى وسعها كذلك ان تصدر ما يفيض عن حاجتها من هذه المنتجات نفسها الى اوربا . اصف الى هذا ان وجود النمسا فى مصر سوف يمكنها من المشاركة فى تجارة الهند ويجعلها قادرة اذا هى انشأت اسطولا صغيرا فى ميناء السويس على السيطرة على البحر الاحمر ، ولا شك فى ان ذلك كله سوف يضمن لهذه الدولة الاستعلاء على غيرها من الدول والتفوق فى حلبة السياسة الاوربية . ولذلك فان خير ضمان لمصلحة

فرنسا ان تاخذ للامر عدته من الان ، وحتى اذا انهارت الدولة العثمانية سهل على فرنسا احتلال مصر .

واوضح مور مقدار ما تجنيه فرنسا من فوائد محققة اذا هي اقدمت على ضم مصر اليها فقال ان استغلال موارد البلاد سوف يفيد التجارة والصناعة الفرنسية فائدة كبيرة ، وان الاستيلاء على مصر سوف يكون من نتائجه احياء طريق التجارة البرى القديم عبر برزخ السويس واستخدامه فى نقل تجارة الهند ، و احياء هذا الطريق يوفر نفقات طائلة ومتاعب عظيمة .

كما اوضح لحكومته ان الاحتفاظ بمصر امرا سهلا ميسورا اذا انشئت قلعتان قويتان عند الشلال الاول لمنع اعتداءات شعوب النوبة على الحدود الجنوبية .

واختتم " مور " تقريره بقوله اذ كان من المعتذر ان تنجح المفاوضات السياسية فى منع الاعتداء على تركيا وغزوها ، فالواجب يقتضى فرنسا ان تبادر فى هذه الحالة بالاستيلاء على مصر اذ بفضل ذلك وحده تستطيع فرنسا ان تبرز مكانه عاليه تضمن لها السيطرة والتفوق بين الدول التجارية والبحرية ، بل ويصبح فى مقدورها ان تؤكد هذه السيطرة وتعمل على تعزيزها .

واضح مما تقدم ان السفير الفرنسى القسطنطينية والقنصل الفرنسى القاهرة كانا يعتقدان ان انحلال الامبراطورية العثمانية بات قريبا ، كما اشار على قادتتهما بضرورة احتلال مصر ، غير ان الحكومة الفرنسية لم تاخذ بهذه الاراء بل اعتقدت ان الامبراطورية العثمانية ما زالت بعيدة عن الانهيار ، ورات فى تركيا على البقاء على الرغم من تلك الحروب الطويلة التى خاضت غمارها ، وتمسكت فى سياستها الشرقية بمبدأ ثابت هو المحافظة على كيان تركيا ومنع تقسيم ممتلكات الامبراطورية العثمانية . على ان تمسك الحكومة الفرنسية بسياسة المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية لم يكن معناه ان الفرنسيين

قد تخلوانهاثيا عن فكرة الاستعاضة عما فقد من املاكهم فى الغرب بانشاء مستعمرات جديدة فى الشرق عامة ومصر خاصة ، وقد ظلالكاتب والمفكرون يشيرون الى مصر على انها الميدان الذى تستطيع فيفرنسا ان تجد فيه حاجتها من القطن وقصب السكر علاوة على ذلك فقد كان لكتابات الرحالة الذين زاروا مصر ونشرت اسفارهم وقتنذاكبر الاثر فى توجيه انظار مواطنيهم نحو الشرق عامة ومصر خاصة باعتبارها خير ميدان يصلح لتشييد امبراطورية فرنسا الاستعمارية الجديدة .

***البارون دى توت :**

كان البارون " دى توت " من بين اولئك الرحالة الذين زاروا تركيا فى مهمات رسمية ومالطة وكريت ومصر وغير ذلك من الاقطار والبلدان ، وقدم تقارير عدة الى حكومته ، وقد نشرت فعام 1784 مذكراته التى دونها اثناء رحلاته . واعتقد دى توت كما اعتقد سانت بريست والقنصل مور ان الدولة العثمانية آيله الى السقوط لا محالة وفى وقت قريب ، كما كان يرى ان الواجبيقتضى من فرنسا ان تحتل مصر اذا شاءت الاستئثار بتجارة حوض البحر الابيض الشرقى بل ان فى استطاعة فرنسا ان تسيطر على تجارة الهند كذلك اذا هى انشأت قناة تصل بين البحر الاحمر والنيل عند فرع دمياط .

واعتقد " دى توت " ان احتلال مصر يكفى لتعويض رنسا عن كل خسارة قد تصاب بها اذا قدر لها ان تفقد جميع مراكز تجارتها وان مصر مستعمرة مثالية لخصوبة ارضها وصلاح مناخها لاقامة المستعمرين الفرنسيين وقربها من فرنسا ، وقلة النفقات اللازمة لانشاء العلاقات الوثيقة بينها وبين فرنسا وسهولة الدفاع عنها .وبفضل ما يهيئه لها موقعها الجغرافى من امكان تركيز النشاط التجارى بها فلا توزع فرنسا قواتها فى اماكن بعيدة متفرقة بل يصبح فى

استطاعتها أنفذ ان تشرف من مصر ذاتها على بيوت تجارتها وطرابلس وتونس والجزائر .

فضلا عن ذلك فان فرنسا لن تلقى مقاومة من جانب تركيا او الدول الاخرى ، وذلك ان تركيا مشغولة بنضالها المستمر مع روسيا وهو نضال انهمك قواتها حتى باتت عاجزة عن الدخول فى حروب اخرى عديدة ولن يقدم الانجليز على مناوأة فرنسا بسبب ما تكبدوه من خسائر فى اثناء نزاعهم الطويل مع الولايات المتحدة الامريكية ، وان الاستيلاء على مصر سوف يفوت على روسيا من جهة اخرى فرصة الاستئثار بتجارة الجنوب ويحد من اطماعها اذ ان استقرار الفرنسيين فى هذه البلاد من شأنه ان يصرف روسيا عن محاولة التوسع ومد نفوذها الى البحر الابيض بعد محاولة الاستيلاء على القسطنطينية وبحر الارجنيل

*سافارى :

نشر سافارى رسائله المشهورة فى سنة 1786 ، وقد ذكر سافاربالشى الكثير عن تاريخ مصر فى عهد سيطرة البكواتالمماليك ايام على بك الكبير ومحمد بك ابى الذهب ، ووصف تلكالفوضى التى انتشرت فى مصر بعد وفاة ابى الذهب ، على ان اهم ما فى رسائل سافارى انها كانت تتضمن وصفا شائعا لخصوبة ارض مصر وارض الدلتا والفيوم بوجه خاص ووفرة غلاتها .

*فولتى :

وبعد عام واحد من نشر رسائل سافارى ظهرت رحلة فولتنفى مصر وسوريا ، ويختلف فولتى عن سافارى فى ان هذا الاخير نظر بعين المتفائل الى حالة مصر على الرغم من الفوضى التى اضرت بالبلاد على حين كان فولتى متشائما اذ عهد فى ذلك الجزء اليسير الذى حققه من فصول كتابه لدراسة جغرافية هذه

البلادوشئون حكومتها وتجارته ووصف سكانها والامراض المنتشرة بها ،
واظهار ما كان عليه الفلاح من بئس وشقاء بسبب حدوث المجاعات والابوة .
والواقع ان مصر فى نظر فولتى خالية التحصينات العسكرية .
وكان من رأي فولتى انه لا بد من اصلاح هذه الاحوال وان تتحرر مصر من
سيادة العثمانيين حتى تتولى تدبير شئونها دولة اخرى تشعر بالعطف على
المصريين ، وتحمل لهم ودا وصدقة على شريطة ان تكون دولة متحضرة ذات
نهضة ادبية علمية فنية حتى يمكنها ان تهتم بتراث المصريين القديم وتعنى
بالبحث عن اثارهم المدفونة فى الدلتا والصعيد وتكشف عن رموز الكتابة
الهيروغليفية .

وذاع الاعتقاد بعد نشر هذه الرحلة ان صاحبها انما كان يقصد فرنسا عندما
تحدث عن تلك الدولة المتحضرة والتمدينة التى يجب ن تحتل مصر حتى
تنتشل الفلاحين والمصريين من حياة البؤس والشقاء التى ذاقوا مرها فى ظل
السيادة العثمانية .واخذ فولتى يدحض دعاوى الراغبين فى امتلاك مصر " لا
جدال فى ان مصر تنتج الحاصلات التى تحتاج اليها فرنسا كالشعير
والارزوالقطن والعنب وقصب السكر وغير ذلك وصحيح انها قريبة من فرنسا
والدفاع عنها ضعيف سئ وفى وسع الفرنسيين ان يعتبروا برزخ السويس فيصوا
بطريق مصر الى تجارة الهند ويعطلوا طريق راس الرجاء الصالح ، ولا شك
فى ان احتلال مصر سوف يمكن الفرنسيين من الحصول على السلع المجلوبة من
افريقية كالعاج والمطاط والرقيق ، وفى امكانهم كذلك ان يجمعوا فيها العمال
الذين تستخدمهم فرنسا الان فى جزر السكر " سان دومنجو وغيرها من جزر
الهند الغربية ، وذلك اذا استطاعت فرنسا الاحتفاظ بهذه الجزر فى النهاية وعلى

الرغم من كل هذه المزايا فإن صعوبات عدة سوف تواجه الفرنسيين ولا مانع من ان يتغلبوا عليها

قبل احتلالهم مصر واستعمارها ذلك ان فرنسا سوف تجد نفسها مرغمة على خوض غمار حروب ثلاثة من الاتراكوالانجليز واهل البلاد انفسهم ، ومن المتوقع ان يعظم اقبال الوطنيين على محاربة الفرنسيين دون اى تردد لاختلاف الفرنسيين عنهم فى الدينوالمذهبوفضلا عن ذلك فان انتصار الفرنسيين فى هذه الحروب كلها ليس معناها _ اذا قدر لهم النصر _ ان فى وسعهم ان ينجواكذلك فى استعمار مصر لاختلاف الدين والعادات ، ثم تساءل كيفيرجو الفرنسيين النجاح وهم الذين اخفقوا فى الهند ومدغشقروجوايانا وحوض الميسيسيبي ثم فشلوا كذلك فى سان دومنجو لانالفضل فى استعمار هذه الجزيرة انما يرجع الى المغامرين الاوائل دون اى تدخل من جانب الحكومة الفرنسية ، وكان من رانفولتان تقصر فرنسا جهودها على تحسين الانتاج فى داخل بلادها عندماكان حوالى سدس اراضيها الصالحة للزراعة بورا ولا يلقى عناية ، وذلك بدلا من التفكير فى التوسع الخارجى .على ان انصراف الفرنسيين عن استعمار مصر كما طلب فولتى كان معناه ان يرضى الفرنسيون عن طيب خاطر النزول عن ذلك المركز الذى ارادوا ان تشغله بلادهم موضعها دولة كبرى لاغنى لها عن امتلاك امبراطورية استعمارية كبيرة ، وقد رفض الفرنسيون ان يفعلوا ذلك فى وقت كان العداء فيه مستحكما بينهم وبين الانجليز الذين استولوا فى الحروب الماضية على اكثر مستعمراتهم القديمة ونجح استعمارهم نجاحا ملحوظا على الرغم من فقد الولايات المتحدة الامريكية ، وعلاوة على ذلك فقد كان من المتعذر على الفرنسيين ان بنبذوا فكرة الامبراطورية الاستعمارية عندما كانت ممتلكاتهم الباقية فى جزر الهند الغربية مهددة بالضياعلانهايار نظام استعمارهم

القديم بهذه الجزر ولم يصرف الفرنسيين عن الاستعمار في السنوات التالية الا اشتعال الثورة الفرنسية 1786 وما ترتب علي ذلك من حوادث كان اهمها تألب الدول ضد الثورة منذ سنة 1791 ، ثم تكوين التحالف الدولي الاول ضد فرنسا عقب اعدام الملك سنة 1793م وقيام الاضطرابات والثورات في جزيرة دومانجو واحتلال الانجليز لاهم موانئها في العالم التالي ، فقد عزم الفرنسيين علي التفكير في احياء امبراطوريتهم القديمة او انشاء اخري جديدة حتي وقع من الحوادث بعد ذلك ما جعلهم يتحررون من ذلك الفتور الذي ثبط عزائمهم . وقد اتاحت الفرصة لتوجيه انظار الفرنسيين الي الاستعمار بصورة جدية في اثناء المفاوضات التي بدأت بين بونابرت وحكومة الادارة من جانب وبين النمسا من جانب اخر بعد انتصارات بونابرت الباهرة في اثناء حملته الايطالية ، وقد استمر الاهتمام بالمسألة الاستعمارية وقتئذ كما اسفرت الرغبة في الانتقام من انجلترا التي صممت علي النضال بمفردها ضد الجمهورية بعد انحلال الحالة الدولية ، وارغام النمسا علي طلب الصلح عن تقرير ارسال بونابرت علي راس جيش كبير لغزو مصر ووضع اسس لتلك الامبراطورية الاستعمارية العظيمة التي شاء الفرنسيون الان ان ينشئوها في ميدان الشرق الجديد .

*الانتقام من انجلترا :

كان اهم ما عنيت به حكومة الادارة منذ ان خلص لها الامر في اكتوبر سنة 1975 الاقتصاص من النمسا وانجلترا اللتين صممتا بالاشتراك مع بيدمنت علي الاستمرار في النضال ضد الجمهورية علي الرغم من تحطيم المخالفة الدولية الاولى وخروج هولندا وروسيا واسبانيا وتسكانيا من الحرب فاعد " كارنو " عضو حكومة الادارة خطة عسكرية لتدبير هجوم واسع النطاق علي النمسا عن طريق المانيا والدانوب ثم عن طريق ايطاليا الشمالية ، وفي مارس

1796 تسلّم بونايرت قيادة الحملة المعدة لغزو ايطاليا فوصل اليها في 26 مارس 1796، ولم يمر شهر واحد حتي كان نابليون قد هزم جيوش بدمنت في مونت نوت واديجو وارغم ملكها "اميدوس الثالث" علي عقد الهدنه في "تورين" واستطاع بونايرت بعدئذ مطاردة النمساويين وانزل بهم خسائر فادحة (9 مايو 1796) ودخل ميلان وزحف بونايرت علي النمسا وانتصر علي جيوشها ، 7 ابريل 1797 وصل الي " لوين " وعندئذ طلب النمساويين الصلح وعقد بونايرت معهم هدنة "لوين " في 18 ابريل 1797 تمهيدا لعقد الصلح النهائي .

وقد قضى هذا لانتصار السريع علي المحالفة الدولية ووقع عبء النضال ضد فرنسا علي كاهل انجلترا وحدها ولذلك فقد رغبت حكومتها في عقد الصلح مع الجمهورية الفرنسية ولكن المفاوضات اخفقت بسبب اصرار فرنسا علي ضرورة نزول انجلترا عن مستعمرة الكاب الهولندية في جنوب افريقية ، وكان الانجليز قد استولوا عليها منذ ان خرجت هولندا من المحالفة سنة 1795 م ، ومهما يكن من امر فقد انتهى الصراع الطويل بين فرنسا والنمسا بعقد صلح " كامبوفورميو " في اكتوبر سنة 1797 م ، وكان من نتائج هذا ان اجتمعت الاسباب بان الاستعمار في الشرق خير من الاستعمار في افريقيا الغربية ، وان مصر افضل اقطار الشرق التي تصلح ميدانا للتجريبية الاستعمارية الجديدة .

لقد كتب بونايرت الي تاليران في 18 اكتوبر سنة 1797 يبسط من جديد المبادئ التي استرشد بها عند عقد الصلح مع النمسا ويدلى بالحجج التي سوغت في نظرة عقد الصلح وفضل الشروط التي صار يرجو الان اقتناع الجميع بقبولها وتصديق حكومة الادارة عليها ، وكان اهم ما جاء في هذه الرسالة قول بونايرت انه قد انفرط عقد المحالفة الدولية ضد فرنسا بخروج النمسا نهائيا من هذه

المخالفة فان الواجب يقضى على الفرنسيين جميعا ان يوحدوا جهودهم حتى يستطيعوا التفرغ لمنازلة انجلترا غريمة فرنسا وعدوتها الكبرى .

واما اذا ظهر تهادن فى هذه المسألة الخطيرة من جانب الحكومة الفرنسية فان انجلترا سوف تجد الفرصة سانحة للمضيقى نشاطها المعروف فتعمل على انتزاع المستعمراتالفرنسية ومستعمرات هولندا واسبانيا وتعطل تجارة الجمهورية وتحول دون القيام باى عمل لاصلاح البحرية الفرنسية وتقويتها زما طويلا ، فضلا عن ذلك فقد بات من الواجب على الحكومة ان تبذل قصارى جهودها للقضاء على الملكية الانجليزية قضاء مبرما وذلك حتى تحول دون تدمير الجمهورية على ايدى هؤلاء الانجليز الذين دأبوا على تدبير المكائد واشاعة الفساد فى فرنسا بغية الوصول الى تنفيذ مآربهم . ولما كان بونابرت يعتقد ان الوقت الحاضر هو اكثر الاوقات مناسبة للقضاء على هذه الملكية ، فقد طلب ان تبذل حكومته كل ما فى وسعها من جهد لاحياء البحريةالفرنسية ، وتعمل ناشطة فى سبيل القضاء على انجلترا حتى اذا استطاعت ذلك وقعت اوربا باسرها تحت اقدام فرنسا .

*الحملة الكبرى :

وكان لهذه الراء والحجج التى بسطها بونابرت فى رسائلها اثر حاسم فى اقناع حكومة الادارة بقبول المعاهدة _ المبادرة بالتصديق عليها _ وتم التصديق على المعاهدة فى 26 أكتوبر 1747 م ويرجع التصميم على ارسال حملة لغزو انجلترا فى مقر دارها الى شهر يونيو 1796 حيث ان العزم كان قد عقد على انزال حملة فنكرونات احدى مقاطعات ايرلنده الغربية لغزو انجلترا فى عقر دارها ولم يفسد هذا المشروع سوى اصرار حكومة الادارة فى الوقت نفسه على ارسال حملة الى الهند لمساعدتهم فبنضالهم ضد الانجليز .

وعلى ذلك فانه بينما كان بونايرت يقوم برحلته التفتيشية فى الشواطئ الشمالية كانت حكومة الادارة قد شرعت تدرس جديا موضوع الاستعمار فى الشرق عندما صارت تقدم اليها التقارير المؤيدة لذلك .

وكان اول التقارير التى تلقتها حكومة الادارة ذلك التقرير الذى قدمه شارل مجالون قنصلها القديم فى مصر حيث بسط فيها المساوى التى شكا منها الفرنسيون فى عهد سيطرة البكوات المماليك من ايام على بك الكبير وما لحق بالتجارة الفرنسية على ايدى هؤلاء البكوات من اضرار كما اشار الى الفوائد التى ينتظر ان تجنيها فرنسا من فتح مصر وامتلاكها واستيلاء فرنسا على منتجات مصر وتجارتها ، هذا علاوة على ان فرنسا يمكنها العمل على طرد الانجليز مع الهند ويستأثرون بهذه التجارة من دونهم . وبعد أيام قليلة من تقديم جالون لتقريره حتى تلقت حكومة الادارة تقريرا من ثاليرون وزير خارجيتها عن مسألة فتح مصر ويمثل هذا التقرير مكانة كبيرة فى تاريخ الحملة الفرنسية على مصر . واختتم تقريره بقوله لقد بات من واجب حكومة الادارة ان تاخذ على عاتقها تاديب البكوات المماليك ووضع حد للمظالم والمساوى التى تلحق بالتجارة الفرنسية ، هذا علاوة على ان احتلال مصر واحياء طريق السويس من شأنه ان يحدث انقلابا فى تجارة اوربا وتلحق اضرارا عظيمة بانجلترا لان هذه الدول انما تعتمد فنتايد نفوذها وتفوقها السياسى فى اوربا على تجارة الهند .

* غزو مصر :

اولا : الاستيلاء على مالطة :

وصلت الحملة الفرنسية الى شواطئ مالطة فى 9 يونية 1798 ، وبادر بونايرت بانزال الجند الى البر رغم رفض رئيس فرسان الجزيرة السماح لهم بالنزول ، واخيرا سلمت قوة الفرسان الجزيرة ، وتنازلوا على سيادتهم على

الجزيرة كما تنازلوا عن جميع ممتلكاتهم فى مالطة وضع بونايرت دستور للجزيرة ينظم حكومتها .

*الوصول الى مصر :

وفى صبيحة 19 يونيو غادرت الحملة مالطة فى طريقها الى الشواطئ المصرية بعد ان ترك نابليون " سانت جان دانجلى " قومسيرا " فرنسا عاما بالجزيرة وعمد بونايرت اثناء سيرة تغيير اتجاهه ، واجر صوب كريت بدلا من الابحار جنوب الاسكندرية مباشرة وذلك حتى لا يفاجئه الاسطول الانجليزى . واصل بونايرت سيره حتى وصل الى الاسكندرية ، وصممحاكمها السيد محمد كريم على مقاومة الفرنسيين والدفاع عنها، ولم تسفر مقاومة السيد محمد كريم عن شئ ، وتابع بونايرت سيره حتى بلغ القاهرة بعد هزيمة المماليك فموقعتشبرخيت وامبابية " والاهرام " فى 21 يوليو 1798م ولم يكن زحف الحملة العسكرية صوب القاهرة نزهة عسكرية بل لقي الجنود فى اثنائه شدائد من صعاب فانهكهم بالقيظ واستبد بهم العطش ونال منهم الجوع واعترف بونايرت نفسه بمبلغ ما تكبده الجنود من مشقات عظيمة فى اثناء هذا الزحف المضنى .

كان " برويس " قد ابحر باسطولهمن مياه الاسكندرية الى ابى قير فى 7 يوليو 1798 وذلك بعد اناصر بونايرت على استبقاء الاسطول فى الشواطئ المصرية ، ووجد " برويس " انه من المتعذر على ان تواجه دخول ميناء الاسكندرية القديم وفى خليج ابى قير فاجا " نلسن " امير البحر الانجليزى الذى ظل يبحث عن العمارة الفرنسية فى البحر الابيض

بعد ان سبقها فى الدخول الى الاسكندرية فانزل بالفرنسيين هزيمةبالغة يوم اول اغسطس سنة 1798 وكان لهذه المعركة نتائج خطيرة .

ذلك ان تحطيم اسطول " برويس " فى ابى قير كبد البحرية الفرنسية خسارة جسيمة وقضى على كل امل فى امكان احياء هذه البحرية التى كانت قد ضعفت ضعفا كبيرا فى اثناء الحرب الاخيرة فى المياه الاوروبية وفى المياه الامريكية وفى مياه الهند الغربية خاصة فظل الانجليز اصحاب السيطرة على البحار .

وكان من اثر تايبيد سلطتهم فى البحر الابيض المتوسط بعد ان حطموا اسطول " برويس " ان فرضوا حصارا شديدا على الشواطئ المصرية حتى بات من المتعذر تماما على فرنسا ان ترسل النجذات والعتاد الحربى او اية امدادات اخرى الى جيش الشرق فى مصر . ولم يسع الفرنسيين حينئذ الا ان يعتقدوا اعتمادا كليا فى تدبير شئونهم وسد حاجات حملتهم فى هذه البلاد على موارد القطر الداخلية وحدها . وكان لذلك اكبر الاثر فى تلك السياسة الاسلامية الوطنية التى ارشد اليها " تاليردن " فى تقريره الى حكومة الإدارة فى 13 فبراير 1789 ووطد بونابرت العزم على اتباعها وكان غرضها استمالة المصريين الى تايبيد الحكم الفرنسى واقناعهم بان الفرنسيين ما حضروا الى بلادهم الا ليعدلوا بينهم ويهيئوا لهم سبل العيش السعيد فلا يشعر المصريون انهم انما استبدلوا بحكم البكوات المماليك حكما لا يقل عنه ظلما وعدوانا او قد يفوقه فى شروره واثامه ، فاصبح غرض هذه السياسة الاسلامية الوطنية الان توفير اسباب الحياة للفرنسيين انفسهم وترويض المصريين بشتنا الاساليب على قبول حكم اجنبى عنهم ، ولم يكن هناك مفر من ان يسبب لهم ارهاقا عظيما فثاروا بين المصريين والفرنسيين حتى انعدم كل امل فى حدوث اى تفاهم بين الفريقين او امكان تعاون هذه البلاد مع حكامها الجدد على الرغم من كل الاساليب التى ابتكرها بونابرت عند تطبيق سياسته الاسلامية الوطنية فى مصر.

***سياسة بونايرت الاسلامية الوطنية :**

استندت سياسة بونايرت الاسلامية الى قواعد ثلاث : احترام الدين الاسلامى والمحافظة على تقاليد اهل البلاد وعاداتهم الدينية ، وانتزاع العثمانيين من احضان الخلافة العثمانية ببذر التفارقة بين المصريين والعثمانيين والقيام بدعاية واسعة بين الشعوب الاسلامية فى الاقطار المجاورة لاطهار مبلغ احترام الفرنسيين للدين الاسلامى ، ولاقناع كبار حكامهم بان انشاء صلات الود والصداقة مع الفرنسيين فى مصر واستئناف النشاط التجارى بين بلادهم وبين مصر سوف يعود بفوائد كبيرة على هؤلاء الحكام ، واخيرا انشا حكومة وطنية تكون اداة تمكنه من معرفة رغبات المصريين ، والوقوف على حقيقة نياتهم وارائهم ويتخذ منها وسيلة لاذاعة اوامره وتحقيق ماره بصورة تتضمن استقرار الحكم الجديد ، وقد كانت هذه ولا شك وسائل تدل على الحكمة . وقد بدأ بونايرت يتخذ العدة لتنفيذ سياسته الوطنية الاسلامية وهو على ظهر " اوريان " بارجة القيادة فادر منشورا الة جندة فى 22 يونيو 1798 يوضح لهم عقائد الشعوب التى سوف يعيشون بينها ، فقال ان المصريين شعب اسلامى ينطق بالشهادتين ويجب الايخطى الفرنسيون عقائدهم بل وعليهم ان يسلكوا معهم نفس الطريق التى سلكوها مع شعوب اليهود والاطليان من قبل فيحترموا ائمة المسلمين وكبار علمائهم ، وان يظهروا لهم جانب التسامح فى اعيادهم وان يحترموا مساجدهم كما احتراموا دور عبادة اليهود والمسيحيين .

كما كشف هذا المنشور عن مبلغ ما بذله بونايرت من عناية وجملة فى تفهم نفسية تلك الشعوب التى جاء لغزو بلادهم وعقليتها كما اشار بجلاء ووضوح الى القواعد العامة التى اعتمزم بونايرت ان يبنى عليها صرح سياسته الاسلامية الوطنية ، وعلى ذلك فقد حرص على اظهار اسلامه واكد اعتناقه الدين

الإسلامي فدفع عن نفسه ما قد يصفه به اعداؤه من تعمدته القوم الى هذه البلاد حتى يزيل دين اهله بانه " اكثر من المماليك يعبد الله سبحانه وتعالى ويحترم نبيه والقرآن الكريم " ومهما يكن من امر فمن الثابت ان بونابرت لن يشهر اسلامه مثلما فعل " مينو " .

وبعد ان تاكد نابليون انه فشل في تحقيق الاغراض التي من اجلها جاءت الحملة الى مصر فرأى ان يعود الى بلاده التي صارت في هذا الوقت حاجة اليه ، اذ اصبحت عرضلمهاجمات الدول ، وقد عاد سرا الى فرنسا تاركا جنوده ، الذين قل عددهم بموت الكثيرين منهم في الحروب والثورات ، نتيجة للأمراض .

وقد تولى امر الحملة بعد نابليون القائد " كليبر " الذي اراد ان يرحل عن القطر المصرى باذنا اعتقد بفشل الحملة نهائيا ، فاتفق مع الاتراك على ان تجلوا الحملة عن مصر ، بمعداتها واسلحتها على نفقة تركيا . ولكن كاسرى حرب فلم يقبل " كليبر " وفضل البقاء في مصر ولكنه قتل بعد ذلك .

ولما قتل " كليبر " تولى امر الحملة بعده القائد " مينو " واخذ يتحجب الى الاهالى ، واراد ان يبقى هو وجنوده في مصر ، ويجعلوا منها مستعمرة فرنسية يستوطنونها ، ولكن الانجليز اتفقوا مع الاتراك على ان يشتركوا معهم فعليا في اخراج الحملة ، ونزلت في ارض مصر الجيوش الانجليزية والتركية ، ولم تقدر الجيوش الفرنسية على مقاومتها ، فاتفقت على مغادرة البلاد ، وغادرتها باسلحتها على سفن انجلترا في 8 سبتمبر 1801 بعد ان مكثت في مصر حوالى ثلاثة اعوام .

*نتائج الحملة :

اخفقت سياسة بونابرت الاسلامية في جلب مودة المصريين وذلك لاسباب عدة اهمها : اعتماد الفرنسيين على موارد البلاد فحسب للاتفاق على تجربتهم

الاستعمارية الجديدة وما ترتب على ذلك من التجائم الى ابتكار مختلف الاساليب والحيل التي استطاعوا بها ابتزاز اموال المصريين وتجريدهم من مملكتاتهم واقواتهم ثم سخط المصريين ونقمتهم على المستعمرين الجدد بسبب تلك الاساليب الجديدهالتي حاولوا ادخالها على حياتهم وعاداتهم وتقاليدهم الموروثة فصاروا يتدخلون فى اقصى شئونهم يفتشون مساكنهم ويهدمون جوامعهم ، ويستولون على بيوتهم ، ولا يستطيعون ان يعرضوهم شيئا عن تلك الخسائر التي اصابتهم فى عقائدهم واخلاقهم واموالهم وانفسهم فلم يروا فى التنظيم الفرنسى الجديد الا سلسلة من الشرور متصلة الحلقات .

وبلغ اخفاق الفرنسيين فى محاولة فهم الخلق المصرى او ادراك حقيقة ما كان لدى المصريين من مثل عليا يسترشدون بها فى حياتهم العامة و الخاصة ، هذا ما جعل الغزاة المستعمرين يسيرون فى طريق بينمايسير الاهلون فى طريق اخر .

*الاثار الاقتصادية :

فقد كان لارغام الفرنسيين على ان يعتمدوا فى بناء مستعمرتهم الجديدة على موارد البلاد فحسب اثار خطيرة ذلك انه ما كان يتسنى بتاتا انجاز كل تلك المشروعات التي عقدوا على نجاحها الامل فى انشاء مستعمرتهم الغنية دون توفر المال لديهم فينفقون فيه على المؤسسات والتنظيمات العديدة التي كان لا مفر من وجودها لاستقامة شئون الادارة والحكم واستتباب الامن وضمان الحياة المستقرة الهادئة لعلمائهم ودفع الاضى عن جنودهدودفع رواتب هؤلاء الجنود وتوفير سبل العيش لهم وامدادهمبالاقوات والملابس ، فضلا عن تشجيع التجارة وزيادة ثروة البلاد سواء بالعمل على انتاج الغلات الكثيرة وتحسين انواعها ام بمحاولة احياءالصناعة الوطنية القديمة وتحسين اساليبها بادخال غيرها فى

الصناعات الجديدة .والمال دائما من اقوى الوسائل التى ابعدت عن الفرنسيينقلوب المصريين وحركت كوامن الحقد ضدهم وحرمتهم تعاون المصريين معهم ذلك التعاون الذى لا غنى عنه لنجاح مشروعاتهم فى النهاية ، وبقاء هذه المستعمرة الناشئة فى حوزتهم .

وعلى ذلك فقد كان تدبير المال من اولى المفصلات الشائكة التى واجهت الفرنسيين عند دخولهم القاهرة ، وكان لابد من اتخاذ عدد من الاجراءات السريعة للحصول على المال بكل وسيلة ،وسرعان ما اثارته هذه الوسائل لجمع المال سخط المصريين وتذمرهم ليس فقط لانهم فقدوا اموالهم التى اغتصبها الفرنسيون منهم اغتصابا بل هؤلاء لحرصهم على جمع كل ما يمكن من اموال واتبعوا فى ذلك وسائل عنيفة سببت استياء المصريين الشديد فقد عمدوا الى اقتحام البيوت وتفتيتها .ولم يقف الحال عند هذا الحد فقد اختل الامن اختلالا كبيرا عندما اكثر العربان من الاغارة على القرى واطراف المدن الكبيرة وعظم طغيانهم حتى اضطر نابليون الى تاليف فرقة من طوائف الاجناد برئاسة برشليمى وكانت مهمته منع اعتداء العربان ومن يلوذ بهم من العامة وصون الامن والسلام حول القاهرة .

*الآثر الاجتماعى :

واقع الامر ان الفرنسيين فى مدة اقامتهم بهذه البلاد لم يحاولوا ان يتعرضوا على المصريين او يشتغلوا فى اوساطهم حتى يقفوا على حقيقة شعورهم وما كان يجول باذهانهم او ما كانت تحدثه اصلاحاتهم العديدة والسريعة التى ارادوا منها الى جانب الحصول على المال لسد نفقات الحملة ان يخلقوا من عاصمة البلاد بلدا اوربيا يضارع عاصمتهم باريس فبهاؤها وكثرة ملاحيتها وانديتها وملاعبها .ولا جدال فى ان بعض هذه الاصلاحات التى

تستلزمها عناية الفرنسيين بشئون الصحة العامة فى القاهرة والمدن الكبيرة خصوصا حرصا منهم على عدم انتشار الاوبئة وفتك الامراض الخطيرة بجنودهم كانت اصلاحات ضرورية ولعل اكبر ما يأخذ على الفرنسيين فى هذا الشأن انهم حاولوا ان يفرضوا فرضا على المصريين نوعا من الحضارة الاوربية وكان مقضبا عليها بالفشل لسبب بسيط ظاهر هو ان نابليون وانصاره التجربة الاستعمارية فى مصر لم يكن فى وسعهم ان يعنوا بغير مظاهر هذه الحضارة الاوربية فى وقت كانت بحوث علمائهم لم تكتمل بعد . ولقد كان من مقتضيات السياسة الاسلامية الوطنية التى وضع نابليون اصولها واتبعها خلفاؤه ان يحتفل الفرنسيون باعياد اهل البلاد العربية ويحترموا شعائهم وعاداتهم وان يحاولوا جذب المصريين اليهم باستمالتهم والتقرب منهم عقدوا اواصر المحبة والصدقة مع كبارهم ومشايخهم ومحاولة الاختلاط مع عاداتهم حتى يطمئن اليهم سواد الشعب ويرضى الناس بما قدر عليهم .

وهذه ولا شك كانت سياسة حكيمة ولا مناص من نجاحها فى النهاية فى كسب مودة المصريين والقاهريين منهم على وجه الخصوص لو ان الفرنسيين حاولوا معرفة شئ عن نفسية هذا الشعب الذى فرضوا عليه سلطانهم قهرا وكانوا غرباء عنه لا يربطهم به دين او جنس او لغة ولا يزال افراده متمسكين بتقاليدهم وعاداتهم التى ورثوها عن ابائهم واجدادهم ولم يطرا عليها تغيير من اجيال طويلة ولكن الفرنسيين الذين كانوا قد نبذوا دينهم منذ اشتعال الثورة الكبرى فى بلادهم لم يكن فى وسعهم مهما حاول رجال من طراز نابليون اخذوا على عاداتهم تنفيذ سياسة اسلامية واضحة المعالم ان يتحرروا من ذلك الالحاد الذى جعلهم يعيشون فى عالم مادي فباتوا ينظرون الى الموالد والمواسم المصرية ذات الصبغة الدينية نظراتهم الى احتفالاتهم واعيادهم الفرنسية

فبنتهزوها فرصة للترفيه عن انفسهم . فضلا عن ذلك لم تتح الفرصة للفرنسيين ان يجلبوا الى هذه البلاد جالية مثقفة كبيرة بسبب انقطاع المواصلات بين مصر وفرنسا .

*الآثر السياسى :

تضافرت كل هذه العوامل لاثارة غضب القاهرين وسخطهم فكان لابد من اشتعال الثورة ضد الفرنسيين بسبب سياستهم المالية من جهة ثم بسبب تلك التدابير التى اتخذوها لمكافحة وباء الطاعون وارغام الصريين على حمل شارة " الجوكار " وما حدث من استعلاء " النصارى واليهود على المسلمين واستهتارهم بالعادات والتقاليد ، ثمفضل تلك المساعالتى ببذلها الباب العالموالبكوات والممالك لاشعال نار الثورة فى مصر فضلا عما كان يرتكبه الفرنسيون واعونهم وطبقات العامة من المعاصى ، وليس من شك فى ان الفرنسيين لو وفقوا فى اساليبهم المالية والإدارية وحرصوا على احترام تقاليد المصريين وعاداتهم بدلا من استصدار الاوامر واذاعة المنشورات والقاء الخطب لاقناع المصريين عنواياهم ثم حاولوا فهم سيكولوجية تلك الشعوب التى رغبوا فى استعمارها لاستمالوا المصريين اليهم ولما حدثت الاضطرابات والثورات . على ان القاهرة لم تكن وحدها ميدان هذه لاضطرابات والثورات بل امتدت الى الوجهين القبلىوالبحرى . فقد قامت الثورات فى الدلتا واشتدت المقاومة فى الصعيد واجه الفرنسيون صعوبات فى اخضاع اهل الصعيد بعد ان قرر مراد بك المقاومة عقب هزيمته فى موقعة الاهرام ورفض الاتفاق مع الفرنسيين على ان اخمد الثورة فى القاهرة وحرق القرى فى الوجه البحرى بالصعيد وادخال الرعب فى قلوب اهل الاسكندرية لم يكن معناه ان البلاد قد داننت لسلطان

الفرنسيين وان الامن قد استتب في المستعمرة الجديدة . وهكذا عجزت الحملة عن بلوغ غايتها وتنفيذ اغراضها .

• الاثـر العلمى :

ومع ذلك فان نصيب الحملة لم يكن الاخفاق كله ولا شيء غير الفشل فان اولئك الرجال الذين اختاروا لمرافقة الحملة كانوا نخبة من علماء فرنسا زودهم بكل ما يحتاج اليه الغزو العلمى من كتب والات علمية وادوات . وحرص بونايرت وكليبر على انتستمر بحوث علمائه ، وان تستمر دراستهم لكشف النقاب عن تاريخ واثار هذه البلد التى جاءوا ليستعمروها ودراسة مناخها وطبيعة ارضها وحيوانها ونباتها واجناسها وعادات شعوبها وغير ذلك فان هؤلاء الرجال جميعا سرعان ما جنوا ثمرة غرسهم بفضل نشاط علماء الحملة وانتشروا فى طول البلاد وعرضها يفحصون ويكشفون.

ورغم ما قاسوه من عناء الاضطرابات والثوراتوالعمليات العسكرية وانتشار الاوبئة والامراض واجه العلماء صعوبات اثناء بحوثهم ودراستهم فان ميادين نشاط هؤلاء العلماء كانت متعددة فقاموا بدراسة اثار البلاد القديمة وتاريخها وطبيعة ارضها وغلاتها الزراعية وصناعاتها وعادات اهلها وغير ذلك من الموضوعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والجغرافية والجيولوجية وكل ما يتعلق بماضى البلاد وحاضرها .

ولعل ابرز نشاط العلماء وضع مصور جغرافى مفصلا للقطر المصرى وكتاب وصف مصر وكشف حجر رشيد وانشاء المجتمع العلمى واهتمامهم بالمطبعة الاهلية وكانت صحيفة لوكورييه دوليجييت اول الصحف التى اخرجتها المطابع الفرنسية فى القاهرة وكذلك انشاء صحيفة ادبية تحمل اسم صحيفة " التنبيه " .

الفصل الثالث

حكم محمد على



بعد جلاء الفرنسيين في مصر عام 1701 اصبحت مصر ميدانا للتنافس بين المماليك والأتراك والانجليز اما المماليك فقد ارادوا ان يستعيدوا نفوذهم القديم ، ولكن طول كفاحهم مع الفرنسيين اثناء وجودهم بالبلاد اضعفهم ، كما اضعفهم انقسامهم الى احزاب ، كحزب الالفى وحزب البرديسى. واما الاتراك فقد استردوا البلاد بقوة جيشهم فارادوا ان ينفردوا بحكمهم وان يقضوا على نفوذ المماليك خشية ان تعود اليهم السلطة التي كانت لهم قبل الحملة الفرنسية .

اما الانجليز فقد ساعدوا العثمانيين في طرد الفرنسيين ، ولم يكن غرضهم من ذلك خدمة تركيا ، وانما ارادوا ان يمثلوا مصر حين ظهرت لهم أهميتها لواصلاتهم الى الشرق ، ولذلك اخذوا يماطلون في الجلاء كما اخذوا يساعدون المماليك في كفاحهم ضد الاتراك . هذه القوى الثلاث المختلفة الاغراض اخذت تتنافس علنا لانفراد بالسلطة ، لكن كان من اثار الحملة الفرنسية انها اثار تقوى الشعب المصرى وايقظتها ، وكان من ذلك ان طغت هذه القوة الجديدة على القوات الثلاثة الاخرى وتغلبت عليها . وكان محمد على اثناء ذلك يتحجب الى الشعب والى زعمائهم العلماء والاعيان ، فاجتمع هؤلاء في مايو سنة 1805 وقرروا خلع الوالى التركى وتعيين محم على واليا ، ولم يجد السلطان بدا من اجابة مطالب الشعب الذى كان مستعدا ان ينفذها بالقوة ، وبذلك ولى اول والى تركى بإرادة المصريين ، وقد اصر الزعماء المصريون

على خلع الوالي التركي لأنه رفض اجابتهن لما طلبوه من ان تكون الضرائب المفروضة على الأهالي وبقالرغباتهم ، ومن هذا نرى ان السبب الاول في خلع الوالي (خورشيد) وتولية محمد على كان سببا ماديا صرفا . حقق محمد على ان امله في ان يصير واليا . ولكن الطريقلم يكن معدا امامه ، اذ قامت في سبيله عقبات منها ، اضطرابالمالية البلاد ، وعدم كفاية مواردها لدفع رواتب الجنود .

هذا الجانب عدم رضاء السلطان عنه لأنه عينه مضطرا اجابة لمطالبالمصريين ، كما ان المماليلك اتحدوا ضده وشرعوا في محاربتهموعضدهم في ذلك الانجليز ، وكان يدفعهم في هذا رغبتهم فياحتلال البلاد بعد ان تبينوا اهميتها لمواصلاتهم . وقد توصل محمد على الى حل للمشكلة المالية بان استعانبزعماء المصريين منالعلماء والاعيان على جمع ضريبة جديدةوكذلك راجع دفاتر الصيارفة وارغمهم على دفع ما في ذمتهم مناموال الحكومة . فتمكن بذلك من جمع مبلغ كبير دفع منه رواتبالجنود المتأخرة وامن بذلك من ثوراتهم التي كانت طريقتهم فيالمطالبة بمالهم قبل الحكومة .

حين اراد السلطان ان يتخلص من محمد على ، الذي بدا يظهر نفوذه في مصر امر السلطان بنقله الى ولاية جدة وكان هذا بعد شهرين من ولايته . فكان ان وصل في 17 يوليو 1805 قبطان باشا _ عبد الله رامز باشا _ في عماره حربية نقل 2500 من الجنود ليراقب الحالة في مصر ويجعل عينه على الحوادث ، ويتخذ من القرارات النهائية ما يراه موافقا لمصلحة تركيا .

كما خولته السلطة في تثبيت محمد على في باشوية مصر او عزله منها او نقله الى ولاية جده . وفي يوليو 1806 وصل اسطول عثماني اخر بقيادة صالح باشا قبطان يحمل فرمانا بنقل محمد على الى ولاية سلانيك بناء على

تكريض من انجلترا ضد محمد على ،وتعيين موسى باشا واليا على مصر ،
 واذا كان محمد على قد نجح مع قبطان باشا ورجال الدولة العثمانية وبمساعدة
 اعيان مصر وعلمائها فبقى واليا على مصر ، فقد نجح مع صالح باشا ايضا
 الذى عاد بالوالي موسى باشا ، بل ويرسل الباب العالي فرمانا بتثبيت محمد
 على واليا على مصر .اما المماليك فقد اعد محمد على جيشا لمحاربتهم وساعده
 الحظ بموت اكبر زعمائهم ،الألفي والبرديسى فهزم جيوشهم واضطروهم الى
 الفرار الى الصعيد .

لما ارادت انجلترا ان تحتل مصر لترغم تركيا على التخلي عن مخالفة
 ولتحقيق اطماعها في الشرق ارسلت حملة بقيادة " فريزر " احتلت الاسكندرية
 في سنة 1807 ثم ارادت ان تحتل رشيد فهزمتها الاهالى ، فارسل فريزر جيشا
 اخر ليحتل المدينة ،ولكن جيش محمد على هزمه عند "الحماد " بالقرب من
 رشيد واضطر الانجليز الى الاتفاق على الجلاء عن الاسكندرية .بهذا انتهى
 محمد على من العقبات التى كانت تعترض طريقه، وابتدا يحقق برنامجه
 السياسى الذى يتلخص فى انشاءامبراطورية مصرية عظيمة ، تخلف
 الامبراطورية العثمانية المضمحلة.

لكن محمد على لم يكن ليترك الزعماء المصريين يتدخلون فى حكمه
 المنفرد لمصر ، ومن ثم اعلن العصيان ضد مشورة العلماء . ورفضه لما
 اعتبره وصاية منهم عليه ، وحتى يتخلص من ذلك دون اثاره الراى العام ضده
 فقد عمل على اعداق الارزاق عليهم ليلهيهم بالأموال عن مراقبة اعمال الباشا ،
 واثارة التنافسين العلماء حول الاوقاف وحول منصب شيخ الجامع الازهر
 .ونتيجة لذلك انقسم المشايخ فى خلافات شخصية واعمال دنيوية ادت _ كما
 ذكر الجبرتى _ الى زوال هيبتهم ووقارهمفى النفوس وانهمكوا فى الامور

الديوية والوساوس الشيطانية ، والمسارةالى الولايم فى الافراح والماتم ، وبذلك سهل على محمد على ان يتخلص منهم حيث لم تعد لهم القوة التى كانت لهم فى الزام الوالى بالاستمتاع الى مشورتهم . ومن ثم استطاع محمد على ايضا ان يضرب ضربته فى الزعامة الشعبية دون تذكر فاصدر امرا فى التاسع من اغسطس 1809 بعزل السيد عمر مكرم من نقابة الاشراف ونفيه الى دمياط ، ثم جعل تعيين شيخ الازهر فى يده لا فى يد المشايخ ، وبذلك دفعهم الى التنافس للتقرب اليه ، ونتج عن كل ذلك نفوذ الزعامة المصرية ، ولم تعد تمثل خطرا على محمد على وانفراده بحكم مصر .

*سياسة محمد على الداخلية :

بعد ان خلصت مصر لمحمد على واصبح الحاكم الوحيد الذى لا ينازعه احد فى شؤون الحكم اخذ يرسم سياسة مصر الداخلية والخارجية ليبنى مصر الحديثة على النسق الاوربى ، وقد جاءت سياسته الداخلية اساسا متأثرة بما وضعه الامبراطور نابليون الاول من قواعد واجراءات لحكم فرنسا . كما جاءت سياسته الخارجية لتحقيق هدفه بإقامة كتلة عربية يكون قبلها مصر .وعلى هذا الاساس جاء التنظيم الادارى لمصر مشابها للتنظيم الادارى لفرنسا من حيث تقسيم البلاد الى مديريات _ 7 مديريات فى مصر _ وكل مديرية الى مراكز ، والمراكز الى اقسام والاقسام الى قرى ، واذا كان محمد على من دعاة الحكم المطلق وهذه نقطة ضعف فى تاريخه ، فقد كانت ميزته انه كانت لديه فكرة النظام والاصلاح ، كما انه كان يميل الى مشاوره مستشاريه فبالأمور قبل ابرامها .وتبعاً لذلك فقد اسس محمد على عدة مجالس ودواوين ، يرجع اليها فى مختلفشئون الحكم ، كالديوان العالى الذى مقره القلعة ورئيسه نائب الباشا وله سلطة رئيس الوزراء فى التنظيم السياسالمعاصر ، وعرف هذا الديوان باسم

الديوان الخديوى ثم ديوان المعاونة ، والى جانب هذا المجلس او الديوان ظهرت دواوين او وزارات بالمفهوم المعاصر للجهادية ، والبحرية ، والتجارة ، والمدارس ، والاشغال والشئون الخارجية ، ووضع على راس كل ديوان ناظرا ، ثم شكل من نظار الدواوين مجلسا عام 1834 سماهالمجلس العالى ، واصدر لتنظيم العمل بالدواوين لائحة عرفت بالسياستنامة عام 1837 م .

كان محمد على قد اوجد مجلسا شعبيا عرف بمجلس المشورة فى عام 1829 ، جعل على راسه ابنه ابراهيم باشا واعضاؤه منرؤساء العشائر والعائلات وكبار الاعيان البارزين فى القاهرة والوجهين البحرىوالقبلى الى جانب اعضاء من رؤساء المصالح الحكومية ومن العلماء ومن مامورى الاقاليم . ولم يكن هدف محمد على من انشاء تلك المجالس والدواوين ان تكون مجرد هيئات ادارية للمعاونة فى ادارة الحكم فقط بل كان غرضه منها كذلك ان تكون مدارس يتدرب فيها رجال الحكم ، ويتعودون على مناقشة الامور التى تعرض عليهم وان يتحملوا مسئولية ما يلقى عليهم من تبعات .

أراد محمد على تكوين كوادر متعلمة تعليما متخصصا لتولى وظائف الدولة المختلفة ، ويتم تكوين هذه الكوادر باقتباس النظام الاوربية وبخاصة النظم الفرنسية فكما شكل الامبراطور نابليون الجامعة الامبراطورية التى اشرف هو شخصا عليها ، فقد انشامحمد على ديوانا للمدارس تابعا لديوان الجهادية الذى يخضع لاشراف الباشا المباشر .وكان محمد على فى هذا الصدد يسعى الى الانتقال بالمجتمع المصرى من الخضوع للمبادئ الدينية والاسراف فى التقيد بها الى الاخذ بنتائج العلم الحديث سواء فى الطب او الزراعة او الصناعة او فى اساليب الحرب ، فاخذ يقتبس من الغرب ما يساعد على احداث هذا التغيير .وفى هذا السبيل تاجر محمد على بافكار جماعة " سان سيمون "

الفرنسية واستفاد من افكارها التي تعتمد على ان العلوم يجب ان تمثل المكانة الاولى فى تنظيم المجتمع بدل الدين .

وان التعليم هو اساس بناء المجتمع ، وانه يجب ان تنتقل القيادة الروحية فى المجتمع من رجال الدين الى رجال العلم . ولم يكن خروج مصر من عزلتها وتقدمها عن بقية الاقطار العربية راجعا فقط مجئ " السان سيموتيين " الى مصر بافكارهم التي اعتنقها محمد على ، انما يرجع ايضا الى تشجيع الاوربيين للهجرة الى مصر ، وقد شجع الاوربيين على الهجرة استتباب الامن فى عهد محمد على ، بالاضافة الى ميل محمد على للاخذ باسباب الحضارة الغربية .

قامت سياسة محمد على التعليمية على ثلاث اتجاهات رئيسية هى : الاتجاه الاول : يتمثل فى ارسال البعثات الى فرنسا والمانيا بصفة خاصة والاتجاه الثانى : يقوم على الاعتماد على المستشرقين الاوربيين فى مجالات التعليم والاقتصاد والطب وغيرها _ الفرنسيين بصفة خاصة _ الى حين عودة البعثات لتولى الوظائف والمهام التي اعدوا لها وليحلوا محل هؤلاء المستشرقين . والاتجاه الثالث : يقوم على ترجمة الكتب والمؤلفات فى العلوم الحديثة فى اللغات الاجنبية ليستفيد منها طلاب العلم المصريين .

عندما اراد محمد على ان ينشئ نظاما تعليميا فى مصر تركا للتعليم الدينى والمتمثل فى الجامع الازهر وغيره من المساجد وانشا تعليما حديثا على النسق الاوروبى من اجل اعداد الرجال الذين تحتاج اليهم الحياة المدنية فى شتى فروع الادارة والحكومة والجيش والبحرية والزراعة والصناعة وغير ذلك . ولقد نجح محمد على فى سياسته التعليمية لانه استطاع ان ينقل مركز او محور ثقافة المجتمع من الدين الى العلم . كما استقدم العلماء من فرنسا وايطاليا لتعليم ابناء

مصر . وبدا ارسال البعثات منذ عام 1809 الى فرنسا وايطاليا ، واعتمد فى اختيار اعضاء هذه البعثات على طلاب الجامع الازهر ، وربط محمد على توسعه فى التعليم وانشا المدارس بحاجة الجيش ، وهذا يفسر لنا خضوع المدارس لديوان الجهادية اول الامر قبل ان تستقل ويصبح لها ديوان يشرف عليها يعرف باسم " ديوان المدارس " .

كان السلم التعليمى الذى انشاه محمد على للتعليم الحديث يبدأ من اعلى الى اسفل ، فقد انشا المدارس العالية اولا ، ثم المدارس المتوسطة التى سميت بالمدارس التجهيزية او التحضيرية ، واخيرا انشا " مكاتب المبتديان " التى انتهت المرحلة الاولى للسلم التعليمى ، وقد تميز هذا التعليم بميزة مستحدثة هى انه اصبح التعليم الرسمى للدولة اى انها هالتى انشاته ونظمته واشرفت عليه وضحت له بالقوانين بعكس التعليم الدينى القائم الذى يمكن ان نسميه بالتعليم الحر او الاهلى . وقد اخذت النهضة التعليمية تثبت وجودها فى مصر بعودة اعضاء البعثات المصرية من الخارج ، وممارستهم للوظائف المناسبة لاعدادهم ، وبنشاط حركة الترجمة والتاليف ، وبقيام المطابع بدورها فى نشر المعرفة بين طلاب العلم .

لا يقلل من قيمة هذه النهضة اعتماد محمد على على الاجانب فى شئون التعليم منذ البداية ، اذ ان من يتصدى لبناء دولة حديثة لابد ان يستعين بثقافات وحضارات شعوب اخرى اكثر تقدما . ولقد كان محمد علي يدرك ان الاجانب لا يحققون مشروعاته فى مصر بنفس الروح التى يحققها بها ابناء مصر " لهذا وضع نصب عينيه الا يطول اعتماد البلاد على الاجانب ، حتى اذا ان يستبدل بهم اهل البلاد فلا يجب التوانفى ذلك ، ففى صرفهم عن المنشآت الجديدة واحلال المصريين محلهم صيانة لاموال الحكومة وفخر لها" . وكان محمد على

يعتقد على الرغم من كفاءة الاجانب الذين استخدمهم انهم غير ملمين باحوال البلاد ويتلقون اموال كثيرة ، وان ولاءهم للادهم التي جاءوا منها ياتى اولا وقبل كل شئ وان وجودهم بمصر موقوف ، ولذلك كان محمد على يشعر بالسرور كثيرا حين يسمع بنبوغ بعض الضباط المصريين واكتسابهم الفنون العسكرية ، ويعد ذلك فالأحسنا للمستقبل ، اذ يغنى الحكومة عن استخدام الاجانب " طالما ان غرض الباشا هو " تعليم وتنقيف ابناء العباد " .

قد ظلت سياسة محمد التعليمية تسير على هذا المنوال ، وبعد ان كان المصريون يتهربون من ارسال اولادهم الى المدارس خوفا من الحاقهم بالجنديّة اقبلوا على ارسال هؤلاء الابناء بعد ان راوا ما يجره التعليم من منافع ، حتى اذا فرضت معاهدة لندن عام 1840 وبروتوكول لندن 1841 لم تعد تسمع عن محمد على قوله ان غرضه تعليم ابناء العباد . لان المدارس نقص عددها والجيش نقص عدده ونقصت المصانع .وجاءت سياسة محمد على الاقتصادية فى منطلق ان الاستقلال السياسى لمصر تحت حكمه لن تقوم له قائمة مستمرة دون الاستقلال الاقتصادى والتنمية والعمران ، ومن هنا اتبع محمد على فى سياسته الاقتصادية مبدا الاكتفاء الذاتى وزيادة موارد الدولة والاعتماد على ان تكون مصر اكثر من واردتها حتى يكون الميزان التجارى فى صالح مصر .

لما كانت الزراعة هى مصر هى اساس الثروة وعماد الدخل القومى ، فقد اهتم محمد على بكل ما منشانه التنمية الزراعية بدء من استيلائه على كل الاراضى الزراعية بمصادرة اراضى البكوات المماليك والغاء نظام الالتزام ، حتى اصبحت الدولة هى المالك الوحيد لاراضى القطر المصرى الزراعية التى تحولت الى مزرعة كبيرة بين عامى 1808 و 1814 . وفى هذه الزراعة كان لابد لمحمد على من استقلالها بانواعه مبتكرة من المحصولات المنتجة التى

تزيد الدخل القومى والثروة الوطنية ، فاهتم بغرس اشجار التوت لتربية دودة القز ، واختار لهذا المشروع اراضى وادى الطميلات بالشرقية واحضر له الاخصائيين من الشام واعد كل ما يلزم لهذا المشروع من مراوى وعمائر ولك حتى عام 1816 ، وفى عام 1820 انتشرت زراعة التوت فى اقاليم الدقهلية والمنوفية والغربية والقليوبية ودمياط ورشيد والجيزة . كما ادخل محمد على انواعا جديدة من القطن الامريكى الى جانب الانواع الحسنة من القطن المصرى الذى لم يكن معروفا ،حتى اصبح القطن المصرى بعد عدة سنوات منافسا للاقطان العالمية خاصة الهندية والامريكية

اقبلت مصانع النسيج فاوروبا على شرائه " ولم تمض سنوات معدودة حتى صدرت مصر من هذا القطن سنة 1827 ما يبلغ من 344 الف قنطار ، واصبح القطن على توالى السنين اساس ثروة مصر الزراعية .ومن الزراعات التى اهتم بها محمد على كذلك زراعة الزيتون والتيلة الهندية _ التى استوردها من زراع لها فى الهند _ والخشخاش وقصب السكر ، والى جانب الخضر والفواكه والنخيل ، بالاضافة الى الحبوب المعروفة كالذرة والشعير والقمح والارز والفول والبرسيم وغير ذلك . وكان على محمد على ان يهتم بمشروعات الري لضمان الانتاج الزراعى ولاستمرار الاراضى المستصلحة فى الانتاج ولذلك شق محمد على الترعى والقنوات كترعة المحمودية التى عرفت باسم ترعة الاسكندرية او خليج الاشرافية لاحياء الاراضى الزراعية فى اقليم البحيرة ولربط الاسكندرية بالنيل عن طريق هذه الترعة ربطا مباشرا .

قد بدئى حفر هذه الترعة فى ابريل عام 1817 واحتفل بافتتاحها فى يناير 1820م .ومن مشروعات الري ايضا انشاء الجسور على النيل وعلى الترعى . ولعل اهم هذه المشروعات انشاء القناطر على الترعى لضبط مياهها

تيسيرا للانتفاع بالرى منها الى جوانب مرور السفن عن طريق الاهوسه الملحقة
بهذه القناطر .

كان مشروع القناطر الخيرية كما يذكر المسيو سيلو فى كتابه النيل
والسودان ومصر "يعد فى ذلك العهد انه اكبر اعمال الرى العالم قاطبة ، لان
فى بناء القناطر على الانهار لم يكن بلغ من التقدم ما بلغه اليوم ،فاقامة القناطر
الخيرية بوضعها وضمانتها كان يعد اقداما يداخله شئ من المجازفة .ولا شك ان
اقامة هذا المشروع سيزيد من الانتاج الزراع بيساعد على تحويل اراضى الوجه
البحرى من رى الحياض الى رى دائم عن طريق حج المياه امام هذه القناطر
التي اختير موقعها عند منطقة انفراج فرعى النيل ، وانشاء ثلاث ترع كبرى
تتفرع من امام هذه القناطر هالتى عرفت باسم الرياح الشرقاوى والرياحالمنوفى
والرياح البحيرى والرياح الاول تبدل اسمه الى الرياح التوفيقى نظرا لان انشاءه
تم فى عهد الخديوى توفيق .واما التجارة فقد تركزت فى يد الحكومة التجارة
الخارجية والتجارة الداخلية

كانت حكومة محمد على هى التاجرالتوحيد الذى يشتري منتجات
الفرلاحينبالاسعارالتى تحدددها ، كمااحتكرت الاستيراد والتصدير والحاصلات
حتى صار التجار الأجانب لا يجدون غير الحكومة للتعامل معها تجاريا .وقد
نشطت الحركة التجارية الداخلية والخارجية باجراءاتالامن التى اتخذتها حكومة
محمد على سواء فى الداخلى او فى طريق التجارة العالمية وخاصة تطهير البحر
الاحمر من القرصانوتشجيع انجلترا على نقل تجارتها من الهند عبر البحر
الاحمر نظرا لانه اقصر الطرق واكثر امنا من طريق راس الرجاء الصالح
.وكان من مشروعات محمد على الاقتصادية اقامة صناعات تعتمد على المواد
الخام فى مصر كمصانع الغزل والنسيج ومصانعالجوخ ، والصوف والحريير ،

والطرابيش ومعمل سبك الحديد ، ومصانع الواح النحاس ، ومعامل السكر فى الوجه القبلى ، ومصانع التيلة .

قد اهتم محمد على بالعمران بانشاء القصور ودور الحكومة مثل قصر الجوهرة بالقلعة ومسجد بها . وقصر شبرا وقصر راس التين والدفترخانة بالقلعة (وهى دار المحفوظات الان) ودار الاثار ومرصد ، وانشاء الترسانة بالاسكندرية التى اتسعت وزاد عمرانها ، كما انشا مدينة الزقازيق بمناسبة بناء قناطر "التسعة عيون " على بحر موسى وغير ذلك من وسائل الاتصال والعمران . والى جانب ذلك تحمل المصريون نفقات هذه المشروعات بدفع المزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة العينية والنقدية .

قد اهتم محمد على بالجيش فعمل على انشاء جيش وطنى ووضع محمد على كل اسباب النهضة التى شملت نواحي الحياة فى مصر من اقتصادية وتعليمية و عمرانية لخدمة ذلك الجيش الذى ادرك ان بقاءه فالبشوية وتحقيق مشروعاته على الصعيد الداخلى والخارجى لن يتحقق بدون جيش منظم ومدرب على الاساليب الاوروبية ومزود بالاسلحة الحديثة .

كان جند محمد على المكونين من فرق متنافرة تركية (باشبوزق) ان غير نظامين متطورين على التمرد والعطصيان والفوضى ، ولعل خير دليل على ذلك انه عندما اراد محمد على ادخال الاساليب الحديثة فى تدريب الفرقة الالبانية ثارت عليه ، ومن ثم عول على استهلاك هذه الفرق فى حروبه الخارجية (الحرب الوهابية وفتح السودان) وفى مطاردة المماليك وايتخدامهم فى حراسة الحدود و الثغور . وبدا انشاء الجيش الجديد بانشاء المدرسة العسكرية فى اسوان عام 1820 لتخريج ضباط للجيش عهد بالاشراف عليها الى الكولونيل سيف (سليمان باشا الفرنساوى فيما بعد) والذى

استخدم عددا من الضباط الاوروبيين لتعليم طلاب هذه المدرسة وتدريبهم .وبعد اعداد الضباط لجأ محمد على الى تجنيد المصريين وإنشاء المعسكرات لهم في أسوان وبنى عدى وفرشوط بالوجه القبلي ، وارسلت بعثات منهم الى اوربا لاستكمال دراستهم الحربية هناك . واذا كان المصريون قد شكلوا امام الباشا صعوبة فى بادئ الامر عند تجنيدهم بسبب بعدهم عن هذا الميدان سنوات طويلة بل قرونا فانهم " القوا بسرعة حياتهم الجديدة . وبعد ان كانوا معتادين الذل والمسكنة فى قراهم استشعروا تحت راية الجيش بكرامتهم الانسانية واخذوا يفخرون بانهم جنود محمد على .ولم تكن مدرسة اسوان هى المدرسة العسكرية الوحيدة بل كانت هناك مدارس عسكرية اخرى فى الخانكة ودمياط وابزر عبلوالقصر العينى والفرسان بالجيزة ، والدفعية بطره ، وغيرها الى جانب مصانع الاسلحة ومخازنها ، وانشاء الترسانة ببولاق شمالاسكندرية لبناء سفن للاسطول . واحواض الى جانب القلاع والاستحكامات ، كل ذلك دليل على الاهتمام بالجيش المصرى .السياسة الخارجية :واما سياية محمد على الخارجية فقد تمثلت فى تدعيم استقلاله بمصر عن طريق خوض حروب خارجية وتحقيق مشروعات عربية ، وقد خشى محمد على من سلطة الباب العالنفى عزل الولاة من ان نمىد اليه اذا لم يبيد من القوة والاستعداد للحرب ما يقنع السلطان بان محمد على يمكن ان يستخدمه لضرب خصومه رغم كراهية السلطان للباشا .

كان محمد على يعتقد ان مصر لا يمكن لها الانعزال عن بقية الاقطار العربية ، ولكن تحقيق تكتل عربى تكون مصر قلبه امر حيوى لضمان سلامة هذه الكتلة من اى تدخل اجنبى ، ولاعادة مجدهذه الكتلة العربية التى كانت فى مخططاته تشمل مصر والجزيرة العربية والسودان وبلاد الشام والعراق وهى

اقطار لها من الموقع الممتاز والامكانيات البشرية والاقتصادية ما يمكنها ان تصبح قوة كبرى يحسب حسابها .

كانت الفرصة الاولى لحقيق هذه الكتلة العربية استنجد السلطان العثماني سليم الثالث عام 1807 بمحمد على لاختمادعصيان الحركة الوهابية والقضاء على خطر الدولة السعودية الاولى الذى فشلت القوات التركية فى ابقائه ، وكان السلطان العثماني _ الذى يضرر العداء لمحمد على _ يامل ان تضعف قوة محمد على نفسه .وقد راى محمد على فى دعوة السلطان له المتجددة خلال سنوات 1808 و 1809 و 1810 فرصة لتنفيذ خطته ومشروعاته ، وحجة يتذرع بها لتكوين القوة البحرية والحربية التى كان يتطلع لتكوينها ، وفرصة للتخلص من الفرقة الحربية الكثيرة التمرد ، فلما تهيأت له القوة البحرية والحربية اللازمة ارسل الحملات المتتالية اى شبه الجزيرة العربية ، وقد شارك فى هذه الحملات ابنه طوسون وابراهيم ، واشرف على بعضها محمد على بنفسه وقد بدأت هذه الحروب عام 1811 وانتهت عام 1818 بالقضاء على الدولة السعودية الاولى وتخريب عاصمتها الدرعية .

كان السلطان العثماني قد فشل فى القضاء على هذه الحركة فاستنجد بمحمد على الذى قبل القيام بهذه المهمة كسبالرضاء السلطان وارضاء للعالم الاسلامى بكسر شوكة الوهابيين ،وقد راى محمد على فى ذلك فرصة للتخلص من الجنود الالبانيين الذين كانوا يتمردون عليه من حين لآخر ، كما راى ان فى ضم شبه الجزيرة العربية للممتلكات المصرية توسيعا لحدود مصر ومفذا للمنتجات المصرية فى الاسواق القريبة بل وتنفيذا لهدفه فى اعادة نظام تركيا .وقد انشا محمد على اسطولا صنعت اجزاء سفنه فى بولاق ،ثم ارسلت الى السويس وركبت هناك ، وبها سار الجيش عن طريقالبحر الاحمر واستمرت

الحرب بين المصريين والهابيين خمس سنين تناوب القيادة المصرية اثناءها طوسون و ابراهيم ، ابناء محمد على ، ومحمد على نفسه فى بعض الاحيان وفى اثناء الاستعداد للحملة راي محمد على ان يقضى على المماليك ، وذلك نتيجة تامرهم ضده ومحاولتهم قتله ،

مما دفعهان يهتز فرصة سفر الحملة المصرية الى الحجاز ويدعوا العلماء والاعيان والمماليك الى القلعة للاحتفال بتوديع ابنة طوسون قائد الحملة ، وما كادوا يجتمعوا حتى امر محمد على جنوده بقتل المماليك ، فافنؤهم رميا بالرصاص ، وبذلك تخلص منهم ، وقدكانوا دائما عقبة فى سبيل ما كان يريد القيام به من الاصلاحيات فى الجيش والتعليم والمرافقة الاقتصادية ، وبانتهاء الحرب الوهابية تحققت اغراض محمد على من دخولها . اذ استولوا على شبه جزيرة العرب . وكون اول نواة للاسطواللمصرى ، كماتخلص من الالبانيين الذين ساهموا فى القضاء على المماليك بالقلعة . وقد ضمت بلاد العرب الى مصر وعين السلطان ابراهيم باشا حاكما عليها وصارت بذلك جزءا من الامبراطورية ومنفذا لجزء من منتجاتها .

كان من نتائج الحروب الوهابية ان تحسنت العلاقة بين السلطان العثمانى ومحمد على اذ تاكد السلطان ان محمد على هو يدةالتى يبطش بها ضد الخارجين عليه ، كما كان من نتائجها ايضا ان امتد النفوذ المصرى الى الخليج العربى بل والى اليمن التى استطاعت القوات المصرية ان تزحف من جده وتحتلها فبأوائل العشرينات من القرن التاسع عشر ويبقى بيها حتى عام 1839 عندما تازمت الامور امام محمد على واستحكمت المؤتمرات الدولية ضده .ورغم ان الحروب الوهابية قد كلفت مصر من الاموال و الضحايا الا انها كانت وسيلة لتوطيد مركز محمد على ، كما انهاسبيل لرفع شان مصر

واعلاء مكانتها.ثم تطلع محمد على الى السودان وكان محمد على يريد ان يكون لمصر شخصية مستقلة . ويريد لنفسه ان يكون راس تلك الشخصية . وكان محمد على يدرك طبيعة العلاقات بين مصر والسودان فالنواحي الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسة منذ اقدم العصور ، وان النيل شريان يربط القطرين برباط لا ينفصل ، فالنيل هو مصر كما هو السودان ، ومن هنا جاءت فكرة محمد على لفتح السودان باسم السلطان العثمانينبوافقته .

كان يدفعه في هذا رغبته في ضمان مياه الريللاراضى مصر بالاستيلاء على منابع النيل فى السودان ، والاستفادة من هذا فى توسيع مساحة الاراضى الزراعية ، هذا الى ان ضم السودان لمصر فتحا لاسواق جديدة لترويج منتجات الزراعةوالصناعة المصرية وتوسيعا لنطاق المبادلة بين البلدين ، واستخدام السودانيين وتجنيدهم فى جيش مصر والبحث عن الذهب المتوفر فى السودان وتعقب فلول المماليك الذين فروا جنوباواسسوا لانفسم مملكة معادية لمحمد على ، والرائعندى هو انهلا يمنع ان تكون معظم هذه الراءهى الاسباب الكامنة وراء اندفاع محمد على جنوبا لضم السودان الى مصر ، ولكننا نضيف الى ذلك سببا جوهريا يستند الى رغبته فى تكوين الكتلة العربية التى قلبها مصر .ولعل رغبة محمد على فى تامين مصر من الجنوب وتامين وصول مياه النيل اليها من اهم الدوافع لفتح السودان ، ونحن لا نستبعد ايضا ايضا ان يكون من اسباب فتح السودان رغبة محمد علىفى التخلص من بقية الفرق العسكرية الغير نظامية كالارناءوطالذين لم يملكوا فى الحرب ضد الوهابيين .

قاد الحملة اسماعيل بن محمد على ، ولكن المرض تفشى بين جنوده ، فارسل محمد على جيشين اخرين احدهما بقيادة ابنه ابراهيم باشا والآخر بقيادة صهره محمد بك الدفتردار. وقد خرجت الجيوش المصرية فى هذه الحرب

منتصره فضم السودان الى مصر، وكشفت البعثة العلمية المرافقة للحملة منابع النيل ، واصبحت البلدان وحدة سياسية واقتصادية ، وسيطرت مصر على مياه الري، فامكن التوسع فى المشاريع الزراعية . وهكذا كانت هذه الحملة اقتصادية فى اسبابها ونتائجها ايضا .وقد طبق محمد على فى السودان التنظيمات الادارية والاقتصادية المطبقة فى مصر ، وبنى مدينة الخرطوم وجعلها عاصمة للسودان فى عام 1830 وكانت مقر للحكمدار الذى يعينه الباشا ويعاونه مديرون للمدريات ونظار للاقسام او المراكز ومشايخ للنواحي او القرى

تلك كانت سياسة محمد على الداخلية والخارجية التى اتبعها منذ وطئت اقدمه ارض مصر واستطاب اله العيش فيها ، وتمسك بالاقامة فيها ورسم خطه لتنفيذ حركته الاستقلالية عن الدولة العثمانية ، وكان محمد على يؤمن بان هناك قوى واقطارا تقف امام مشروعاته الداخلية والخارجية ، وكانت هذه القوى محلية وخارجية فاذا كان قد استطاع ان يتخلص نت القوى المحلية بالقضاء على المماليك وتدخل المشايخ والاعيان فى شئون الحكم والفرق العثمانية غير النظامية فان عليه مواجهة القوى الاجنبية الخارجية وكان على راس هذه القوى انجلترا ، التى كانت دائمة التحريض للباب العالى لكى يتخذ موقفا اكثر تشددا وعداء لمحمد على ، وكان يخفف من هذا موقف الحكومة الفرنسية المؤيد لمحمد على .ورغم ذلك فان مشروعات محمد على الطموحة كان لابد وان تؤدى به الى الصدام مع الدولة العثمانية وهو الصدام الذى سوف ينتهى بتقلص ملك محمد على نظرا لتدخل الدول الاوروبية وخاصة انجلترا ضده .

محمد على والدولة العثمانية :

فى ضوء العلاقات الودية بين محمد على والدولة العثمانية حدثت ثورة اليونانيين فى ابريل 1821 ضد الدولة العثمانية بهدف الاستقلال التام عنها ، وقد انتصر الثوار فى جميع المعارك التى خاضوها ضد الاتراكى البر والبحر مما دفع السلطان العثمانى محمود الثانى الى الاستنجاد بمحمد على ، وقد وجد محمد على فى استنجاد السلطان به لاختامد ثورة اليونانيين فرصة لتحقيق مشروعاته ، واطهار قوته امام الدول الاوروبية ارسل محمد على جيشا بقيادة ابنه ابراهيم باشا ، واسطولا بقيادة صهرة محرم بك ، وهزم الاسطول المصرى الاسطول اليونانى ، ونزل الجيش الى المرة واستولى على مواقع الثوار الحصينة ، وكان الثورة تنهى لولا ان تدخلت الدول الاوروبية ضد محمد على والسلطان ، خصوصا وان بعض زعماء الثوار اليونانيين عقدوا قرضا فى لندن فى اوائل سنة 1824 ليجعلوا للانجليز مصلحة شخصية فى تدخل ،

كان انتصار الجيش المصرى ، واستيلاء محمد على علىالمورة وكريت ، خطرا على الدول بمنعها من تحقيق اغراضها فى شرق البحر الابيض المتوسط ، فعقدت انجلترا وروسيا وفرنسا معاهدة لندن وبها قررت ان تمنح اليونان الاستقلال الداخلى ، وان تبقى لتركيا السيادة عليها فى الشئون الخارجية ، وارسلت الدول الثلاث اسطولا الى اليونان لتنفيذ المعاهدة بالقوة اذ رفضها السلطان ، وقد وقف ابراهيم القتال انتظار للمفاوضة ، ولكن تركيا رفضت شروط المعاهدة . وقد وصل اسطول الحلفاء الى " نوارين " حيث كان الاسطول المصرى بالتركى راسيا ، وقد وقع سوء تفاهم بين الاسطولين ادى الى هجوم اسطول الحلفاء وتحطيم الاسطول المصرى بالتركى ثلاث ساعات وراى محمد على بعد الموقعة من البعث الاستمرار على مقاومة الحلفاء فامر ابنه ابراهيم

بالجلاء عن الموره ، اما تركيا فقد اثرت على المقاومة ، ثم اضطرت اخيرا للاعتراف باستقلال اليونان استقلالا تاما . وكان من نتائج هذه الحرب ان ارتفع شأن الجيش المصرى اوروبيا .

صبح لمصر كيان دولى . اذا فوضت الدول محمد على دون الرجوع الى السلطان . وكان من نتائج هذه الحرب ايضا انسحاب القوات المصرية من بلاد اليونان دون موافقة السلطانالعثمانى وهذا ادى الى سوء العلاقة بين محمد على والسلطان . وفى الوقت الذى غضب فى السلطان من انسحاب محمد على من بلاد اليونان دون موافقته فقد اصدر فرمانا فى سبتمبر 1830 منح محمد على بمقتضاه حكم جزيرة كريك كمكافاة على اشتراكه فى حرب الموره ، ولكن هذه المكافاة لم تكن تعويضا كافيا لما بذلهمحمد على من جهود فى هذه الحرب وما تكلفه من نفقات ورجال ، بل وليست تعويضا حتى لفقد اسطوله ، ومن ثم اخذ محمد على يستعيد توازنه بعد نوارين البحرية ويجهز جيشه واسطوله بمساعدة سنوية من فرنسا ليكون الجيش والاسطول على استعداد لتحقيق امال وطموح محمد على بضم بلاد الشام والعراق اذا امكن الى ملكه .

طلب من السلطان العثمانى ان يمنحها ولاية " عكا " تعويضا على خسارته فى بلاد اليونان ، ولكن السلطان رفض ، فاراد محمد على ان يستقل بالقطر المصرى تشبها بما فعلته اليونان ، وان يستولى على الشام ، التى تعتبر جزءا متمما لمصر اذ انها تحميها من اغارة الجهة الشرقية ، هذا فضلا ان فيها الاخشاب اللازمة لاسطولالمصرى ، وانها تصلح ان تكون سوقا للمنتجات المصرية وموردا للموارد الاولية التى من امثلتها الحرير والزيت .وقد قاد ابراهيم جيش مصر واستولى على عكا ، ثم تقدم فاستولى على دمشق ، واستمر فى التقدم حتى وصل الى قلب اسيا الصغرى واستولى على اطنه ثم على قونيه

بعد سحق الجيش التركي . كان من هذا ان خافت الدول ان يستولى محمد على القسطنطينية وينشئ فيها حكومة قوية ، فتوسطت بينه وبين السلطان ، وعقد بينهما صلح كوتاهيه ، وضمت الشام بمقتضاه الى مصر وعين ابراهيم واليا علىالباطنه .

وهذا ما يعرف بحرب الشام الاولى (1831 _ 1833) .ولكن النزاع بين محمد على والسلطان لم ينته ، فاخذ ينتهزان ان الفرصة للدخول فى حرب جديدة . وقد قامت فى سوريا ثورة ضد الحكم المصرى ترجع اسبابها الى النظم الجديدة التى ادخلها ابراهيم باشا كالتجنيد واحتكار بعض الحاصلاتالى منها التحرير ، وحرمان الاهالى من حمل السلاح ، وتيسير مهاجرة الصناع الى مصر وقد اعلن السلطان الحرب على محمد على بحجة انه خائن ،وذلك بمناسبة انه طلب منه ان يكون حكم مصر والبلاد التابعة لها وراثيا فى اسرته ، وابتدا الجيش التركى الحرب ، ولكن الجيش المصرى هزمه فى " نصيبين " وفى هذه الاثناء حدث ان تغيرت الحكومة التركية وكان قائد الاسطول التركى عدوا لرئيس الحكومة الجديدة فابحر الاسطول الى الاسكندرية وانضم الى محمد على. اصبحت تركيا بذلك تحت رحمة محمد على اذ انتصر على جيوشها وانضم اليه اسطولها ، وتدخلت الدول الاوروبية خوفا من محمد على ، وقد كان من نتيجة هذا التدخل ان عقدت انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا معاهدة لندن 1840 م .وكان لانجلترا مصلحة تجارة فى القضاء على محمد على اذ انها تعاقبت مع السلطان فى عام 1838 على ان تكون مجارتها مع تركيا حرة ، وان تدفع الواردات الانجليزية لجميع الممتلكات العثمانية ضريبة لا تزيد على 12 % .وتتخلص شروط معاهدة لندن فى ان يمنح محمد على ولاية مصروراثية ، وولاية عكا طول حياته ، اما البلاد الاخرى فيعيدها الى تركيا ،

وان تحصل مصر على الاستقلال الداخلى على ان تدفع الجزية وتحدد وحدات جيشها واشطولها ، وان يعامل محمد على بالقوة اذ رفض شروط المعاهدة .
وللدول مارب اقتصادية تختلف عن اهداف محمد على باشا .

لكن محمد على رفض هذه المعاهدة ، واخذ يعيد جيشه واسطوله لحرب جديدة . وهذا ما يعرف بحرب الشام الثانية .ولما رفض محمد على مفاوضاته الدول الاوروبية بتحريض فرنسا التى تتعارض مصالحها مع المصالح الانجليزية ، رات هذه الدول ان تخضعه بالقوة ، فساعدت على قيام الثورة فى الشام ، وارسلت اساطيلها المحاصرة الشواطئ المصرية والسورية ، وابتدا الحلفاء يحتلون الثغور وبعد قليل سقطت " عكا " فى ايديهم ، وراى محمد على انه من العبث مقاومة الحلفاء ، قفيل المفاوضات معهم ، وامر جيوشه بالجلء عن سوريا وكريت وبلاد العرب.وعقدت الدول ما عدا فرنسا مؤتمرا لحل المسألة ، فاجتمع مندوبو النمسا وروسيا وبروسيا وانجلترا فى لندن واخذوا يدرسون المسألة من جميع وجوهها ، وفى النهاية ابرمت " معاهدة لندن " مع الدولة العثمانية فى 15 يولية 1840م بدون اشتراك فرنسا ، وتتلخص اهم شروط هذه المعاهدة فيما يأتى :

- 1 - يمنح محمد على ولاية مصر وراثية ، وولاية عكا طول حياته ، ويتعهد باخلاء ذلك من املاك الدولة العثمانية ، وارجاع الاسطول العثمانى الى الاستانة
- 2 - اذا رفض محمد على هذه الشروط يكون للدول الحق فى ارغامه على ذلك القوة ويكون لها الحق فى حصار الموانى المصرية والسورية ، ومساعدة كل من يريد ترك مصر .

3 - اذا تقدمت قوات محمد على نو القسطنطينية ، واصبحت هذه البسفور للدفاع عن الدولة ، ولا يكون لها هذا الحق ما دامت هذه الجهات بعيدة عن الخطر .

4 - يعمل بنصوص هذه المعاهدة فورا دون انتظار تصديق الحكومات المختلفة عليها لاقتضاء ذلك .

5 - تعرض شروط المعاهدة على محمد على باشا ، فاذا قبلها فى مدة عشرة ايام اعطى مصر وراثية وولاية عكا مدة حياته ، واذا رفض فمصر فقط ، واذا رفض ذلك فى مدة عشرة ايام اخرى نظر السلطان فى الامر من جديد مسترشدا براء الخلفاء . وفى اوائل سنة 1841 اصدر فرمانا كانت شروطه مجحفة بمحمد على :

1 - ان يمنح محمد على ولاية مصر وراثية ، وان يكون صاحب حق الوراثة اكبر افراد اسرته سنا من الذكور ، على ان يذهب الوالى الجديد الى مقر الخلافة لتسلم فرمان التولية بنفسه وقد تعدل الشرط الاخير .

2 - ان تدفع مصر جزية سنوية قدرها 400 و000 جنيه وقد تعدلت الى 23 و000 جنيه .

3 - ان يقدر عدد الجيش المصرى بمقدار 18 و000 جندي فى وقت السلم ، وان يحرم محمد على من حق انشاء السفن الحربية الا بعد موافقة السلطان .

4 - ان تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر باعتبارها ولاية تركية .

5 - ان يضم السودان الى مصر على ان يقدر محمد على لتركيا ميزانية سنوية بايراداته ومصروفاته ، وقد اصبح السودان فمصريته كمصرفت تركيتها . وبهذه التسوية خابت امال محمد على فى انشاء الامبراطورية التى كان يريد انشائها ويرجع ذلك الى ان الدول الاوروبية تدخلت وحرمته ثمار انتصاراته المتعددة .

وقد ادى فشل الامبراطورية المصرية الى انهيار معظم اعمال الاصلاح التي انشأها محمد على ، ولذلك ساءت حالة البلاد فى اواخر ايام محمد على . واجتمع عليه مع هذا المرض والشيخوخة فترك حكم البلاد لابنه ابراهيم الذى عينه السلطان فى سنة 1848م ولكنه مات فى نفس السنة .وقد توفى محمد على فى 3 اغسطس 1848 م بعد حياة حافلة بالاعمال التى انهار معظمها امام عينيه قبل موته . واصبحت معاهدة لندن فى اوائل يونية سنة 1841م هى الوثيقة السياسية التى قام عليها استقلال مصر فى سنة 1840م حتى سنة 1914م ولو انه كان استقلالا مقيدا ببقاء السيادة التركية من جهة وتدخل الدول فى الشؤون الاقتصادية من جهة اخرى .

" محمد على والدول الاجنبية "

كانت مصر دائما مجال التنافس بين الدول الاوروبية الطامعة فى هذا الموقع الممتاز والرغبة فى استغلال خيراتها للمصلحة الاستعمارية . ورغم كون مصر ولاية عثمانية منذ اوائل القرن السادس عشر فقد شهد القرن الثامن عشر محاولات انجليزية وفرنسية وروسية باستقلال موقع مصر بفرض النفوذ الاستعماري عليها . وحدث تنافس بين هذه الدول حول الاستئثار بالنفوذ الاعلى فى مصر .واذا كان التنافس على اشده بين انجلترا وفرنسا حول النفوذ الاعلى فى مصر فان الدولتين كانتا حريصتين على بقاء الامبراطورية العثمانية وعدم تمزيقها . بينما كانت روسيا تعمل على تمزيق هذه الامبراطورية العتيقة ، ولذلك كانت روسيا يسعدها قيام اى حركة استقلالية للانفصال عن الدولة العثمانية .

اولا : انجلترا :

زادت اهتمامات انجلترا بمصر فى اواخر القرن الثامن عشر بعد قدوم حملة نابليون بونابرت . وكان موقف انجلترا من هذه الحملة ايجابيا والتي انتهت بالانسحاب من مصر بجهود انجليزية عثمانية مشتركة وبقاء القوات الانجليزية فى مصر حتى خرجت عام 1803م بعد ان تم توقيع صلح اميان بين فرنسا وانجلترا . وعندما تولى محمد على ولاية مصر عام 1805م واتضح موقفه من المماليك ومنهم اصدقاء وعملاء للانجليز ، اعلنت انجلترا عدائها لمحمد على واخذت تحرض السلطان ضده بحجة ان توليته سوف تؤدى الى مزيد من الفوضى فى مصر مما قد يعرضها لغزو فرنسى اخر ، بل سوف " يجدد الفتن ويستنزف المماليك الى استئناف الحرب والقتال ويحفزهم الى الزحف على القاهرة لاسترداد سلطتهم القديمة ، فيضطرب حبل الامن " . وجاء انتصار الاسطول الانجليزى على الاسطول الفرنسى دافعا جديدا للسياسة الانجليزية المناوئة لمحمد على حيث جدد القنصل الانجليزى فى القاهرة " مسيت " مساعيه بتاليب المماليك المواليين لانجلترا ضد محمد على ومشاركة السفير الانجليزى بالاستانة " تشارلس اربثنوت " ، بالضغط على الباب العالى لعزل محمد على وتولية محمد الالفى الزعيم المملوكى عميل انجلترا بحجة المحافظة على استقرار الامور . واذا كان الباب العالى قد استجاب للضغط الانجليزى واصدر فرمانا بتولية موسى باشا ولاية مصر ونقل محمد على الى ولاية سالونيك فى مايو 1806م فان سياسة محمد على وتاييد الزعماء المصريين له قد حول موقف الباب العالى من محمد على وجعله يصدر فى سبتمبر 1806م فرمانا اخر بتثبيت محمد على فى ولاية مصر ، بل وان يتخذ الباب العالموقفاً اكثر مودة مع فرنسا ظهر فى الاعتراف التركى بلقب نابليون الامبراطور رسميا منذ فبراير من نفس العام

ونتيجة لاحتباط مساعي انجلترا ضد محمد على ثم وفاة محمد الالفى عميلها فى القاهرة وتبدل موقف الباب العالى من فرنسا ، فقررت الحكومة الانجليزية ان تقوم بعمل حافل ضد تركيا وذلك بان تضرب تركيا فى مصر فتتال بذلك غرضين وهما : اولا تركيا منجهة وتحقيق اطماعها فى مصر من جهة اخرى ، فقامت بارسال حملة الى الدردنيل بقيادة جون دكورثفنوفمبر 1806 وحملة اخرى على الاسكندرية بقيادة فريزر .واذا كانت حملة الدردنيل قد فشلت فى تحقيق اهدافها حيث لم يقبل الباب العالى التهديد الانجليزى بل وثق علاقته بفرنسا ، فقد كان الميدان المصرى المتاح للضغط الانجليزى ، وعلى هذا الاساس نزلت القوات الانجليزية الى الاسكندرية فى 16 مارس 1807موكانت الاسكندرية مستقلة انذاك عن ولاية محمد على فى القاهرة ويحكمها حاكم يتبع الاستانة راسا ولا يعترف بباشوية محمد على .واذا كان نزول القوات الانجليزية الى الاسكندرية دون مقاومة كبيرة فان ذلك كان بسبب الخوف من قوة الانجليز .واتبع ابراهيم باشا بالاتصال بمشاىخ المشيخات العربية على الخليج والجنوب العربى مطهرا رغبة مصر فى اقامة علاقات حربية وسياسية مع هذه المشيخات وذلك فى شأنه ان يصطدم بالمشروعات الاستعمارية الانجليزية .ونتيجة لذلك حذر بالمرستون الدولة العثمانية بان الحكومة البريطانية لا تستطيع ان تقف مكتوفة اليدين ازاء اى زحف من جانب محمد على تجاه بغداد والخليج العربى ، وعندما استولت انجلترا على عدن سنة 1839م حذرت الحكومة الانجليزية محمد على من استمرار الوجود فى اليمن وانذرت بان اى محاولة من جانبه للمساس بعدن تعد اعتداء على جزء من الاملاك البريطانية .وبناء على ذلك فقد اتخذ السفير الانجليزىبالاستانة موقف مشجعا للحكومة العثمانية للسير فى اجراءات اعداد الجيوش لمحاربة محمد على اعتمادا على ان انجلترا بصفة

خاصة لن تسمع لمحمد علي بان يهدم الدولة العثمانية ، ومن ثم كانت الدولة هي البادئة بشن الحرب ، ومع ذلك خسرتها في نصيبين .كانت هزائم جيوش الدولة العثمانية امام قوات محمد علي وتهديد عاصمة ال عثمان سببا في اتخاذ موقفا ايجابيا وعلميا ضد محمد علي فاعلن بالمرستون عداؤه الصريح لمحمد علي ومشروعاته محتجا بان نصيبين على الجانب التركي للحدود وهذا في نظره دليل على ان البادئ بالهجوم هو ابراهيم باشا ابن محمد علي وليس حافظ باشا الوزير العثماني وقائد جيش السلطان . وبلغعداء بالمرستون ان طلب من قائد البحرية الانجليزية وضع الخطط لانتزاع الاسطول العثماني من ميناء الاسكندرية اذ رفض محمد علي اعادة الاسطول الى تركيا .وكان رابالمرستون انه يجب القضاء على حكم محمد علي في سوريا ومصر اذا امكن ، وذلك بحجة المحافظة على الامبراطورية العثمانية وذلك بسبب العلاقات الوثيقة بين محمد علي وفرنسا وبات واضحا ان انتصار محمد علي قد وضع المسألة المصرية والمسألة الشرقية والمسألة التوازن الاوروبي عامتهموضوع البحث والنظر

مما جعل السلام مهددا في اوروبا .وقد تجلى العداء الانجليزي لمصر في عهد محمد علي فتتاليب الدول الاوروبية ، ذلك التاليب الذي انتهى بفرض معاهدة لندنعام 1840م على محمد علي والتي نصت بجعل مصر وراثية فقط في ابناء محمد علي الذي اصبح واليا عليها لوحدها وتخلي عن كل فتوحاته في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام .ان انجلترا اتخذت هذا الموقف غير المنصف لمصر بسبب قوة مصر المتزايدة وسيطرتها على البحر الاحمر طريق انجلترا الى امبراطوريتها في الهند ، وامتدت النفوذ المصرية في شبه الجزيرة العربية حتى الخليج والجنوب العربي مما يهدد المطاعم البريطانية من هذه الجهات بالاضافة الى ان قوة محمد علي البحرية في البحر المتوسط تهدد نشاط

الاسطول الانجليزي العامل في هذا البحر الى جانب الصداقة المصرية الفرنسية . وكل ذلك يفسر تناقض السياسة الانجليزية بين تاييدها لاستقلال اليونان عن الدولة العثمانية وعن استقلال المستعمرات الاسبانية عن امريكا الجنوبية وبين وقفها ضد الاستقلال محمد على بمصر عن الدولة العثمانية كما يبين التناقض في السياسة الانجليزية باستيلاء انجلترا على عدن عام 1839م وهي جزء من الممتلكات العثمانية في الوقت الذي تدافعيه الحكومة الانجليزية عن كيان الامبراطورية العثمانية وعدم انقطاع اجزاء منها . هذا على الرغم من ان انجلترا التي عرفت بانها مصنع العلم وقد اعتمدت في تشكيل مصانه لانكشير للغزل والنسيج على القطن المصري الراقى منذ عام 1821م حتى ان معظم القطن المصري تستورده انجلترا . حتى انه في عام 1849م التي توفي فيه محمد على بلغ ما استوردته مصر من بريطانيا 41% من وارداتها وما ارسلته اليها 49% من صادراتها .

ثانيا : فرنسا :

رغم خروج حملة نابليون من مصر عام 1801م فان الحكومة الفرنسية كانت تبدي اهتماما كبير بمصر ، وليس ادل على ذلك من اصرار فرنسا على مقاومتها للصلح مع انجلترا التبدت في لندن في شهر اكتوبر 1801م وانتهت بعقد الصلح النهائي امباة فرنسا في مارس 1802م ، اصرت فرنسا على ضرورة جلاء القوات البريطانية التي شاركت في اخراج الحملة الفرنسية من الاراضي المصرية . ورغم الاهتمام الفرنسي بمصر فان ظهور شخصية محمد على اثناء فترة الفوضى لم تجتذب اهتمام القنصل الفرنسي بالقاهرة "مانبولسيس" لذا كتب الى وزير خارجيته "تاليران" في فبراير 1804م ان محمد على يريد حماية فرنسا وتوسطها لدى السلطان العثماني وانه يريد الاستيلاء على السلطة ،

وكانت فرنسا المنشغلة بالحروب النابليونية فى اوروبا قد استقبلت اراء القنصل الفرنسيفالقاهرة باهتمام ولم تتخذ موقفا ايجابيا من الصراع فى مصر حتى ارتقى محمد على كرسى الولاية فى مايو 1805م ، وعندما اتجهت انتاييده كان يحدوها الرغبة فى تعطيل كل المحاولات للاتفاق بينمحمد على وانجلترا وعملائها من المماليك فى مصر بزعامة الالفوالمحافظة على مصلحة فرنسا وضمنان نفوذ النفوذ الفرنسفى مصر .وعندما جاءت حملة فريزر الى الاسكندرية ورشيد وقف "دروفتى " الى جانب محمد على ناصحا ومساعدا فى اعداد وتسليح الجيوش المصرية لملاقاة جنود حملة فريزر بل ان محمد على استمع لمشورة دروفتى بالعناية بجرحى الانجليز فى المعاركواحسن معاملة اسراهم وهى امور لم يكن محمد على يدرك مدتهاثيرها على الحكومة الانجليزية التى حفظتها بالفعل لمحمد على كعمل انسانى قام به.

عندما تطلع محمد على الى بناء مصر الحديثة كان النموذجالفرنسى مثار اهتمامه بل واعجابه بل كان نابليون القدوة الناجحة فى بناء نواحي الحياة المصرية الحديثة على نفس النسق الذى كان يهدف اليه وسار عليه نابليون فى فرنسا .واذا تفحصنا جنود محمد على فنواحي الحياة المصرية لراينا بصمات الفرنسيين فيها فالادارة مركزية على نفس النسقالذى سار عليه نابليون والتعليم شارك فيه علماء فرنسيون ،والبعثات معظمها اتجه الى فرنسا وحتى تنظيم التعليم اقتبس النظام التعليمالفرنسى حتى ان للجنة التى وكل ايها سنة 1836م تنظيم التعليم كانت مؤلفة من اعضاء فرنسيين . وحتبالجيش المصرى لجا محمد على الى الفرنسيين بمساعدته فى بناء هذا الجيش الجديد ، وكان تقلد الكولونيل سيف الفرنسى ادارة المدرسة الحربية الاولى فى اسوان الذى اعتنق الاسلام وسمى نفسه " سليمان الفرنساوى " دليلا على تاثير فرنسا على اعداد جيش

مصر الوطن الحديث وقد استعان سيف بضباط فرنسيين بمعدات حربية فرنسية وحصل على ثقة الباشا لدرجة انه قلده منصب الرئاسة العامة لرجال الجهادية . وتولى الاشراف على بقية مدارس الجيش ضباط فرنسيون بصفة اساسية ، ومصانع الاسلحة شارك فيها خبراء فرنسيون وان كان ذلك لا ينف وجود ضباط وخبراء من ايطاليا واسبانيا ، كما اشرف على تجديد القلاع والحصون خبراء فرنسيون ،

اسهم الفرنسيون ايضا فى انشاء الاسطول المصرى الحديث. كما اعارت فرنسا الى محمد على فى سنة 1824م بعثة حربية وعشرة ضباط بحريين لواقفة القوات التى اوفدها لاختامثورة اليونان على سلطان ال عثمان . كما استفاد محمد على من الخبراء الفرنسيين فى ادخال زراعة القطن وانشاء مصانع النسيج واستعان بالخبرة الفرنسية فى انشاء القناطر الخيرية . وفى حرب المورة اتخذت فرنسا موقفا وديا من محمد على كما قامت بتعويض محمد على عن خسائره فى السفن والمعدات والاسلحة ، وفى حرب الشام الاولى تولى السفير الافرنسى استانبول الاميرال روسان مهمة التفاوض مع السلطان من ناحية ، ومحمد على من ناحية اخرى ، وكانت الخطة الفرنسية تسعى الى اكتفاء سيطرة محمد على على اقليم اشويات صيدا وطرابلس الى جانب القدس و نابلس . واثناء زحف الجيش المصرى الى كوتاهية وازمير وهنا تدخلت فرنسا بين الطرفين حتى تم عقد صلح كوتاهية الذى مهد له السفير الفرنسى . وقد بلغ حد التفاهم بين الحكومة الفرنسية ومحمد على انها حدثت محمد على عام 1829م لغزو الجزائر ، وضم كل شمال افريقيا الى ملكه . وذلك نظرا لان الموقف الاوروبى لم يكن يسمح تماما لفرنسا ان تقوم بهذا الغزو الى جانب الموقف الفرنسى الداخلى غير المستقر فى عهد الملك شارل العاشر ، وكان محمد على مستمدا لتنفيذ المشروع

الفرنسى اولا تحذير انجلترا لها مما جعله يرجئ القيام به ويتجه الى المشرق فلسطين وسوريا .وكن يجب ملاحظة ان فرنسا عارضت فكرة مشروع محمد على الانفصال عن الدولة العثمانية واعلنت انها ستضع كل العقبات ضد هذا المشروع .

فى خلال الجولة الثانية بين محمد على والسلطان العثمانى والمعروفة بحرب الشام الثانية انجزن فرنسا منذ البداية موقفالتأييد لمحمد على وقد اعتمد محمد على على هذا التأييد فرفض كل عروض الدولة الاوروبية ورفض تهديداتها ولذلك وجدنا تخلف فرنسا عن حضور مؤتمر لندن بين انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا والذى قرر فى يوليو 1840م انذار محمد على المنتصرة جيوشه على جيوش السلطان بالكف عن الحرب واخلاء كل بلاد الشام ،والاكتفاء بباشوية مصر . وقد هاج الراى العام الفرنسى لهذا التحدى الانجليزى ونتيجة لضعف الحكومة الفرنسية فقد سقطت فى الوقت الذى كانت قوات الحلفاء ترغم ابراهيم باشا بالانسحاب من بلاد الشام ، وجاءت الوزارة الفرنسية الجديدة لتقف الى جانب محمد على ، وتتطلب من الدول التوقف عم محاربتة على شروط معاهدة لندن ، وبالفعل عقد بروتكول لندن فى فبراير 1841 محضرته فرنسا من تسوية الخلاف بين محمد على والسلطان على اساس معاهدة لندن 1840م .ولما كانت الجيوش المصرية قد اضطرت للتقهقر امام قوات الحلفاء وثورات اهل الشام بتحريض من الاتراك والانجليز ،فانالملك لويس فيليب قد اعلن عن اتخاذ سياسة اكثر اعتدالا واكل عداءلانجلترا مما جعل الشعب الفرنسى يشعر بالسخط ادى فبالنهاية الى الثورة عليه وعزله من الملكية عام 1848م .

ثالثا : روسيا :

كانت روسيا اقل اهماما من اجلثرا وفرنسا بالمسالة المصرية . وكانت ثورة اليونانيين بمساعدة روسيا مكيدة ضد الدولة العثمانية باعثا للاضطدام بالسياسة الروسية ، حيث اعتبر القيصر اسكندر ثورة اهل اليونان فرصته لتوجيه ضربة الى عدوه التقليدى السلطان العثمانى ، ولكنه استجاب لضغط انجلثرا وفرنسا فلم يتخذموقفا ايجابيا بجانب اليونانيين .

عندما اعتدل " نقولا الاول " عرش روسيا خلفا لاسكندر بادر " بادر بتوجيه انذار لتركيا حيثسارعت انجلثرا الى الاتفاق معه على ان تتم معالجة المسالة الشرقية لاتفاق دولى والذى تمثل فى معاهدة لندن 1827م ولما رفض السلطان المعاهدة وحدثت معركة " نوارين " شاركفيها الاسطول الروسى فاعتبر السلطان ان روسيا مسئولة عن هذه الكارثة التى حلت بالاسطولينالمصريوالعثمانى ودعا المسلمين الى الجهاد ضد روسيا مما جعل القيصر يعلن الحرب ضد تركيا عام 1828م ، ودارت الحرب سجالا بين الفريقين حتى عقد صلح ادرنهعام 1829 م والتى التزم فيها السلطان العثمانى بتنفيذ شروط معاهدة لندن 1827م ونتج عن الصلح اذا اصبح النفوذ الروسواضحا لدى الباب العالى ذكر الوزير الروسى " نسلرود " انهكان يمكن لروسيا ان تقضى على الدولة العثمانية.

لكن بقاء هذه الدولة تحت حماية روسيا انفع لها سياسيا وتجاريا من ضم هذاالاملاك وتحويلها الى حكومات مستقلة لا يمضى عليها زمن طويل حتى تنافس روسيا فى الثورة والقوة والتجارة.واكتفى محمد على بان ارسل مبلغا من المال للسلطان العثمانى ردا على نداؤه بمساعتهفى الحرب ضد روسيا ، واعتذر محمد على عن عدم استطاعته المشاركة فى الحرب بسبب عدم وجود اسطول

لديه بعد تدمير اسطوله فى نوارين ، كما ان جيشهغير مستعد للمشاركة فى اية عمليات حربية فى هذا الوقت .وعندما حدثت معارك حرب الشام الاولى وهدد ابراهيم باشاعاصمة الدولة العثمانية ، طلب السلطان معاونة روسيا ضد محمدعلى بعد ان راي احجام انجلترا عن التدخل المسلح الى جانبه ، وقد رحبت روسيا بالعرض التركى حيث سيتيح لها فرصة تحقيق مطامعها بالسيطرة على البسفور والدردينيل .

كما ستضمن بقاءالسلطان العثمانى ودلته بدلا من محمد على الحاكم القوى المنتصر الصديق للفرنسيين ، وارسلت روسيا مندوبها لها الى محمد على ووصل الى الاسكندرية فى 11 يناير 1833م حاملا انذارا من القيصر نيقولا الاول اذا لم يقبل محمد على عروض الصلح التى عرضها الباب العالىالتى تتخلص فى قبول السلطان ضم صيداوطرابلس ونابلس والقدس الى باشوية مصر تحت حكم محمد على وابناؤه من بعده _ ولكن محمد على الذى شعر بالخوف اول الامرمن تدخل روسيا ضده فطلب من ابنه ابراهيم ايقاف تقدمه ، فوقف عند كوتاهية بينما وصلت سفن روسية الى البسفور فى 20 فبراير لحماية العاصمة العثمانية بناء على طلب السلطان .وقد انتهى الامر بناء على تدخل انجلترا وفرنسا الى قبول روسيا المشاركة لحت السلطان العثمانى لمفاوضة محمد على واعطاؤه كل بلاد الشام.

بالفعل تمت اتفاقية كوتاهيةفى مايو 1833م، وكانت نتيجة الصلح تفوق روسيا وعقد معاهدة مع الباب العالى والتى عرفت بمعاهدة " هنكلراسكلس " فى يوليو 1833م والتى بمقتضاها يصبح مرور السفن المعادية لروسيا ، وقد هوجمت هذه المعاهدة من قبل كل من انجلترا وفرنسا مما اضعف فاعليتها ،وخلال الجولة الثانية للصدام المصرىبالعثمانى اعلنت روسيا انمعاهدة

هنكلراسكس دفاعية بحتة ، وان روسيا غير ملزمة بتقديم المساعدة للسلطان العثماني اذا بدا هو العدوان ، ومع ذلك فان روسيا لن تسمح لمحمد علي للقضاء على الدولة العثمانية وعقب موقعة " نصيبين " وتوقف ابراهيم باشا من زحفه اعلنت روسيا عدم تمسكها بتطبيق معاهدة هنكلر وانه ما دام محمد علي لم يهدد الدولة العثمانية ، وما دامت مفاوضات الصلح دائرة بين السلطان وتابعه فانه لا داعي لتدخل الدول الاوروبية الا اذا رفض محمد علي شروط السلطان . وحاولت روسيا استغلال الخلاف بين انجلترا وفرنسا وحوالامسالة المصرية فاعلنت عن رايها في ضرورة الاسراع للتفاوض مع محمد علي للوصول الى حل للمسالة معهم بطريقة مباشرة ، وكانت تسال فرنسا عن مطالب محمد علي ولا تسالهمباشرة ، وقد نجحت انجلترا المتشدد ضد محمد علي ، ومن ثم عقدت معاهدة لندن بدونحضور فرنسا .

عباس الاول :

بعد ابراهيم باشا تولى الحكم " عباس الاول " ابن طوسون بن محمد علي باشا في 24 نوفمبر 1848م ، وكان نظام حكمهاستبداديا ، فقدتمادى في جمع السلطة في يده ، فاهمل الدواوينحتى اصبحت بلا عمل، كما اهمل مجلس المشاورة ، ولكنه ابقالمجلس الخصوصى بعد ان اعاد تاليفه بمقتضى لائحة بتاريخ 1849م برئاسة كتحدا باشا وعضوية بعض كبار العلماء والاعيان ، واصبح عمل المجلس النظر في المسائل العامة للحكومة وتنصيب كبار الموظفين . وفي سنة 1849م انشئ " مجلس الاحكام " من تسع من الاعيان واثنين من العلماء ، وكان هذا المجلس يشاركالمجلس الخصوصى السلطة التشريعية ، كما كان يعتبر المشرفعلى الهيئة القضائية .ومما يؤخذ على طريقة عباس في انه اقصى المصريين عن الوظائف الكبيرة واستبدل بهم الاتراك .

وبهذا انقسم سكان مصر الى طبقتين : طبقة الحكام الاتراك وطبقة الحكوميين المصريين . فقد اصبح الاتراك فى هذا العهد ينظرون الى من عداهم نظرة استخفاف ويلقون جميع العناصر الاخرى " بالفلاحين " ومع ان مستوى المعيشة فى عهد عباس قد ارتفع عما كان عليه فى عهد محمد على ، فان الروح الوطنية لن تجد من يقويها من الوطنيين وبخاصة بعد ان اهمل الجيش والتعليم ، وفى هذا العهد انتشر الارهاب والتجسس ، مما دعا الى فقدان الامن والطمانينة فى المجتمع المصرى ، بل ودعا الى الخلود والسكينة ، وفى سنة 1854م قتل عباس فى قصره بينها بعدان حكم حوالى خمس سنوات .

محمد سعيد :

بعد مقتل عباس تولى الحكم محمد سعيد ابن محمد على الذى كانت سياسته تميل الى المصريين وعمل على افساح المجال امامهم لتولى الوظائف الكبرى الادارية والحربية ، غير ان ميل سعيد للأوربيين دعا الى تغلغل النفوذ الأوربي في شئون مصر الاقتصادية الذى كانت مهيدا للتدخل الاجنبى شئون البلاد السياسية والاجتماعية . ولم تتغير علاقة مصر بالدولة العثمانية فى عهد سعيد ، ولم يفكر سعيد فى توسيع رقعة الاراضى الزراعية غير ان الجيوش المصرية خاضت غمار حربية : اولهما : حرب القرم التنابتداتقى ايام عباس وانتهت فى سنة 1856م بفوز تركيا على روسيا . وثانيهما : حرب المكسيك التى ارسل فيها سعيد باشا 1200 مقاتل من الجنود السودانيين فى سنة 1862م ليسانع صديقه الامبراطور نابليون الثالث فى بسط نفوذه على المكسيك ، وقد دعا الجنود المصريين فى سنة 1867م بعد ان فنى معظمهم . وفى عهد سعيد انتقلت مصر من سياستها القومية الى سياسة الباب المفتوح . اذ ان سياسة سعيد باشا كانت تميل الى الحرية الدولية اكثر منها الى الحرية القومية . غير ان

سعيد اعاد تنظيم الدواوين فى سنة 1857م وسماها " نظارات " وجعها اربع نظارات هى نظارة الداخلية ونظارة المالية ونظارة الحربية ونظارة الخارجية ، وقد كان القضاء قضاء شرعيا يشرف عليه قاضى القضاء الذى يوليه السلطان ، ولكن سعيد اراد تنظيم السلطة القضائية بان حصل من السلطان على حق اختيار القضاة ، وبهذا نالت مصر استقلالها القضائى ، وقضى على الفوضى السائدة فى القضاة التى تلجا اسبابها الى ترك تعيين القضاة الى سلطة قاضى القضاة التركالى كان اختياره احيانا يتوقف على مقدار الاناواتالى يفرضا على القضاة ، وانشئت بعد ذلك " مجالس الاقاليم " وهنوع من المحاكم للفصل فى المسائل الدنية والتجارية وترك الحق فى الفصل فى الاحوال الشخصية ونقل الملكية للقضاء الشرعى . وقد بلغ عدد مجالس الاقاليم عند انشائها خمسة مجالس وهى : مجلسطنطا _ سمنود _ الفشن _ جرجا _ الخرطوم . وكان لكل مجلس مفتيان من العلماء احدهما شافعى والاخر حنفى ، غير انه فواخر عهد سعيد اقتصر الامر على مجلسين احدهما فى طنطاوالاخر فى اسيوط . وفى سنة 1861م انشئ مجلس سمي " قومسيون مصر " حل محل مجالسالتجارة وهو مؤلف من رئيس مصرى وعضوين مصريين وعضوين اوروبيين للنظر فى القضايا المدنية التى ترفع من الجانب على المصريين ما عدا المسائل المتعلقة بالعقاراتتفصل فيها المحكمة الشرعية . واهتم سعيد بالجيش فجعل مدة الخدمة العسكرية لا تزيد عن سنة كما جعلها اجبارية واصبح التجنيد قاصرا على جميع الفئات . كما اعتنى سعيد بالاسطولفابتدافى اصلاح سفن اسطوله غير ان تدخل تركيا ادى الى اضمحلال البحرية المصرية ، غير انه لم يهتم بالتعليم الاهلى ولم ينجح فى فتح المدارس التى اغلقت فى عهد عباس ، واعتنى سعيد بالزراعة

فادخل تعديلات على نظام الملكية وانظمة السخرة ، ففي سنة 1854م عدل سعيد قانون الملكية الزراعية والذي نص على :

اولا : يكون الورثة الحق في وضع اليد على الاراضالتى تركها موارثهم .

ثانيا : يكون التصرف فى هذه الاراضى بحجة تكتب فى المديرية .

ثالثا : تكون المدة القانونية للقضاء المختص للحقوق العقارية 15 سنة. وفى سنة

1856م اصدر سعيد قانون اعادة نظام ضريبة الااضى الزراعية . وفى سنة

1858م اصدر سعيد اللائحة السعيدة وبهذا وضع سعيد اساس ملكية الاراضى

الزراعية . والملكية فى معناها الواسع هى : الحيازة المطلقة للشئ ، وتمنح المالك

بالتصرف فيما يملكه ، تصرفا لا يحده غير القانون . ويقتضى اللائحة السعيدة

اصبح لمستغلا الاراضى اهم مظاهر الملكية كحق الاستثمار وحق التصرف ،

غير ان هذه اللائحة أبقت ملكية الارض للحكومة ، ولم ينتقل الملكية للأفراد

فعلا الا فى عصر اسماعيل . كما الغى سعيد نظام الاحنكار وبذلك اصبح للفلاح

الحق فى تصرف الاراضالتى يستغلها ، وفى نوع المحاصيل التى يزرعها او

فى طريق بيعها وفى الاشجار التى يغرستها . كما اهتم سعيد بطرق النقل

والمواصلات . فقد شجع سعيد على انشاء شركتين للملاحة البخارية احدهما للنقل

المائى الداخلى ، والاخر للنقل المائى الخارجى ، وسميت الاولى " الشركة

المصرية للملاحة البخارية " اما الثانية فكانت تسمى " المجيدة " كما قام بتطهير

ترعة المحمودية ، كما اعطى امتياز حفر قناة السويس فى سنة 1856م .

*اسماعيل :

عندما تولى اسماعيل حكم مصر عام 1863 م بعد وفاة عمه سعيد واصل نفس

السياسة التى يمكن تسميتها بسياسة الاستغراب ، وطلب معاونتها بالخبرة

والامكانيات لبناء نواحي الحياة فى مصر ، ولقد ساعدت الظروف اسماعيل فى

الاتجاه حيث كانت هناكوادر فنية من المصريين على استعداد للعمل ومباشرة ما تكلفه .ورغم ان اسماعيل سعى لجعل مصر تنال كبيرا من التقدم لتلحق بالدول الاوربية فان ذلك كلف الشعب المصرى كثيرا فلجا اسماعيل الى الاستعانة من الدول الاوروبية وهى سياسة بداها عمهسعيد ، وان كان سعيد قد اسرف دون تعقل واغدق دون حساب على الجانب فان اسماعيل اسرف على مشروعاته واغدق لكيحصل لمصر خطوات ابعده فى الاستقلال عن تركيا حتى تمكن من تنفيذ شروط تسوية سنة 1841م على النحو التالى:

1 - فى سنة 1866م حصل على فرمان بتغيير نظام الوراثة الذى كان يدعو الى المنازعات بين افراد الاسرة الحاكمة ، كما يدعو الى حرمانالبلاد من عنصر الحكم الشبان ، وصارت قاعدة الوراثة الجديدة ان يتولى الحكم اكبر انجال الحاكم لا ارشد افراد الاسرة الحاكمة .

2 - فى سنة 1867م حصل على لقب خديوى ، كما حصل على الاستقلال الداخلى ، وحق عقد المعاهدات التجارية والمالية بدوناستشارة السلطان ، وحق زيادة الجيش والاسطول حسب الحاجة .وقد زيدت الجزية التى تدفعها مصر لتركيا فى مقابل ذلك الى 600و000 جنيه سنويا وقد عززت حقوق مصر الجديدة بفرمانصدر فى سنة 1873م ويسمى فرمان الجامع وملخصه :

- 1 - ان يكون نت حق الوراثة اكبر انجال الخديوى .
- 2 - تكون الامبراطورية المصرية عبارة عن مصر والسودان وسواكن ومصوع وملحقاته .
- 3 - يمنح الخديوى الاستقلال الداخلى ان يكون له حق التشريعوسنالقوانين والانظمة الداخلية .
- 4 - يكون للخديوى حق زيادة الجيش ، وعدد قطع الاسطول.

5 - يكون لمصر حق عقد القروض دون الرجوع للباب العالوذلك على ان تصير 750 و000 جنيه وكان من الطبيعى ان يودى ازدياد نفوذ المحاكم القنصلية الى زيادة الفوضى وانتشار الاجرام والفساد اذ انها كانت تسلم المجرمين الاجانب الى المحاكم القنصلية ، وكانت هذه المحاكم كثير ما تبراهم ، او توقع عليهم عقوبات لا تتناسب مع جرائمهم ، مما جعل العناصر الاجنبية مصدر خطر كبير على الامن والاخلاق من النواحي الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وكانت القضايا المقدمة للمحاكم القنصلية يحكم فيها طبقا للقانون الدولالى تتبعها القنصلية التى تنظر فى القضية ، وهذا يخالف روح العدل الذى يقضى ان يعامل سكان البلد الواحد بمقتضى قانون واحد . وقد اراد اسماعيل وضع حد لهذه الفوضى فارسل نوبار باشا الى اوربا لمفاوضة الدول فى تعديل الامتيازات الاجنبية القضائية والمالية ، وقد نجح نوبار فى هذا ، وتكونت لجنة دولية فى القاهرة تحت رئاسته ووضعت مسرورا لانشاء المحاكم المختلطة ومنحت للتقاضى سنة 1876م ويقوم بالقضاء لهذه المحاكم قضاة مصريون واجانب وتصدر احكامها باسم الحكومة المصرية وتقوم بالفصل فى القضايا المدنية والتجارية ، اما القضايا الجنائية مناخصاص المحاكم القنصلية ، وفى سنة 1869م انشا اسماعيل مجلسا نيابيا ومجلس شورى النواب اختلفت الاراء حول الاسباب التى دعت الى اقامته وعزى ذلك الى رغبة اسماعيل فى الظهور بمظهر الحاكم الدستورى بما يسهل عليه الحصول على القروض من اوربا ، كما عزى الى رغبته فى وضع اعيان الاقاليم فى قضيته، ولما كان الاعيان فى الاقاليم لم يعتادوا ان يرفعوا اصبعاً فى وجههاكم فان الدافع الحقيقى الذى يمكن ان يعزى اليه انشاء المجلس هو رغبته فى الاشراف الاعيان فى سياسته المالية فيقررون معه مايرى اقراره . ولقد اتخذ اسماعيل كافة

الاحتياطات لوضع هذا المجلس تحتسيطرته فجعل اراءه استشارية يحق له ان يقبلها او يرفضها وجعل فى يده وحده حق دعوة المجلس او تاجيل انعقاده وفض جلساته ، وكان المجلس لا يجتمع الا نادرا ، وفى مجال النشاط الاقتصادى حصل اسماعيل واسرته فى مدة قصيرة على خمس الاراضى المزروعة التى حاول ان يحصل منها على اكبر قسط من المحصول باستيراد الآلات الزراعية من الخارج وتسخير الفلاحين . ولما كانت الاراضى وحدها لا تفى بمطالب اسماعيل ، حاولان يجتذب راس المال الاجنبى ولو بفوائد باهظة وكانت النتيجة ان اخفقت سياسة اسماعيل الاقتصادية وتحولت الى وسيلة لابتزاز الخزانة العامة فلجا الى الاستدانة ، وترجع ديون اسماعيل الى ظروف علاقته بالباب العالى وما تحملته مصر فى سبيل قناة السويس . وهكذا دفع اسماعيل مصر نحو هاوية الافلاس وكان هذا مقدمة للتدخل الاجنبى . دعت سوء الاحوال المالية كما دعت مصالحنجلترا وفرنسا الى اضطرار الخديوى ان يامر نوبار ان يؤلف نظارة فى سنة 1878م تعاونه فى الحكم وتشارك معه فى المسئولية فتالفت النظارة وكان من بين اعضائها ناظر انجليز للمالية ، وناظر فرنس للاشغال حتى تتساوى المصالح الانجليزية والفرنسية فى التسويات المالية والسياسية ، ولكن هذه النظارة لمتفح فى اصلاح حالة البلاد المالية اذ ارادت ان تنقص من مصروفاته الحكومة فاحالت 250 ضابط من ضباط الجيش للاستيداع بنصف راتب ، فقام هؤلاء الضباط بمظاهرة خطيرة . وسارعوا الى نظارة المالية وقبضوا على نوبار وناظر المالية الانجليزية واهانوهما ، وادى هذا الحادث الى سقوط وزارة نوبار ، وتالفت نظارة جديدة برئاسة الامير توفيق وبقي فيها الناظر وناظر الانجليز ، وقد بدأت الحالة تتحسن حتى اراد ناظر المالية الانجليزى اصدار قرار مالبافلاس الحكومة المصرية ، وحينئذ راى الزعماء المصريين من اعضاء

مجلس شورى النواب والاعيان ضرورة اسقاط هذه النظارة ، وتاليف نظارة
مصرية بحتة برئاسة شريف باشا وبرضاء المصريين وبدات هذه النظارة
باصلاحات منها :وضع دستور للبلاد ، واصبح الناظر بمقتضاه مسئولا امام
مجلس شورى النواب ومنها تنفيذ مشروع التسوية المالية الذى اقترحه نواب
البلاد واعيانهم . ولكن الدول الاوربية لم ترض عن قيام نظارة مصرية بحتة ،
وطلبوا من الخديوي اذخال عناصر اجنبية فيها ولكنه رفض . فلما لم يقبل
عرضت عليه الدول ان يتنازل عن العرش مقابل راتب سنوى ، فرفض
الخديوى ذلك ، ولكن السلطان اخذ براى الدول وعزل اسماعيل وولى ابنه
توفيق فى يونيو 1879م وسافر اسماعيل منفيا الى ايطاليا ثم انتقل بعد ذلك الى
الاستانة حيث مات سنة 1895م ونقلت رفاته الى مصر .

الفصل الرابع الثورة العربية



بعد عزل اسماعيل تولى الحكم توفيق اكبر انجاله واستقالة نظارة شريف باشا لتترك له الحرية فى اختيار نظارة جديدة . ولكن الخديوى توفيق طلب من شريف تاليف النظارة الجديدة فقبل ، على ان تحكم نظارته بمقتضى دستور جديد . ولكن لما قدم شريف مشروع الدستور الجديد ،الذى يقضى بان يكون هناك مجلس نواب يكون له رافى ادارة البلاد ، رفض الخديوى توفيق ، بناء على تحريض من قناصل الدول ، فاستقالت النظارة وتالفت نظارة جديدة برئاسة رياض باشا ، وحكمت هذه النظارة الجديدة البلاد حكما مطلقا ، يوافق نزعة الخديوى ، واهملت مجلس شورى النواب ،بهذا ساءت علاقة الخديوى بالشعب اذا اقصى الخديوى ممثلي الشعب عن عملهم فى ادارة الحكومة واتبع طريقة الحكم المطلق واتخذ سياسة من شأنها السماح للنفوذ الاجنبى بمزيد من التدخل فى شئون مصر من بينها اعادة انشاء المراقبة الثنائية ورفض اللائحة الاساسية (الدستور) لمجلس النواب ووضع توفيق نفسه تحت حماية انجلترا وفرنسا .ونتيجة لذلك انتشر التذمر بين المصريين ضد حكومة توفيق ،وكره المصريون نظاما اعتبروه امتدادا للظلم الذى تحمله لصالح الاجانب . وصار المصريون بخطى سريعة فى طريق الثورة ضد حكومة الخديوى المستسلم للنفوذ الاجنبى ، فظهر دور الجيش الفعال فالحركة الوطنية فيما عرف بالثورة العربية تلك الثورة التى تضافرت عوامل متعددة لكى تنفجر فى النهاية ، من بين تلك العوامل تسريح الوفا من الجند ومئات من الضباط ، هذا الى الجانب ان عثمان

رفض ناظرا الجهادية ، اصدر لائحة يتم بمقتضاها عدم ترقية المصريين الى الدرجات التي يستحقونها ، بينما يرقى الجراكسة الى اكثر مما يستحقون .وعندما اراد قادة الضباط احمد عرابي وعلى فهمى وعبد العال حلمى الاحتجاج على ما عرف بحادثة ثكنات قصر النيل حيث قبض على هؤلاء الزعماء الثلاثة مما حرك قوة مصرية حاصرت الثكنات واطلق سراح عرابي وزملاؤه الذين توجهوا الى سراى عابدين حيث تمكنوا من تحقيق طلبهم بعزل عثمان رفقى وتعيين محمود سامى البارودى ناظرا للحربية المعروف بنزعتة الدستورية وتقويمه للعناصر الاقتصادية المصرية .ولكن نظارة رياض باشا لم تكن راضية عن حركة الضباط المصريين فاخذتتأكيد لهم وتنتهز الفرص لعقابهم مما دعا الى استقالة البارودى وحينئذ اراد الضباط اسقاط الوزارة ، فاتصل عرابى بنواب البلاد واعيانهم وحصل منهم على توكيد بالمطالبة بالدستور وخصوصا انهم جميعا قد تاثروا بالحركة الفكرية التى سارت فى الدول المتمدينة ، كما تاثروا بتعاليم السيد جمال الدين الافغانى ، الذى بدا بنشر تعاليمه عن الحرية فاعتنقها الشعب المصرى وبعض افراد الجيش . وفى 9 سبتمبر 1881م قام الجيش بمظاهرة فى ميدان عابدين ونقل عرابللخدويى طلب اسقاط وزارة رياض باشا وعودة الحياة الدستورية ، وتشكيل مجلس النواب ، وزيادة الجيش الى الحد الذى سمحت به تركيا (18 و 000 جندى) وقد أجاب الخديوى هذه المطالب فامر شريف باشا بتأليف النظارة الجديدة نتيجة لكل هذا تطور التدخل الاجنبى مصر على النحو التالى :

اولا : ارادت تركيا استغلال احداث مظاهرة عابدين وما تلاها لكتحتل مصر بقوات عثمانية ، ولكن انجلترا وفرنسا عارضتنا هذاالاتجاه العثمانى .

ثانيا : رغم ان انجلترا كانت تحكمها وزارة من حزب الاحرار الذى كان من مبادئه عدم التدخل فى مصر تدخلا عسكريا ، الا انها بدأت تعتنق فكرة التدخل المسلح المنفرد .

ثالثا : اما فرنسا فكانت تؤمن بضرورة التدخل المسلح فى مصر ربقاء النفوذ الاجنبى ، ولكن هذا التدخل يتم بمشاركة انجليزية فرنسية فقط ونع تركيا من التدخل . وقدم شريف باشا دستور ووافق عليه الخديوي توفيق ، ومجلس النواب فى اواخر سنة 1881م ولكن مجلس النواب اختلف مع الوزارة على بعض نصوص الدستور ، اذ لم يكن هذا الدستور يعطى المجلس الحق فى مناقشة الميزانية ، فاراد المجلس ان يصل على هذا الحق ، ولكن الوزارة ابت تعديل الدستور خوفا من الاحتكاك بين النواب والمراقبين الاجانب . وحينئذ ارسلت انجلترا وفرنسا مذكرة مشتركة اولى للخديوي فى 7 يناير 1882م تعرفان فيها عليه مساعدتهما ضد مجلس النواب وتأييد هماله فى موقعة المعارض للحركة الوطنية وتوعدنا بالتدخل المسلح اذا لزم الامر للابقاء على نفوذ وسلطة الخديوي .

وكان من الطبيعى ان يواجه المصريون المذكرة بالسخط لانها انكرت عليهم الاستمتاع بالحرية التى علقوا عليها الامالى لتنظيم حكومتها الداخلية . وترتب على قبول الخديوي المذكرة المشتركة ان اشتد سخط المصريين على الخديوي . كما ترتب عليها ان وجدت جبهة متحدة من الحزب الوطنى والجيش ومجلس النواب ضد تدخل انجلترا وفرنسا . وفى نفس الوقت كانت الحركة الوطنية (العربية) تتعرض لمؤامرات داخلية الى جانب المؤامرات الانجليزية والفرنسية ، فقد نجم عن موقف شريف باشا ضد مجلس الاعيان ان استقال شريفوتألفت نظارة جديدة برئاسة محمود سامى البارودى واختير احمد عرابى ناظرا للحربية مما

حرك الانجليز والفرنسيين لمهاجمة الحركة الوطنية المصرية مستغلة ما عرف بالمؤامرات الجركسية التي دبرها الضباط الجراكسة فى الجيش المصرى للتخلص من عرابى وزملائه من رؤساء الحزب العسكرى واخذت كلا من إنجلترا وفرنسا تحرضان الخديوى ضد عرابى بسبب موقفه من الضباط الشراكسة المتامرين بنفيهم خارج البلاد وتجريدهم من رتبهم ونياشينهم ، مما ادى الى قيام نزاع بين الخديوى وكان على راسهؤلاء سلطان باشا رئيس مجلس شورى النواب ، وكانت تلك فرصة مواتية لانجلترا وفرنسا لتنفيذ مخططها لضرب الحركة الوطنية وابقاء النفوذ الاجنبى فى مصر قويا . اتفقت كل من إنجلترا وفرنسا على القيام بمظاهرة بحرية مشتركة فى مياه الاسكندرية تايدد للخديوى ضد الحركة الوطنية .وبالفعل وصلت سفن الاسطولين الانجليزى والفرنسى الى الاسكندرية فى 20 مايو 1882 م وتقدمت الدولتان استنادا لقوتها_ بمذكرة مشوتركة ثانية فى 25 مايو واعتبرت بمثابة اذار نهائى للوطنيين المصريين جاء فيها :طلب استقالة النظارة التى يرأسها محمد سامى البارودى ، وابعاد احمد عرابى عن القطر المصرى مؤقتا ، ونفى عبد العال حلمى وعلى فهمى فى داخل القطر مع حفظ رتبهم ونياشينهم ومرتباتهم .وقبل الخديوى المذكرة فاستقال البارودى فى يوم 26 مايو ، وتشكلت وزارة جديدة فى 20 يونيو واختير عرابى ناظر للحربية والبحرية وازاء ذلك لجأت فرنسا الى الدعوة لعقد مؤتمر فىالاستانة من اجل ايجاد حل للالزمة المصرية للمحافظة على حقوق كل من السلطان العثمانى والخديوى والاتفاقات الدولية والترتيبات الناتجة منها مع الدول الاوربية ، واحترم الحريات التى منحتها للشعب المصرى بالفرمانت الصادرة من السلطان ونمو نظام الحكم المصرى نموا حكيما . وكانت فرنسا تسعى بهذه الدعوة الى عدم ترك الفرصة للتدخل الانجليزى فى مصر.ولكن تضارب المصالح بين

الدول المشاركة في المؤتمر أدى الى تعثر اعمال المؤتمر ، بينما تجرى الامور بسرعة لينفرد الانجليز بضرب الاسكندرية في 11 يوليو 1882 م . وفي 20 يوليو اقال الخديوى توفيق عرابى من الوزارة . ولكن الشعب المصرى قرر مواصلة الدفاع عن البلاد بزعامه عرابى ، الا ان الغلبة كانت فى النهاية للقوات الانجليزية التى فشلت فى دخول البلاد عن طريق كفر الدوار ، فاحتلت السويس فى اوائل أغسطس بامر من الخديوى ، وتغلبوا على جيش عرابى بالتل الكبير فى 14 سبتمبر ثم احتلوا القاهرة فى 15 سبتمبر. وكان افراد انجلترا باحتلال مصر متمشيا مع رغبتها فاستمرار سيطرتها على الامور فى مصر او على الاقل يكون لها النفوذ الاعلى ، وقد اخطأ الوطنيون المصريون التقدير عندما اعتبروا نزاعهم مع الخديوى مسألة داخلية لا يجب ان تنال اهتمام الدولة للدرجة التى تستدعى الدولة فى شئونهم ووجه الخطر فى هذا التقدير ان المسألة المالية فى خطوطها العريضة لم تكن الاستارا فى الحقيقة يخفى ورائها تنازعا سياسيا بين انجلترا وفرنسا خصوصا على الاستنثار بالنفوذ الاعلى فى مصر ، لم يلبث ان زادت حدته فى السنوات الاخيرة فى عهد الخديوى اسماعيل . ويعلق تريل Traill على وقوع الاحتلال البريطانى لمصر بانه عندما انتزعت السلطة من الخديوى على يد عصيان عسكري بوظهر كانما قد صار هناك خطر داهم بان تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندسية الى يد مجلس ثورى صار فى حال ادراك ان ازمة قد تنشأ وذات طابع يهدد مصالحنا الامبراطورية لدرجة انه ما كان بوسع اية حكومة بريطانية مهما كان اتجاهها السياسى ان تفقدون حركة خاصة وان فرنسا قد احتلت تونس عام 1881 م .

وهذا الراى الذى ساقه تريل لحدوث الاحتلال البريطانى لمصر . وهو بتبرير غير مقبول . وقد انزعجت اوروبا الخطوات السريعة التى اتخذتها انجلترا والتى

انتهت باحتلال القوات البريطانية لمصر . كما ان روسيا استاءت من الاجراء البريطاني واعتبرته خروجاً على سياسة الاتحاد الاوروبى ، كما ان صحف برلين هاجمت بشدة وانكرت تايدد الحكومة الالمانية لانجلترا فى هذا العمل . حدث الاحتلال البريطانى لمصر مناقضا لكل المبادئ البريطانية المعلنه وحتى تبرر انجلترا احتلالها لمصر انسأقت فى حماية اوروبية لتشيويه سمعة الحكم فى مصر ، ووجدت ان من صالحها ان تستمر هذه الحملة الشوهه لسمعة الحكم المصرى بولأظهار عجز البلاد عن ادارة شئونها عموما . وذلك لتبرير او تسويغ حادث الاحتلال البريطانى لنفسه . وادعت انجلترا بان احتلالها لمصر مؤقت من باب الهاء المصريين عم المقاومة وامتصاص غضب الدول الاوربية خاصة فرنسا والروسيا ، مما دفع انجلترا الى الحصول على تايددالمان فى مواجهة العداء الفرنسى الصريح للاحتلال الانجليزى لمصر . ومنذ عام 1884 م طلبت فرنسا من انجلترا سحب قواتها من مصر ، فوعد اللورد جراتشيل وزير الخارجية البريطانية بان الانسحاب سيتم بداية عام 1884م ، التى دخلت انجلترا فى مفاوضات مع تركيا عام 1886م من اجل الجلاء عن مصر ، واستمرت المفاوضات عاما كاملا ثم عقدت اتفاقية نصت على جلاء القوات البريطانية خلال ثلاثة اعوام ، ولكن انجلترا اشترطت ان يتاح لها تاخير الجلاء اذا حدث خطر خارجى او داخلى ايضا ولكن السلطان العثمانى اعترض على موقف انجلترا ، ومن ثم لم يتم التوقيع على الاتفاقية وبقيت قوات الاحتلال البريطانية فى مصر بقاء ولاية عثمانية . وبعد عام 1887م طرحت فرنسا وتركيا مرارا قضية الجلاء عن مصر وظل الانجليز يقدمون باتمرار مختلف انواع التاكيدات الشفهية بعزمهم على الجلاء الا انهم واصلوا البقاء فى مصر . ولم يحدث تغيير جذرى فى هذه القضية الا عام 1914 حينما عقدت فرنسا بالاتفاق

مع انجلترا الاتفاق الودى الذى نص على ان تترك فرنسا الانجلترا حرية العمل فى مصر ولن تطلب منها تحديد اجل معين للاحتلال الانجليزى لمصر مقابل حصول فرنسا على حرية احتلال مراكش .على ان فشل تسوية المسالة المصرية بين انجلترا والدولة العثمانية جعل بريطانيا تخطط للبقاء فى مصر فى الوقت الذى اشتد فيه التنافس بين الدول الاوربية لاستعمار افريقيا فاستمرت تمارس ادارة مصر من خلال الحماية المقنعة ، واصبح المعتمد البريطانى فى مصر هو الحاكم الفعلى فهو الذى يختار كبار الموظفين الانجليز الذين يعملون فى خدمة الحكومة المصرية . وفى عام 1888 عقدت معاهدة القسطنطينية بخصوص الملاحة فى قناة السويس بعدمفاوضات استمرت ثلاث سنوات ، وقد نصت على ان قناة السويس ستكون حرة ومفتوحة للملاحة باستمرار سواء اكان ذلك فى وقت الحرب ام السلم لجميع البواخر التجارية والحربية ، وتمثلت سياسة الاحتلال البريطانى الداخلية فى مصر الغاء المراقبة الثنائية على شئون مصر المالية ، ولم تشا انجلترا ان تسمح بوجود مراقبين ماليين فرنسيين بعد ان اصبحت سيطرة انجلترا على مصر كاملة.وبعد ان استولى الانجليز على مقدرات الامور فى مصر عملوا على تحويلها الى قاعدة لتزويد الصناعة البريطانية بالقطن فدعا ذلك الى انشاء اعمال انشائية واسعة للرى على حساب مصر وحين اطمانت انجلترا الى الوضع فى مصر اتبعت سياسة السيطرة على كل مرافق البلاد وذلك عن طريق تعيين موظفين انجليز واوربيين ياتمر اونها واماها دون اوامر الحكومة المصرية وزاد عدد الموظفين الانجليز والاوربيين وزاد نفوذهم لدرجة التعال ب بصورة وضعها اللورد مرومرفى تقرير عام 1914م بقوله : "يحسن بكل بريطانى موظف فى الحكومة المصرية ان يعرف الظروف الخاصة التى يعمل بها فى هذه البلاد ، وهذه الظروف ينتج عنها بالضرورة ان

يكون الاوروبى متقدما والمصرى تابعا له حتولو كانمنصب الاوروبى دون منصب المصرى اسما ، وان القيادة للموظفالاوروبى بالضرورة " .وقد وضع " دوفرين " Dufferin " اساس سياسة انجلترا فى مصر فى التقرير الذى وضعه لتنظيم الادارة المصرية ، كان يستهدف من ذلك تأكيد السيطرة الانجليزية على مصر ، وراى انها الوسائل لتحقيق ذلك صبغ الادارة المصرية بالصبغة الانجليزي. كما حدد التقرير ملامح النظام سبه النيابى الذى اراده الانجليز لمصر ، ويعتمد على ثلاث انواع من المجالس :

1 - مجالس المديرىات .

2 - مجالس شورى القوانين .

3 - الجمعية العمومية .

وقد اشتمل التقرير الى جانب ذلك دراسة مسائل اخرى مثل الضرائب والرى والتعليم. وقد اسندت انجلترا مهمة تنفيذ هذه الإصلاحات البريطانية الى اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر . واخذتعداد الموظفين الانجليز تتزايد بعد ذلك . واتبع الانجليز سياسة الاستعانة بالمفتشين فى الاقاليم والمديرىات وبخاصة فيما يتعلق بنظارتى الاشغال والداخلية . ولم يكن التقاء الموظفين المصرىون نتيجة لهذا النظام الذى اقامه الانجليز يعرفون حدود اختصاصهم وان النتيجة الطبيعية لكل هذا ادى الى انخفاض مستوى المعيشة و انتشار الجهل والفقر والمرض . وكان لهذه التنظيمات اثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

الاثار الاقتصادية :

1 - اهمال الصناعة وتحول المصرىين عن الاهتمام بها ، وتتبع ذلك ان كسبت انجلترا سوقا لمصنوعاتها واصبح القطن المورد الذى يعتمد عليه الفلاح . هذا

ادى الى جانب خضوع الاقتصاد المصرى بأكمله تحت السيطرة البريطانية ، وكان من نتائج هذه السياسة :

ا- استحواذ بريطانيا على معظم صادرات مصر .

ب- حرمان البلاد من زراعة الدخان .

ج- اتجاه اصحاب رؤوس الاموال الى تملك الاراضى الزراعية مما خلق طبقات الاقطاع وادت الى تدهور احوال الفلاح الصغير والاجير الزراعى . وفيما يتعلق بالصناعة فقد تدهورت بسبب تضيق الخناق عليها ، فلم تجد لها متنفسا الا فى انواع صغيرة منها واتباعهم الاساليب القديمة فى الصناعة ، كما ان سلطات الاحتلال فتحت ابواب الجمارك المصرية امام السلع الانجليزية وكانت تعتبر ان مصر بلد زراعى لا صناعى نتيجة لعدم وجود مقومات الصناعة بها .

*الاثار السياسية والاجتماعية :

كانت سلطات الاحتلال قد ادت الى تنمية الزيادة فى عدد افراد طبقة كبار الملاك وهم من اطلقت عليهم اصحاب المصالح الحقيقية وكانوا لا يملكون ما يقرب من نصف الاراضى الزراعية . وفيما يتعلق بالطبقة الوسطى المثقفة فقد وجهت سلطات الاحتلال جهودها لضعافها وذلك عن طريق نشر نوع من التعليم المتوسط لا اثر له فى ارتقاء الشعب ، هذا ادى الى وجود هوة بين طبقة كبار الملاك وطبقة صغار الملاك . وبوفاة الخديو توفيق ولية الخديو عباس حلمالثانى سندالخدوية (1882) بدا طور جديد فى سياسة انجلترا اذ اخذ عددالموظفين الانجليز يتزايد فى الادارة المصرية وذلك تنفيذاً لما يريد ادخاله من اصلاحات وذلك لان سلطات الاحتلال ما كانت تثق فى جس نوايا الخديو عباس الذى كان يتوق بحكم تربيته العسكرية فى بلاط فيينا والنمسا الى الحكم الشخصى و

التخلص من السيطرة الانجليزية المفروضة على دولاب العمل فلم يشا التعاون مع سلطات الاحتلال .وقد رأى اللورد كرومر انعباس حلمالثانى ينزع الى الاستقلال فاراد ان يقضى على هذه النزعة فى مهدها فطلب منانجلترا ارسال فرقة انجليزية الى مصر فوصلت فى 23 يناير 1890 وعندئذ بدا اللورد مرومؤ يجاهر بالتدخل الاجنبى لحماية مصلحة الاجانب فى مصر وحقوق بريطانيا فى الاستمرار فى الإصلاحات التى تنوى اتمامها طبقا للسياسة التى وضعها المندوب السامفى عهد ابيه .ولا جراء فى ان الخديو عباس الثانى اعتنق مبدا الوطنية المصرية من اول نشاته وعمل على تحقيق المصالح المصرية فى بدء حكمه والنهوض بمطالب البلاد ولو كان ذلك مخالفا لسultan تركيا او العتمدالبريطانى او قنصلها العام . كذلك ساعد على تكوين بعض الجمعيات والاحزاب حتى اصوات الامة بالمناوابةاستقلال اللاد ضد اللورد كرومر وسياسته وقد اراد اللورد مرومر ان يجعل من عباس الثانى توفيق باشا مرة اخرى ولكن محاولاتهباءت بالفشل ، ولكن الخديوى عباس حلمالثانى غب فى انيحافظ على كرامته وان ينهض بمصر نهضة اهلية وطنية ، فبدا حكمه بنشاط وصراحة ادت الى زيادة الثروة واستتباب العدالة وتخفيض الضرائب ونشر الامن والاهتمام بالتعليم . وكان عباس حلمى يعتمد فى تحقيق هذه السياسة على تشجيع رجال الحزبالوطنى ورجال حزب الشعب وحزب الإصلاح ورجال الدين ومسايرة الانجليز فبالنواحياتى لا تتعارض مع تحقيق سياسته ،وبداتالنهضة التجارية والزراعية والصناعية تدب فى روحالمصريين اذتحسن انتاج الاراضى الزراعية وعادت التجارة باجزل الارباح علناصحابها ، كما ان الصناعة عادت على المشغولين بهابفوائد جزيلة .وبعد معارضات كثيرة بين الخديو عباس واللورد كرومر استقام الحال قتظاهر عباس حلمى بالخضوع

للسياسة الانجليزية خاصة بعد ان سويت فرنسا مشاكلها مع انجلترا 1904م غير ان الراى العاممثلا فى الصحافة المصرية تولى المعارضة ، فاخذ ينتقد السياسة الانجليزية ويقوى الحركة الوطنية التى كان يقودها فى ذلك الوقت الزعيم مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى الذى تلخصت مبادئه فى جلاء الانجليز عن مصر ونشر الحكم الدستوري فيها ، اصف الى هذا ان الشيخ على يوسف عمل على تاليف وفدمصري فى سنة 1905 للسفر الى انجلترا وبسط القضية المصرية امام النواب الانجليز ، وعاونه فى ذلك المستر موزلى الذى كان قاضيا فى المحاكم المصرية ، واستقال لخلاف وقع بينه وبين اللورد كرومر . وتنفيذا لهذه السياسة اتصل الشيخ على يوسف بالسير هتكر هتين عضو مجلس النواب البريطانى ، واستمرت المراسلات بين الشيخ على يوسف حتى سنة 1907 حين سافر الشيخ على يوسف على راس اول وفد مصرى ، وكانت مطالب هذا الوفد هى :

اولا : اعلان الدستور ثانيا : الغاء الامتيازات الاجنبية .
 ثالثا : نقل اختصاص المحاكم المختلفة الى المحاكم الاهلية . وكان مناثر وقوف الروح الوطنية فى وجه الاحتلال ان اضطر اللورد كرومر الى الاستقالة فى سنة 1907 فخلفه السير الدنغورست الذى اراد ان يقضى على الحركة الوطنية باتفاقه معالخدو عباس واضطهاد زعماء الحركة ، ففى فترة وجوده يحضر عرض على الجمعية التشريعية سنة 1909 مشروعا يقضى بمداجل شركة قناة السويس 40 سنة اخرى ولكن الجمعية رفضته . وقد كان الخديو عباس يناصر الحركة الوطنية ، ولكن المصريين عملوا على الاتصال بانجلترا مباشرة فقام فى سنة 1908 الى لندن وفد مصريدى (الوفد الاباضى) برئاسة اسماعيل باشا اباطهو قد قابل هذا الوفد ادور دجراى وزير الخارجية البريطانية وعرض عليه

الوفد المصرى المطالب الوطنية ومنها ان يكون رانأعضاء مجلس الشورى
 قطعيا لا استشاريا .وفى سنة 1911 مات غورست ف خلفه اللورد كتشنر
 الذباطهد الوطنيين وارداد التقليل من سلطة الخديو عباس وبقى معتمدا انجلترا
 حتى قيام الحرب العالمية الاولى 1914م . ولكن الوطنيين المصريين طالبوا
 باستقلال مصر فى سنة 1912 عندما كانت تركيا منهمكهفى حربها مع ايطاليا
 فاجتمع سعد زغلول واحمدلطفى السيد وعدلى يكن وكونوا وفدا قابل
 المعتمددالبريطانى وحادثوه فى هذه الفكرة على ان تضمن بريطانيا هذا
 الاستقلال بمعاهدة بين البلدين . ولكن الحكومة البريطانية كعادتها لم توافق
 ،وقد كانت الحرب العالمية الاولى من اكبر العقبات فى سير الحركة الوطنية اذا
 اخمدت هذه الحركة اثناءها .لقد نشبت الحرب فى اغسطس 1914 بين النمسا
 والمانيا والمجر وتركيا من جهة وفرنسا وانجلترا من جهة اخرى ، ولما كان
 الخديو عباس حلمفبالاستانة منعه الحكومة البريطانية منالعودة الى مصر بحجة
 انضمامه الى اعدائها فى الحرب ، وانتهزت هذه الفرصة واعلنت الحماية على
 مصر ورفع السيادة التركية عنهافى 18 ديسمبر 1914 كما اعلنت الاحكام
 العرفية وعزل الخديوعباس حلمالثانى وتعيين عمه الامير حسين كامل سلطانا
 على مصر .وقد ظل الخديو عباس حلمى بعيدا عن مصر متنقلا بيم تركيا
 وفرنسا وايطاليا وسويسرا واسبانيا وغيرها من الدول الاوربية .وفى سنة
 1931م دارت مفاوضات بين الخديو عباس حلموبين الحكومة المصرية انتهت
 بنزوله عن المطالبة بحقوقه فى 12مايو سنة 1931م، وقررت الحكومة
 المصرية فى عهد اسماعيل صدقى باشا ان تمد عباس حلمى باشا مقابل هذا
 التنازل بمبلغ سنوى لنفقاته .

" الثورة المهدية في السودان "

1- اسباب الثورة :

ترتب على مجئ البريطانيين الى مصر ان خضعت مصر فبتصريف شئونها لسلطات الاحتلال البريطاني ومن اول الامر استاثر مصير السودان باهتمام الانجليز . وذلك لاسباب عدة ارتبطت بالمهمة التي اخذوا على انفسهم القيام بها من حيث اعادة تنظيم الحياة السياسية والمالية في مصر على انقاض الفوضى التي نجمت من ارتباك المالى من جهة ، والتمرد العسكرى من جهة اخرى . ولما كانت الثورة مشتتة في السودان عند مجئ البريطانيين ، فقد صار لزاما على سلطات الاحتلال ان تتدبر امر هذه الثورة على وجه السرعة ، وسوف نرى ان البريطانيين ارغموا الحكومة المصرية على قبول اخلاء السودان (1884) واخلى المصريين السودان . واستطاعت المهدية ان تؤسس نوعا من الحكم الذى اقترن بالاضطراب والفوضى ، وعجز عن وقف اعتداء الاستعمار الاوروبى فاقتطعت الدول الاوروبية اجزاء من السودان . ثم قرر الاحتلال البريطانى استرجاع السودان . فاشتركت فى العمليات العسكرية قوات بريطانية الى جانب القوات المصرية السودانية (1898) وشاء البريطانيون اصحاب السلطان فى مصر بسبب احتلالها العسكرى لها ان يفرضوا على السودان نظاما جديدا للحكم والادارة ، عرف بالنظام الثنائى يخول لهم الاشتراك مع مصر فحكومتها السودان بصورة نتج عنها تنفيذها ان استاثر الانجليز بكل نفوذ هذه البلاد دون المصريين اصحاب الحقوق الشرعية ، ودون السودانيين انفسهم الذين تمتعوا بقسط كبير من الحكومة الذاتية فبالعهد المصرى ، وقد كان هدف النظام الثنائى ان يستبدل بذلك الحكم الذاتى نوعا من الوصاية يجمع فايديبالانجليز كل السلطة ويقتضى

عن الحكم المصريين والسودانيين على السواء بدعوة ان المصريين صاروا تحت الوصاية لا يصلحون لان يشاركوا فممارسة شئون الحكم فى بلادهم ولا مناص من تدريبهم فخطوات ونيدة على اساليب الحكم والادارة حتى يتسنى بعد ستين طويلة اقامة الحكومة الذاتية . ووجه الخطورة فى هذا الادعاء انه افترض كحقيقة ان التوسع والفتح او امتداد النفوذ المصرفى السودان كان غرضا مقصودا لذاته ، فلا يعدو اذا صح هذا الاقتراض _ ان تكون وحدة الوادى التى عمل المصريون على تحقيقها فى اوائل القرن الماضى مجرد نوع من الاستعمار الذى اراد به المصريون ان يخضعوا السودان لاستقلالهم . لوكن لم يكن الحكم المصرى قائما على الاستقلال ، وان المصريين بفضل التنظيمات الادارية التى اوجدوها ، واصلاح طرق المواصلات ، وانشاء البرق والبريد ، ووضع اول مشروع لسكن جديد فى السودان قد تمكنوا من دعم سلطان الحكومة بالرغم من السعوبات العديدة التى واجهت الحكم المصرفى السودان ، ومن اهمها استعمال خطر تجارة الرقيق فى السنوات التى سبقت عهد الخديوية فى مصر ، وهى التجارة التى ساهم فيها بنصيب وافر المغامرون الاوروبيون فى رعاية " امتيازاتهم الاجنبية " وفى حماية قنصلياتهم . وثمة حقيقة اخرى هى ان التوسع فى اقاليم النيل العليا . وفى دارفور والصومال وهرر والسودان الشرقى لم يكن عن رغبة زيادة الفتوحات المصرية ، حقيقة لقد ترتب على هذا التوسع انشا ما صار يعرف باسم الامبراطورية السودانية او امبراطورية مصر فى افريقية ولكن الحافز على انشاء هذه الدولة لم يكن استعماريا بل كان انسانيا . ذلك ان مبعث هذه الفتوحات الرغبة فى مكافحة الرق والنخاسة والعمل على الغاء تجارة الرقيق . وفيما يتعلق بالسودان وبالثورة المهديّة ذاتها ، التمس الطاعنون على الحكم المصرفى السودان لقيام هذه الثورة أسبابا مؤسّسة على سوء الحكم

والإدارة وتذمر السودانيين من هذا الحكم وسخطهم عليه حتصاروا يريدون زواله . وعلى ذلك ذكر كتابهم اسبابا فى زعمهم لقيام الثورة المهدية . اولها : ان الحكم المصرى السودان كان مبنيا على الاستغلال ، استغلال موارد السودان لقائدة مصر وحدها ، وذلك منذ انفتح المصريون هذه البلاد فوائل القرن التاسع عشر ، يحفزهم فى هذا الفتح ان السودان موطن الرقيق والذهب ، حتى لقد بقى الاستغلال الغرض الرئيسى الحكم طوال العهد المصرى . وتلك الدعوة قد اتضح ضعفها وعدم جدوها فى دراستنا لاسباب ضم السودان الى مصر .

وثانيهما : ان المسئولين المصريين نظروا الى الخدمة فى السودان كعقوبة يوقعونها على الذين يريدون نفيهم وابعادهم . فتألفت ادارة الحكمى السودان من اراد عناصر (الموظفين) الذين كفوجودهم هناك لان يعطل اية اصلاحات قد تصدر عن الخديوية فى القاهرة او عن الحكمداريةفى الخرطوم ، كما انه كان كافيا لضياع الدولة وانتشار المظالم ، وقد اتضح فى موضوع اخر من الدراسة ان سواء " الموظفين " المسئولين من مصريين وسودانيين فى هذه البلاد كانوا من المشهود لهم بالكفاءة والامانة الذين سهرروا على الادارة فى الحكومة المركزية او فى الاقاليم . وثالثهما : ان الحكم المصرى السودان كان معنيابالفتح والتوسع لدرجة بعيدة حتى انه وضع الرغبة فى التوسع فواكثر الاعتبارات الجديرة بالاهتمام حقا على احتمال الذى الحكمالمصرى كانت تفرقتهم النزات القبلية ، ومنعهم الانقسام من التكتل ضده، واقعدهم عن الثورة . ان السلاح الذى كان بيدهم لا يعدو الحاب والسيوف ولا نفع لهذا السلاح امام جيوش المصريين النظامية والمسلحة بالبنادقوالدافع ، فكانوا فى حاجة ماشة لان يظهر بينهم زعيم يستطيعتسوية الخلافات ، وازالة اسباب الانقسام بينهم . وكانوا فى حاجةالعقيدة

قوية تدفعهم الى التضحية بارواحهم بالرغم من عدم جدوى السلاح ، ولذلك فانه ما ان ظهر محمد احمد المهدي حتوحد فيه السودانيين الزعيم الذى ينفق فيهم الروح الدينية القوية والذى يستطيع قيادتهم الى الثورة على الحكم المصرىفالسودان .تلك اذا اسباب الثورة المهديية فى نظر الذين ارادوا ان يتلمسوا لقيامهم مسوغا من سوء الحكم والادارة على عهد (المصريين) فى السودان .ونحن وان كنا ننفى ان الحكمالمصرىفى السودان ، شانهى ذلك شان غيره من نظم الحكم والإدارة، لايلخو من شائبه .وان اتساع الفتوحات المصرية فى السودان جعل مهمة الحكم اكثر تعقيدا وحظورة ، فان للثورة المهديية اسباب ترجع فى اصولها الى عاملين اساسيين :

_ محاولة الغاء تجارة الرقيق بالحديد والنار ومكافحة الرقوالنخاسة ، ثم ضعف الحكومة المركزية فى مقر الخديوية ذاتهافى القاهرة .

_ اما عن محاولة الغاء تجارة الرقيق انحصر خطرهما فى انها كشفتعن مواطن الضعف الكامنة فى حالة التخلخل التى كان لا يزال يمرفى مراحلها الاخيرة (المجتمع السودانى) ، عندما فرضعليه فى حالةالحكم المصرى جهاز للحكم والادارة انتقل السودان بسببه من (الاقطاعالشرقى) الذى كان عليه عند مجئالمصريين الى (النظام السياسى) الذى اوجب الخضوع لسلطان الحكومة الواحدة . فالمعروف ان الاقطاع الشرقى وهو النظام السائد وقتئذ فى الشرق الاوسط يختلف عن الاقطاع الغربىفى انهذا الاخير يقوم على قاعدتى التبعية اى العلاقات بين السيد او المتبوع وتابعه والتى تستند على قطاع الاراضى ، ثم الولاء اى الولاء التابع فتادية الخدمة المطلوبة للسيد فى نظير الارض التى اقطعه السيد اياها ، وهذه الخدمة هى تجهيز الفرسان والجنود المسلحين لجيش السيد ، بينما فى الاقطاع الشرقى ، لا توجدالتزامات عسكرية ، لانه يقوم اساسا

على قاعدتى التزام الضرائب ، واقطاع الاراضى ، وفكلا الحالتين فى نظير خدمات معينة تنتظروا صارت تاديتها لصاحب السلطان (او للدولة) ولذلك فانه بينما قدمه الاقطاع الغربى لظهور الامراء الاقوياء الذين لما صاروا ملوكا انشأوا الدولة الوطنية فى العصور الحديثة ، قد تسبب عن الاقطاع الشرقى ضعف السلطة المركزية وقيام الحكومات المنفصلة او المستقلة فى الولايات البعيدة عن مقر هذه السلطة المركزية الضعيفة . وفى ظل (الاقطاع الشرقى) وتحت السيطرة الغربية تشكل المجتمع السودانى وانطبع بالصورة التى تقع عليها حتى ايام الفتحالمصرى . وثمة اثر اخر للسيطرة الغربية هو ان الرق لم يلبث ان تغلفى كيان السودان الاقتصاد والاجتماع والسياسى ، هذا الرقيق استخدمه اهل الطبقتين الارستقراطية والوسطى الذين هم من الاصول العربية . فى الخدمة المنزلية وفى الزراعة ، وجندوه فى جيوشهم ثم انهم صاروا ينتفعون فى الاتجار به وتصديره كسلعه للتجارة لتنمية ثرواتهم فازدهرت مراكز متعددة فى انحاء السودان كاسواق لتجارة الرقيق : فسوبه ، بربر ، شندى ، سواكنم صوع ، سنار ، كوبى ، الغاشر ، بار ، الابيض ، دنقلة ، الدبة . وذلك كان الحال فى المجتمع السودانى عند مجئ المصريين بالسودان . اقطاع شرقى تتوزع فيه الاراضى والسلطة . اى سلطة الحكم . بين عدد من السلاطين والملوك والرؤساء والزعماء لاتربط بينهم اية التزامات . وتقوم العلاقة بين هؤلاء السلاطين والملوك والرؤساء وبين بعضهم بعضا من جهة ، ثم بينهم وبين من يليهم فى الترتيب من سائر اعضاء المجتمع السودانى ، وتحت هذه السيطرة العربية دائما . على اساس دفع الضريبة ، وتادية اموال الالتزام ، وتمليك الاراضى ، نظير دفع المالا لذى عليها اوفى مقابل خدمة معينة سبق او المنتظر ادائها ، او على شريطة الالتزام بتادية الاموال المربوطة عليها وفى كل هذه

الحالات كان ينحصر لقياس صاحب السلطان او ضعفه فى قدرته على الزاماتباعه ومرءوسيهبتادية ما عليهم من واجبات نحو سلاطينهم اووؤسائهم وزعمائهم صاروا هم انفسهم رؤساء او زعماء اوسلاطين تربط بينهم وبين اتباعهم ومرءوسيهم نفس العلاقة التربطت الماضى بينهم وبين اصحاب السلطان السابق عليهم . وهكذا الامر نجم منه انقسام السودان فى عهد السيطرة العربية الى عدمن المماليك والمشيوخات . ولكن المصريين عندما جاءوا الى السودان لم يلبثوا ان ادخلوا تغييرات كبيرة على انظمة الحكم والادارة به ، يكفينا منها الان ذكر ناحيتين هامتين اولهما : انشاء جهاز للحكم والادارة يقوم على المركزية . ومعنى ذلك القضاء على الزعامات او المشيخات المحلية السابقة . وهذا ليس معناه اقصاء اهل البلاد ورؤسائهم عنشئون الحكم ، لان الحكم المصرى فى السودان كان يقوم على اشراك العناصر الوطنية فى شئون الادارة والحكم فى مقر الحكومة المركزية (الخرطوم) ، وفى الادارة المحلية فى الاقاليم والمديريات . واما الناحية الثانية فكانت انشاء (نظام ضريبي) وضعت اسسهم سنوات الفتح الاولى (1826) تحددت بمقتضاه فئات الضرائب التى فرضت الى جانب الارض على السودان . ثم نظمت طرق جبايتها ، كما اعيد النظر فى الضرائب الجمركية ، ولقد بقيت هذه الفئات دون تعديل حتى سنة 1857م عندما اعيد النظر فى هذا النظام الضريبي وصدرت المرسومات الاربع المشهورة فى 26يناير 1857 والتي نظمت القواعد الادارية والمالية الجديدة ، والتي عرفها الترفيه عن السودانين واشراكمهم عن طريقمشايخهم واعيانهم وملوكهم اشراكا فعليا فى شئون الحكم والادارة ، ومن ذلك النظر فى تقرير الضرائب ، وقد بقى هذا النظام حتى قيام الثورة المهديية ونتيجة للمشروعات العمرانية التى جاء بها الحكم المصرى حدث تطور فى

حياة السودان الاقتصادية بحيث تعدل توزيع الثروة على السكان بصورة كانت تقضى ان يتعدل توزيع عبء الضرائبعليهم اذا اريد رفع الظلم عن طبقة من الناس ، الامر الذى ادى الى التذمر والسخط من جانب الاهالى .اما العامل الثانى . فتعلق بمسالة الرقيق ويتالف كذلك من شقينالاول : اما الرق " كنظام متغلغل فى كيان السودان الاقصاديوالاجتماعى لم ينجح الحكم المصرىفى انتزاعه فى حياة السودان لاسباب متعددة . منها ان الطريقة التى اتبعت فى معالجة هذه المسالة عن طريق " تنظيم " الرق بصورة يتسنى معها شيئاً فشيئاًانهاؤهاوالقضاء على تجارة الرقيق ، لم يتح لها الفرصة اوالوقت الكافى للنجاح، وذلك لان السلطات المصرية فى السودان بالرغم من الرغم الغاء الرق وتجارة الرقيق فى اكثر من مرة (خصوصاً فسننتى 1827 ، 1857) ظلت ترسل الغزاة لصيدالرق ، وبقي الحال على ذلك حتى وضعت مصر برنامجها الكبير فى مارس 1865 لابطال الرق وتجارة الرقيق فى السودان .والشق الثانى : ان الخديوية تحت الضغط السياسى من الخارج وخصوصاً من ناحية بريطانيا لم تلبث ان استبدلت باسلوب "التنظيم المنفرد لمعالجة مسالة الرق وتجارة الرقيق ، سياسة الالغاء " العنيفة للقضاء على الرق وتجارة الرقيق بالحديد والنار .قتصدع بنيان المجتمع السودانى ، وذلك المجتمع الذى عرفنا ان الرق كان ركنا من اركانه ، ويزايد بسبب سياسة الالغاء هذه "الغضب من الحكومة "

وعلى ذلك نشأ فى السودان وضعا يمكن ايجاز عناصره فيما يلى :

اولاً : مجتمع متفكك او متخلخل

ثانياً : لامر منتشر بين الاهالى بسبب شعورهم بثقل عبء النظام الضريبى .

ثالثا : تدمر منتشر بين الاهالى بسبب سياسة الالغاء (الغاء الرق) لان هذا الالغاء صار يهدد كيان كل اسرة تقريبا فى حياتها الاقتصادية والاجتماعية .ومن الواضح ان الحكومة القوية فى القاهرة والخرطوم هي وحدها التى يكون فى وسعها مواجهة هذا الموقف .غير ان السودانين وجدوا فى شخص محمد احمد الهدى الزعيم الذى اعتمد على اذكاء الشعور الدينلتاليبالاهالى على الحكومة القائمة بالرغممن ان هذه كانت حكومة اسلامية لا يجوز الثورة عليها فسوغ محمداالانتفاض عليها بان اولى الامر فقدوا طاعة محكوميها لانهم استخدموا اجانب ودخلاء ولوهم امور العباد، فظلموا الناس وقتلوا النفوس وهتكوا الاعراض ، واما عقد محمد احمد القوى فكان تجارة الرقيق الذين اعتمد عليهم كل الاعتماد فنجاح دعوته ، وازارة هؤلاء موازرة فعالة ، ولم يكن غريبا ان يصبح خليفته احمد زعمائهم وهو عبد الله القايشى ، احذرهم شانواشدهم باسا وقوة .

ب _ التمهيد للثورة : السودان بعد عزل اسماعيل :

كان الاثر المباشر لعزل الخديوى اسماعيل ان استقال غوردونن " من حكمدارية السودان فى 29 يوليو 1879 هذا ادى الى رد فعل كبير فى السودان سرعان ما ظهر اثره فى انتعاشتجارة الرقيق . واصبح سلطان الحكومة مهدد بالزوال ، ولذلك فقدكانت المشكلة التى واجهتها الحكومةالمصرية فى بداية عهده . واصبح من الضرورى وجود حكومة قوية فى القاهرة لمنعانهيار الحكم المصرى فى السودان .ولانقاذ السودان من سيطرة سوف يقرضها عليه مباشرة النحاسون وتجار الرقيق هذه المشكلة هالتى واجهها الخديوبالجديد محمد توفيق ، ولكن توفيق الذى شهد عزل ابيه بسببالتدخل الاوروبى ، واعتمد هو نفسه على " الوصاية الدولية "لتحمى مستند الخديوية ضد الحركة الوطنية فى نضاله مع

العرابيين ، لم يكن فى قدرته ان يحاول او ان يفكر فى التحرر من نفوذ التدخل الاوروبى او الوصاية الدولية التى صار يمثلها فيما يتعلق بشئون السودان وقتئذ القنصل العام البريطانى فى مصر ، وذلك قبل الاحتلال البريطانى نفسه بثلاث سنوات تقريبا . اى من وقت اعتداء توفيق عرش الخديوية . فخضع توفيق فى كل ما يتصل بمعالجة مشكلة السودان الجديد لضغط الانجليز عليه . واصر اوامره الى حكام السودان الجديد محمد رؤوف باشا فى 15 مارس 1880م بضرورة ان يستمر العمل بكل همة من اجل القضاء على تجارة الرقيق . واعتبره الخديوى مسئولا عن كل تقصير قد يساعد على انعاش هذه التجارة . وكان من المنتظر ان يبذل محمد رؤوف كل ما وسعه من جهد وحيلة لتنفيذ معاهدة الغاء الرقيق ، ومنذ حضوره الى الخرطوم فى يونيو 1880م الى وقت عزله من الحكمادارية واستدعاؤه للقاهرة فى فبراير 1882م سهر رؤوف على تنفيذ سياسة الالغاء وسلك فى ذلك طريق العنف والصرامة وكما فعل غردون من قبل . وارتكب رؤوف وهو يجد فى تنفيذ سياسة الالغاء نفس الخطا الذى ارتكبه غردون من قبل من حيث الاستعانة بالوظفين الأجانب فى كفاح حكومته ضد تجارة الرقيق فقد استبقى رؤوف فى مناصبهم الاوربيين الذن عينهم غردون حكاما ومفتشين فمختلف الديريات ، واصر اليهم التعليمات بوجوب المضىفى القضاء على تجارة الرقيق ، ففى بحر الغزال تسلم الحكم الانجليزى لبلثونفى سبتمبر 1880م ، وفى دارفور بقى فى مراكزهم كل من سلاطين فى داره ، واميلينفكوبوسيداليافى الفاشر وفى اورنستمانرو مفتشا فففاشودة . والى الجانب هذا قام رؤوف محاولات عدة لوقف نشاط تجار الرقيق ، من ذلك انه اغلق طريق القوافل الذى كان الجلابون اعدوا فتحه بعد رحيل غردون بين دارفور مصر ، ومنع تصدير الرقيقالى مصر فكوبى والفاشر .

وفى السودان الشرقى قضى رؤوف باشا على الدعارة التى انتشرت بينهم نتيجة لعدم بيع الاماء والجواربالتى يملكونها ، فاستعان رؤوف بالفقهاء ومشايخالقبائل فى ابطال هذه الرذلة ونجح فى القضاء عليها . وكان تجار الرقيق التى تقضى عليهم الحكومة يقدمون للمحاكمة امام محاكم عسكرية ويطبق عليهم الحكم العرفى (العسكرى) كما صدرت بعض حالات الاعدام .

والنتيجة لسياسة الالغاء العنيفة ان انتشر التذمر والسخطليس بين تجار الرقيق وحدهم بل وبين سواد الشعب ، الامرالذى جعل هذا التذمر والسخط عظيم الخطر على النظام القائم ، لانالاهليين وتجار الرقيق صارت تجمع بينهم الان رغبة واحدة هى طرد " المصريين " من السودان .

ج _ الثورة : قيام المهديّة :

ولد محمد احمد عبد الله المهدي بجزيرة " ابا " جنوب دنقلة فى 12 اغسطس 1844م ونشا فى اسرة فقيرة وحفظ القران واشتهر بالورع والتقوى والتف حوله التلاميذ وانشا بالخرطوم مدرسة فى سنة 1863م ثم صار فقيها بعد ذلك بخمس سنوات سنة 1868م ثمانتقل الى ابا فى النيل الابيض حوالى سنة 1871 وبدا فى نشر دعوته كمصلح دينى يريد تحرير العقيدة الاسلامية من الشوائب ، ويريد اعادة مجد الاسلام القديم ، وكثر اتباعه نتيجة لاقتناعهمبتعاليمه ، وقسوة الحكام فى جمع الضرائب ، ومقاومة الحكومة لتجارة الرقيق ، وادعى لنفسه انه المهدي المنتظر وانه لايد منطرد المصريين من السودان والامتناع عن دفع ضريبة غير العشور والزكاة فقط ، التى نص عليها القران الكريم ثم دعا الى توزيعالثروة على الجميع ، وطالب انه لا يسرى فى السودان سوى قانون الشرع وحده . ولقد اعتمد محمد احمد فى مجاح دعوته على تجارالرقيق وخاصة (القادة) اكبر من يملكون الرقيق ويتاجرون فيه .

ولقى تعصيذا قويا من عبد الله النقايشى اخطر زعماء البقارة شاناواشدهم باسا. ومع ذلك فقد وجدت هذه الدعوة صعوبات فى اول الامر منشأها انه كان من المتعذر دفع الاهليين الى الثورة على المصريين كانوا يعتبرون ان ما اصابهم من اضرار كان بفعل الاجانب والاروبيين وتمسك كثيرا من السودانيين بولائهم للحكم المصرى فى السودان نذكر منهم احمد الازهرى والشيخ حسين عبد الرحيم شيخ الدويم وغيرهم من مشايخ السودان. لقد اخطا حكام السودان محمد رؤوف فى تقدير قوة هذا الحركة الحقيقية واخفق تماما فى ادراك خطورتها ، فقد اكتفى رؤوف فى اول الامر بالنصيحة للفقهاء ان يقلع عن ادعاءاته وقام بايفاد لجنة من الفقهاء والمشايخ الى جزيرة ابا لمناقشة محمد احمد لمعرفة ما اذا كان الفقيه المهدى المنتظر حقيقة ، فادت اللجنة مهمتها وعادت الى الخرطوم فى شهر اغسطس وجاء فتقريرها الى رؤوف باشا ان دعوة محمد احمد انه المهدى المنتظر كاذبة وان حوالى مائتين من الاتباع المتعصبين يلتفون حوله فابا . وان الواجب يقضى استخدام القوة للقضاء فورا على هذه الحركة ، وكان محمد رؤوف اوفد مع هذه اللجنة احمد معاونيه بالحكمдарية _ محمد ابو السعود العقاد _ وكان مكلفا باحضار محمد احمد الى الخرطوم وقد وصلت اللجنة الى جزيرة ابا فى 7 اغسطس 1881م ولكن محمد احمد الذى ادرك خطورة الذهاب الى الخرطوم رفض تلبية الدعوة . ومن ذلك الحين صار واضحا ان القوة وحدها سوف تكون الوسيلة التى يمكن بها اخماد هذه الحركة وزيادة على ذلك ان القوة لدى الحكومة فى السودان كانت قليلة وموزعة فى حاميات تفصلها عن بعضها مسافات شاسعة ، ولم تكن مواقعها محصنة قبل الثورة وكانت موزعة على 15 حامية فى دنقلة وبربرو والخرطوم وسنار والقلايات والجزيرة والقضاوف وكسلاوامديبوسهنييت وهرر وكردفان ودارفور

وبحر الغزال ثم خطالاستواء ، ومجموع هذه القوات 490 ر 40 فقط . ولكن لم يكنمنتظر ان تكفى هذه القوات اذا اندلعت الحرب .اضف الى هذا ان المسئولينفى السودان لم يكن فناستطاعتهم ان يعتمدوا على حكومة القاهرة لامدادهم بالنجادات العسكرية اللازمة لان قيام الثورة العربائيةالتبدياتقى اوائل 1881م جعل متعذرا على حكومة القاهرة توجيه عنايتها بشئون السودان او ارسال النجادات العسكرية اليه ، ولذلك عندما جاءتاخبارالمهدى الى القاهرة ذكر " بالزلوسكى " القنصل النمساويفرسالته الى حكومته بتاريخ 21 اغسطس 1881م ان المسئولينفى القاهرة اصدروا تعليماتهم المشددة الى محمد رؤوف بطلبونمنه العمل الحاسملاقتصاص من المهدي الكاذب واتباعه المارقين .ثم قام محمد رؤوف وارسل قوة بقيادة ابى السعود 200 عسكريلمنازلتهم والقبض على " محمد احمد " فانهزمت الحملة فى واقعةعرفت باسم واقعة ابا فى 12 اغسطس 1881م . وقد ترتب على ذلك كثرة اتباع المهدي وهجرة المهدي واتباعه الى كردفان وشرعيعد قوته وجعل على راسها عبد الله النقايشى .ولكن القاهرة كانت مشغولة بثورة العربايين ولا تستطيع ارسال اى نجادات عسكرية الى السودان ، ولذلك فقد اكتفت بانعزلت رؤوف من الحكمداريةفى فبراير 1882م لعجزه على اخماد الثورة ،وعينت عبد القادر باشا حلمى وانتصر علماءالمهددين فى اول الامر ولكن الثورة امتدت الى سنار وكانت القاهرة قد وافقت على تسيير حملة جديدة بقيادة يوسف باشا الشلالىلمطاردة المهدي فى جبل قدير ، ولكن المهدي لم يلبث ان انزل بهزيمة ساحقة فى واقعة عند جبل الجراة فى 29 مايو 1882 مقتل فيها يوسف الشلالى وعرفت باسم موقعة الشلالى .وبناء على اوامر من انجلترا تم استدعاء عبد القادر حلمى تنفيذا لسياستها لتصفية الامبراطورية المصرية وارسلت مكانه علاءالدين التركى

وفى عهد علاء الدين التركى ارسلت مصر حملة بقيادة القائد الانجليزى " هكس " لاسترداد الابيض من المهديين لكنه فشل وفتكالمهديون بالحملة . ونتج عن ذلك سيطر المهديون على غربالسودان كما وقع شرق السودان فى قبضة عثمان دقنة احد زعماءالمهدية . وطلبت انجلترا من مصر سحب الجيش المصرى منالسودان ورفض شريف باشا رئيس الوزراء ذلك واستقال ، وقبلنوبار رئيس الوزراء الجديد اخلاء السودان .وعهدت انجلترا الى غوردون تنفيذ عملية الانسحاب واذاع عند وصوله الخرطوم انه تم فصل السودان عن مصر وطلب منالمهدى ايقاف القتال مما شجعه على المضفى التقدم. وفتحعواصم السودان وحصار الخرطوم التى ما لبث ان سقطت وقتل غردونفى 26 يناير 1885م وخضعت مصر لمطالب انجلترا فجعل حدود مصر عند وادى حلفا . وهكذا انتهى الحكم المصرى فى السودان وتفككت الامبراطورية المصرية فى افريقيا .وبعد وفاة المهدي تولى عبد الله النقايشى ، وفشل عبد الرحمن النجومى 1889م فى هجومه على حدود مصر الجنوبيةوانهزم المهديون عند توشكى شمال وادى الحلفا وقتل عبد الرحمن النجومى وصار السودان فى العرف الدولى ارضا لا صاحب لهاوبدات الاطماع الاستعمارية بتحريض من انجلترا على اقتسام أملاك مصر فى افريقيا . فاحتلت ايطاليا مصوع 1885م وارترىاوالصومال واتفقت مع انجلترا على احتلال كسلا مؤقتا واحتلت الحبشة اقليم هرر واستولت انجلترا على ذيلع وبربر 1884 م للسيطرة على مدخل باب المنذب كما انتزعت معظم مديريةة خطالاستواء وضمتها الى مستعمراتها اوغندا 1889م ، واستولتفرنسا على تاجورةوجيوتنى الشرق 1884م ، وحاولتالاستيلاء على فاشودة على النيل الابيض لتصل بين مستعمراتهافى شرق افريقيا بمستعمراتها فى غربها وبعد ان تم للضابط

الفرنسى ماشان الاستيلاء على فاشودة ورفع العلم الفرنسى عليها تدخلت انجلترا واجبرت فرنسا على الانسحاب منها .
واستكمالا لخطة انجلترا الاستعمارية قررت اعادة فتحالسودان لتضع حدا لاطماع فرنسا وغيرها من الدول منها واعدت انجلترا حملة مصرية بقيادة كتشنر لاسترداد اشترك فيهعدد من الجنود والضباط ، واحتل الجيش المصرى دنقلاوتوبربر وتغلب على الانصار فعبطبره وام دومان ودخل الخرطوم 1898م وسار الى فاشودة وطلب كتشنر من الفرنسيين انزال العلمالفرنسى ورفع العلم المصرى على فاشودة بحجة انها ارض مصرية ، واضطر الفرنسيون الى الانسحاب .وفى 19 يناير 1899م املت انجلترا على مصر توقيع اتفاقية الحكم الثنائىالتى تنص على : ادارة السودان مشتركة بينانجلترا ومصر وعين الخديوى حاكماعاما على السودان بعد موافقة انجلترا ولا يسرى نظام الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة فى السودان .وهكذا تم اعادة الممتلكات المصرية فى السودان بعد اناقتطعت الدولة الاوربية اطرافه الجنوبية والشرقية ، وقاسمت انجلترا مصر فيما بقى من السودان رغم مساهمتها الضئيلة فبتكاليف استرداده وضحاياه ، واصبح لانجلترا السلطة الفعلية فيه وبذلك كان الغنم كله لها والغرم كله على مصر .

الفصل الخامس

ثورة سنة 1919

وتطور الحركة الوطنية

*الحرب العالمية الاولى و اعلان الحماية :

قامت الحرب العالمية الاولى نتيجة لاغتيال الارشيدوق فردينا ند ولى عهد النمسا بيد احد الصربيين ونتيجة لدخول النمسا الحرب ضد الصرب وموازرة روسيا للصرب مما استتبع دخول فرنسا وانجلترا الحرب الى

جانب روسيا 4 اغسطس 1914 م .ولقد انتهزت انجلترا هذه الفرصة لكي تعمل على اعلان حمايتها على مصر ، وكشفت بذلك النقاب عن سياسة كانت تطبقها بشكل غير رسمي منذ نزول قواتها الى مصر سنة 1882م حيث انها لم تستطيع ضم مصر الى الممتلكات البريطانية و اعلان الحماية عليها منذ احتلالها اياها فى 14 سبتمبر 1882م وذلك خشية اثاره شكوك الدول الموالية لسياستها واثارة الفوضى فى مصر لمناهضتها للسياسة التى اعلنت عنها حكومة جلاله الملكة اثر احتلالها للبلاد وذلك مراعاة للرأى العام الانجليزى الذى كان ينفذ سياسة ضم مصر الى الممتلكات البريطانية.

وبناء عليه فضلت اعلانا للحماية المقنعه عليها لانها رات فى انتهاجها لمثل هذه السياسة احتفاظا بشخصية مصر من حيث تبعيتها للباب العالى بمقتضى فرمانات (١٨٤١ - ١٨٧٦ - ١٨٧٩) التى هي وثائق دولية لموافقة الدول عليها وليس فى مكانتها تغييرها أو تعديلها دون موافقة السلطان و الدول الأوربية ، فرأت عدم إثارة تلك الدول وخاصة فرنسا التى ظلت معارضتها

للاحتلال الإنجليزي مستمرة حتى إبرام الوفاق الودي ١٩٠٤م و الذي بمقتضاه أطلقت فرنسا يدها في شمال أفريقيا وأطلقت إنجلترا يدها في مصر. وعلى هذا الأساس ظلت مصر تابعة لتركيا حتى قيام الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤م فتضافرت عوامل اتخذتها إنجلترا ذريعة لفصل مصر عن الدولة العثمانية نهائيا وإعلان الحماية عليها .

لقد كانت هذه العوامل متعددة منها : تفاقم الموقف في الشرق الأدنى ثم ما كانت تخشاه إنجلترا وقتئذ من حدوث فتنة داخلية يقوم بها الألمان والأتراك المقيمون بمصر بعد أن اشتركت تركيا في الحرب ضد الحلفاء وانحاز الخديوي إلى جانب الأعداء ثم ما كانت تراه شذوذا في موقف المصريين الذين وجب عليهم بمقتضى فرمانات السلطانية التي تنظم العلاقات بين مصر و الباب العالي أن يقدموا المساعدة الحربية لتركيا حين يحول وجود الاحتلال دون تمكينهم من فعل ذلك فخشيت إنجلترا من انضمام المصريين إلى الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم و التي تربطهم بها وشائج الدين و العاطفة ووجد الاحتلال مخرجا في جعل الحكومة المصرية تبادر بإعلان أن وجود جيوش الاحتلال بمصر يعرضها للغزو الأجنبي وعلى ذلك فقد أسندت مهمة الدفاع عن مصر إلى الجنرال جون مكسويل أمام الاستعدادات التي تقوم بها تركيا في سوريا و التي اعتبرتها تمهيدا لغزو مصر وفي ذلك الوقت كانت وزارة الخارجية الإنجليزية قد انتهت من تقرير مسير محسر واستقرار رأيها على إعلان الحماية عليها بعد أن نبذت فكرة ضم للممتلكات البريطانية ضما صريحا رغبة منها في تجنب خلق مشاكل مصر هي في غني عنها.

في تلك الأونة العصيبة، كما أنها نبذت فكرة إعلان حياد مصر على أساس أن هذا ربما يؤدي إلى قيام المصريين بعمل معاد لإنجلترا ومعاونة

هؤلاء (المصريين) لألمانيا التي كانت متحالفة مع تركيا بمقتضى معاهدة دفاعية سرية أبرمت في " نزابيا " في 2 أغسطس ١٩١٤م بين السفير الألماني فونفانجنهام وبين الصدر الأعظم سعيد حليم لا سيما وأن الأتراك كانوا قد وضعوا خطة للهجوم على قناة السويس وإلى جانب هذا كانت إنجلترا ترغب في الانتفاع بموازرة مصر للقوات الإنجليزية فيها أيام الحرب ، وهذا لا يتيسر إنأعلنت مصرحيادها رسميا ، إذ أن طلب المساعدة لمصر حينئذ يلقي على عاتق مصر عبنا ينطوي على إجبار بلد محايد على القيام بعمل حربي سوف تصبح له ضرورته التي لا مفر منها، وعلاوة على ذلك فإن فكرة فصل مصر عن تركيا وإعلان استقلالها استقلالاً داخلياً في نطاق الإمبراطورية ، تلك الفكرة التي راودت الحكومة الإنجليزية لم تجد قبولا وذلك لاعتقادها أن هذا الوضع لا بلائم مصلحة إنجلترا في وقف الحرب ولأنها كانت متيقنة تماماً من نيل المصريين لمساعدة الدولة العثمانية صاحبة السيادة عليهم والذي تربطهم بها رابطة الدين وليس أدل على ذلك من مبادرة سلطات الاحتلال بالإيعاز إلى الحكومة المصرية بإيقاف نشاط الجمعية التشريعية ومهدت لهذا بأنأصدرت قانون في 18 أكتوبر ١٩١٤م يمنع اجتماع خمسة أشخاص على الأقل في أي مكان ما ، وجعلت عقوبة المخالفين لهذا الحبس لمدة ستة أشهر أو غرامة مقدارها ٢٠ جنيه ، وفي نفس اليوم صدر أمر تعطيل عقد الدورة الثانية للجمعية التشريعية . واستقر رأي الحكومة الإنجليزية إذا على إعلان الحماية إذا رأته في إعلان الحماية نتيجة طيبة ومنطقية إلى حد لا يمكن معه مهاجمتها لسياسة كرومر التي كانت تهدف دائما إلى إبقاء الحكم في أيدي المصريين ، ومن ورائهم يقوم الإنجليز بنصحهم وتشجيعهم أو كبح جماحهم .وعلى هذا الأساس فقد أعلنت إنجلترا الحماية على مصر في 18 ديسمبر ١٩١٤م ، فقد

جاء في إعلان الحماية " نظراً لأن حالة الحرب الناشئة من اشتراك تركيا وضعت مصر تحت حماية جلالته " أي جلالة ملك المملكة المتحدة وإمبراطور الهند " وتصبح الدولة تحت الحماية البريطانية ، وبهذا تنتهي سيادة تركيا على مصر وستتخذ حكومته الإجراءات اللازمة للدفاع عن مصر وحماية سكانها ومصالحها " .

وقد جاء إعلان هذه الحماية في رأي عديدين باطلا من وجهة نظر القانون الدولي ، فهو إعلان صادر من جانب واحد وفرض للقوة وحدها فهي حماية لم يعترف بها المصريون ولا الدول الأوروبية ولقد أردفت إنجلترا هذا الإعلان بإعلان آخر بتاريخ 19 ديسمبر 1914م يقضي بعزل الخديوي عباس حلمي الثاني وتولية الأمير حسين كامل الذي أعلن سلطان ، وهكذا أنهت الحماية الاستقلال الذي كان لمصر - في حدود فرمانات ، كما انتهت حقوق تركيا في السيادة على مصر و الحقوق التي كانت أيضا للخديوي بمقتضى فرمانات وكل تلك كانت حقوقا انتزعتها إنجلترا صاحبة السيادة القانونية . لنفسها فصارت من الآن فصاعدا ، وطالما بقيت الحماية على مصر هيوهكذا عمدت إنجلترا إلى تثبيت مراكزها في مصر لا سيما وأن تركيا هي صاحبة الشرعية على مصر من وجهة النظر الدولية دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا فضغط المعتمد البريطاني في مصر على حكومة حسين رشدي في مصر لتأجيل عقد الجمعية التشريعية وفرض الرقابة على الصحف ، وفي الوقت الذي كانت فيه وزارة الحربية البريطانية تضع خططها الحربية في الشرق الأوسط ، كانت وزارة الخارجية البريطانية تمهد لنظم العلاقات الشكلية بين مصر وتركيا . وهكذا انتهت السيادة العثمانية عن مصر وفرضت على مصر قيود الحماية البريطانية وانتهكت خلالها حرمة مصر وكرامتها فازداد إشراف إنجلترا على

الأمر الداخلي والخارجي وأعطت لنفسها حق الدفاع عن البلاد ، وسخرت كل موارد البلاد لخدمة حرب شنتها هي وليس لمصر فيها ناقة ولا جمل بل خدمة مصالح إنجلترا الاستعمارية أولاً وقبل كل شيء ، ولقد انتهزت إنجلترا فرصة هذه الحرب لتقضي على كل حرية وكل حقوق البلاد في سبيل خدمة مصالحها هي وصارت مصر في ظل الحماية خاضعة لانجلترا رأساً وليس لها أمر في إدارة شئونها الداخلية والخارجية ، وأصبح الحكم العسكري البريطاني هو المسيطر على كل شيء وذلك باعتراف الدول الموالية لانجلترا. ولم يستطع المصريون أن يقاوموا الحماية البريطانية في الوقت الذي صارت فيه البلاد تعج للقوات البريطانية ، واستأثر المندوب السامي البريطاني سير مكماهون بالسلطة الفعلية في إدارة شئون مصر الداخلية والخارجية. وفي تلك الأثناء دأب الإنجليز على بذل الوعود البراقة للعرب لتحقيق الاستقلال إذا هم ساعدوا الحلفاء ضد الأتراك ، وتحت تأثير هذه الوعود قاتل العرب في صف الحلفاء ضد تركيا دولة الخلافة ، وبفضل مساعدة العرب وقيام الثورة العربية الكبرى بزعامة الشريف حسين تمكن الحلفاء من تعويض النفوذ العثماني في البلاد العربية ، وساعد المصريون الإنجليز في طرد الأتراك من سيناء. فتحمل المصريون عناء كبيراً في سبيل تموين الجيوش البريطانية بالعمال و المواد الغذائية أثناء الحرب ، وربما وثق المصريون عندئذ بوعود الحلفاء وتصريحات ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من حق تقرير المصير دون تدخل أو ضغط من الدول الأخرى ، ولم يعلم المصريون و العرب جميعاً عندئذ أنهم في الوقت الذي كانوا يقدمون هذه التضحيات من أجل الحلفاء ، وفي الوقت الذي دأب الحلفاء على تقديم الوعود للعرب بالاستقلال و الحرية بعد انتهاء الحرب كانت إنجلترا تحيك مؤمراتها الكبرى ضد العرب فعددت اتفاقية سايكس بيكو (مارس ١٩١٦

(بين إنجلترا وفرنسا وروسيا لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ، وبمقتضى هذه الاتفاقية كانت العراق وفلسطين من نصيب إنجلترا فضلا عن مصر التي كان مفروضا أنها تحت الحماية فعلا في حين كانت سوريا ولبنان من نصيب فرنسا. ولمتكشفا إنجلترا ابتك الجريمة بل أرادت أن تمضي في مخطتها الاستعماري فأعلن بلفور وزير الخارجية البريطاني تصريحه المشؤم يجعل فلسطين وطنا قوميا لليهود وهكذا أخذ العرب دروسا قاسية جزاء ثقتهم في شرف الاستعمار. وأما من حيث نظام الحكم قض فقد قضت إنجلترا نهائيا على نظام الخديوية هذا النظام الذي أقرته تركيا لمصر في عهد الخديوي إسماعيل ، وأحلت الحكومة البريطانية نظام السلطة محل ذلك النظام ، وهكذا كان مجيء الحماية إيذانا بانتهاء الخديوية ، وزالت نهائيا الروابط بين الهيئة الحاكمة في مصر و الدولة العثمانية حتى أعلنت إنجلترا قيام نظام السلطنة . ولما مات السلطان حسين كامل وضعت إنجلترا في السلطة أخاه فؤاد ، ومع ذلك فإن الشعور القومي ظل موجودا في نفوس الش المصري ينتظر الفرصة للانفجار ، وكانت الحكومة المصرية نفسها بالرغم من موالاتها لإنجلترا وتعاونها معها تنتظر منها بعض العمل لتحقيق أماني مصر القومية عقب انتهائها من الحرب وانتصارها ، ولكن الحكومة البريطانية ظلت جامدة لا تعطي المصريين أملا حقيقيا . تحمل الشعب المصري إذا تحت نظام الحماية الكثير من الويلات فإلى جانب ما ذكرنا فقد انتهزت إنجلترا سلطات الحماية وجندت نحو مليون ونصف من المصريين لخدمة الجيوش البريطانية ، كما استولت إنجلترا على الدواب وأعلافها ، إذا كانت الحبوب و الحيوانات التي يمتلكها الفلاحون موضع مصادرة أو شراء بثمن بخس من جانب السلطات العسكرية البريطانية ، واستخدم المصريون بجمالهم وبسواعدهم ليس فقط في فلسطين حيث تتقدم

القوات البريطانية ، ولكن أيضا في فرنسا واشترك الجيش المصري في القتال إلى جانب الجيوش الإمبراطورية في جبهات ثلاث : الجبهة الشرقية ضد القوات التركية ، و الجبهة الغربية ضد قوات السنوسي ، والجبهة الجنوبية في السودان ضد السلطان على دينار.

-وكل تلك الإجراءات لم تكن لتمر دون رد فعل من جانب الشر المصري ، فحدثت مظاهرات طلابية ، ومحاولات متكررة لاغتيال السلطان حسين كامل ، ومظاهرة الرديف أمام قصر عابدين في ٢٩ يناير 1916 واعتذار الأمير كمال الدين عن قبول العرش الذي خلا بوفاة والده في أكتوبر ١٩١٧م ، مما حدا بالسلطات البريطانية إلى اختيار أحمد فؤاد سلطان على مصر يوم 10 أكتوبر في ظل الحماية البريطانية وكل ذلك كان مقدمات لثورة 1919م.

• ثورة سنة ١٩١٩م :

كان اشتعال الحرب العالمية الأولى بدء نضج الثورة المصرية التي تفجرت عام ١٩١٩م وذلك أنه ارتبط بإشعال هذه الحرب إعلان الحماية البريطانية على مصر وقطع كل صلة لمصر بتركيا ، واشتراك المصريين في الحرب ومنع سكان مصر من مراسلة رعايا تركيا وألمانيا و النمسا ، كما كان اعتقال سعد زغلول وصحبه في أوائل عام ١٩١٩م السبب المباشر للثورة وليس السبب الوحيد لها . إذ أنه بعد انتهاء معارك الحرب العالمية الأولى تألف الوفد المصري منذ 13 نوفمبر ١٩١٨م من خلاصة الرجال المثقفين ثقافة قانونية ، وكانوا أعضاء في الجمعية التشريعية المعطلة، وكان على رأس الوفد سعد زغلول وعبد العزيز فهمي وعلى شعراوي ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد وغيرهم ، ومن ثم رأينا هذا الوفد يمثل خليطا من رجال الحزب الوطني وحزب الأمة والكفريات الشخصية وفيه تتمثل وحدة الشعب المصري إلى جانب

تفاهم رئيس الوفد - سعد زغلول - مع حسين رشدي باشا رئيس الوزراء حتي تشارك السلطات التشريعية التنفيذية في التقدم بمطالب موحدة لخدمة القضية الوطنية . جاء تشكيل الوفد المصري على أساس جديد في التاريخ المصري الحديث هو التوكيل الشعبي بالحصول على توقيعات المصريين في مختلف الأقاليم بتوكيل الوفد المصري - سعد وزملاؤه - للتحدث باسم الشعب المصري في المطالبة بالاستقلال وإنهاء الحماية. وكان اللجوء إلى الشعب للحصول على توكيل منه عمل من أعمال الديمقراطية المبكرة بالنسبة لظروف مصر في عام ١٩١٨م، وكان الدافع للحصول على التوكيلات الشعبية هو ما شعر به سعد زغلول وزميله عبد العزيز فهمي وعلى شعراوي من دهشة السير ريجنالد ونجت Regnald Wingate المندوب السامي البريطاني من أنه ثلاثة يتحدثون عن أمة بأسرها دون أن يكون لديهم ما يخولهم صفة التحدث باسمها وذلك أثناء لقاتهم به في 13 نوفمبر ١٩١٨م لعرض المطالب الوطنية. فكانت النتيجة تأليف الوفد المصري كهيئة تتحدث باسم الشعب المصري في نفس اليوم تم انضمام أعضاء آخرين في ٢٣ نوفمبر من نفس العام حتى إذا بلغ عدد الأعضاء أربعة عشر بزيادة سبعة على أعضاء الوفد الأول أعيد تكوين الوفد من -جديد ، وصدق الأعضاء الجدد على قانون الوفد في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨م وهو الذي وضعه الوفد الأول .

إذن تعددت الأسباب المسئولة عن تفجر ثورة 1919 في مصر وتمثلت تلك الأسباب في ضيق المصريين من استمرار الاحتلال البريطاني للأراضي المصرية ، وتبرمهم من سلخ السودان من وحدته مع مصر وإلغاء الجيش المصري ، وتعيين مستشارين إنجليز في مختلف المصالح الحكومية وزيادة عدد الموظفين الأوربيين في كل الإدارات ، وتعطيل الجمعية التشريعية وشل

دور الحكومة الوطنية ثم إعلان الحماية البريطانية على مصر مع ما ارتبط بذلك من حرمان مصر من الاتصال المباشر بدول العالم وسيطرة الدولة الحامية على كل صغيرة وكبيرة في أمور مصر ، ووضعت أرض مصر وإمكاناتها لخدمة القوات البريطانية في حربها ضد دول الوسط ، فتحمل الشعب المصري مظالم السلطة العسكرية على مقبض في ظل أحكام عرفية صارمة طوال مدة الحرب ، في الوقت الذي يشعر فيه الشعب المصري بمكانته التاريخية و العلمية بين شعوب منطقة الشرق الأوسط ، وفي الوقت الذي يعمل فيه الحزب الوطني على إذكاء الروح الوطنية في نفوس المصريين .

هذا إلى جانب سيطرة الأجانب على أمور مصر الاقتصادية. ففي الوقت الذي خبت فيه الأنشطة الاقتصادية الوطنية زادت استثمارات الأجانب في البنوك و الشركات و المصانع. إلى جانب انخفاض ثمن القطن - المحصول الرئيسي للبلاد - مع نشوب الحرب العالمية الأولى ، ثم احتكار الحكومة محصول القطن مع ارتفاع سعره عقب انتهاء المعارك الحربية إلى جانب ارتفاع الأسعار دون تناسب مع الدخول في الوقت تصادر فيه السلطات العسكرية البريطانية أرزاق الفلاحين من حبوب ودواب .بالإضافة إلى ما سبق فقد ساهمت حركة الصحافة والأدب التي ارتبطت بانتشار التعليم وتطور الأفكار و النهضة النسائية - ساهمت كل هذه النواحي في تنبيه الرأي العام المصري إلى حقيقة الدور الإنجليزي في مصر، وإلى ضرورة إنهاء الحماية البريطانية وحصول مصر على استقلالها ، وهو حقها كأمة تستعيد مجدها الذي فقدته في ظل الاحتلال الأجنبي . ومن هنا يمكن القول إن ثورة 1919 ، لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية ، بل كانت ثورة سياسية بكل معاني الكلمة ، فأهدافها سياسية وتطوراتها سياسية ، ومن هنا كانت أسبابها العامة سياسية وأيضا وإن ارتبطت

ببعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، ومن حسن حظ مصر أنها لم تكن ثورة دينية أو اجتماعية لأن كلا النوعين من الثورات يفرق بين أبناء الوطن الواحد ، ويلقي العداوة و البغضاء بين طبقات الأمة كان السبب المباشر للثورة إذا طلب سعد زغلول ورفاقه السعي إلى مؤتمر الصلح لعرض مطالب مصر ثم ما تلى ذلك من اعتقال سعد زغلول وزملائه ونفيهم . وتفصيل ذلك أن سعد زغلول رئيس الوفد تقدم رئيس الوزراء حسين رشدي بطلبين للسفر إلى باريس لعرض المطالب الوطنية المصرية على مؤتمر الصلح ، إلى الحاكم العسكري البريطاني بمصر يوم ٢٠ نوفمبر ١٩١٨م حيث كان الترخيص بالسفر تتولاه السلطة العسكرية البريطانية، الطلب الأول للسماح بالسفر لأعضاء الوفد المصري ، و الطلب الثاني السماح بالسفر للحكومة ويمثلها رئيس الوزراء حسين رشدي ومعه عدلي يكن ، ولكن الجانب البريطاني سوف لا يقبل الاستجابة ، ثم لم يلبث أن رفض في الأول من ديسمبر ١٩١٨ السماح بالسفر مما جعل حسين رشدي يقدم استقالته في اليوم التالي . اشتد هياج الخواطر لما اتبعته السلطة العسكرية البريطانية إزاء الشعب المصري ومنع الوفد من السفر ، واستمر الوفد يدعو إلى ما اعتزم • ، وعندما منع سعد من عقد اجتماع لأعضاء الوفد في " بيت الأمة " خطب في الجمعية التشريعية منتهزا فرصة إلقاء إحدى المحاضرات ، وندد في خطبته بسلطات الاحتلال ، ونادي بإلغاء الحماية وطالب باستقلال مصر واحتج على منع الشعب المصري من تقديم مطالبه إلى مؤتمر الصلح في باريس ، واستنكر قبول استقالة رشدي باشا في الأول من شهر مارس ١٩١٩م . كما بعث الوفد إلى معتمدي الدول الأجنبية في مصر بمذكرات تتضمن وجهة نظره في مستقبل مصر السياسي التي تتمثل في إلغاء الحماية والاستقلال التام وقيام حكومة دستورية ترعى

مصالح الشعب وتحترم مصالح الأجانب في مصر وضمان حياد قناة السويس. رأت السلطات الحماية في احتجاجات الوفد المتتالية ضد السياسة البريطانية و التشهير بها لدى معتمدي الدول تحدياً لها وكشف لنيتها السيئة نحو مصر، فلجأت إلى أسلوب القوة ، فاعتقلت كل من سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وحمدي الباسل ونفوا إلى جزيرة مالطة مما دفع الأعضاء الباقين من الوفد إلى الاجتماع وإرسال برقية إلى السلطان فؤاد يحتجون فيها على هذا التصرف ويحملونه المسؤولية ، كما أرسلوا برقية إلى الحكومة البريطانية يحتجون فيها ويصرحون بأنهم ماضون في الدفاع عن حقوق بلادهم بكل الطرق المشروعة.

كان اعتقال أعضاء الوفد المصري بمثابة الشرارة الأولى المؤدية بانفلاق الثورة التي بدأت بمظاهرات سلمية قام بها طلاب الجامعة يوم 9 من مارس 1919م ثم شارك طلاب الأزهر و المدارس جميعاً في مظاهرات ، وكان طلبة الحقوق بحكم دعمهم القانوني أول المصريين ، فقد امتنعوا عن تلقي الدروس منذ صبحية يوم الأحد 9 مارس ، واجتمعوا في فناء المدرسة بالجيزة وأعلنوا إضرابهم عن دراسة القانون في بلد يidas فيها القانون. وهذا يدل على أن المتظاهرين لم يكونوا يقصدون سوى الإفصاح عن شعورهم الوطني والإعراب عن احتجاجهم على نفي زعماء الوفد أمام ممثلي الدول الأجنبية .

ومن الثابت أن العمال اشتركوا في الحركة منذ يومها الثاني ، وكان عمال النقل أول المضربين ، وسار على منوالهم سائقو سيارات الأجرة والنقل ، حتى أصبحت المواصلات في جميع أنحاء المدينة معطلة . ثم لحقهم في الإضراب عمال العنابر ، وكان هؤلاء العمال يشتغلون في القطارات وبدونهم يتعطل سيرها، وقد عمد بعضهم إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكك الحديدية ، ثم قطعوا

الخط الحديدي بالقرب من إمبابة فتعطلت قطارات الوجه القبلي ، وفي يوم 16 مارس اعتصم عمال شركة الكهرباء ، فباتت العاصمة في ظلام حالك وأخذت المظاهرات التي تسير ليلا تحمل المشاعل وقد انضم الحرفيون إلى الحركة فانخرطوا في المظاهرات ، وفي يوم ١٨ مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من الصناعي شارع بولاق ثم ساروا رافعين الأعلام قاصدين الأزهر للانضمام للمتظاهرين فيه ، فاعترضهم القوات العسكرية البريطانية بالقرب من كوبري أبو العلا حدث اشتباك سقط فيه كثير من القتلى و الجرحي ، وقد اشترك المحامون في الحركة في اليوم الثالث ، فقد اجتمعوا في يوم 11 مارس وأصدروا قرارا بالإضراب احتجاجاً على رفض الحكومة البريطانية السماح للوفد بالسفر والتجائها إلى طريق الإرهاب بالقبض على الزعماء الأربعة ، وقرر مجلسهم انتداب اثنين من المحامين في كل محكمة لاثبات الإضراب في محاضر جلسات المحكمة وطلب التأجيل في جميع قضاياها للسبب المذكور. فكان هذا الإضراب بمثابة دعوة عملية لطوائف الشعب الأخرى للإضراب العام ، فحذا المحامون الشرعيون حذروا زملائهم الأهليين ، وأضربوا في يوم 15 مارس وأوفدوا بعضهم بطلب التأجيل في القضايا.

أما التجار فقد أغلق معظمهم متاجرهم وأقفلت البيوت المالية أبوابها ، وعندما اشتد اعتداء الجنود الإنجليز على المتظاهرين ، أخذ أهالي الأحياء الوطنية : كحي الأزهر و السيدة زينب و الجمالية و الحسينية و باب الشعرية وغيرها ، في إقامة الحواجز و المتاريس لتعطيل سر السيارات الحربية المقلدة للجنود ، كما حفر الثوار في بعض الشوارع حفرا عميقة أشبه بالخنادق في ميادين القتال ، واتخذوا من أنقاضها وقاية منرصاص الجنود أو معامل يرمون منها الجند بالطوب و الحجارة.واختصرت المظاهرات على القاهرة لمدة ثلاثة أيام ، ولكن

في اليوم الرابع (الأربعاء ١٢ مارس) كان الإضراب قد انتشر بسرعة إلى الأقاليم.

ففي طنطا تألفت مظاهرة من طلبة الجامع الأحمدى و المدرسة الثانوية ، ثم انضم إليها الشعب ولكن ما كادت تقترب من المحطة حتى قابلتها قوة إنجليزية كانت مرابطة بإطلاق الرصاص ، فلقى ستة عشر حتفهم وجرح تسعة وأربعون ، وهكذا لم يكد يأتي يوم 18 مارس حتى كانت مديريات البحيرة و الغربية و المنوفية و الدقهلية قد جاهرت بالثورة ، ومن الدلتا انتشرت الثورة إلى الصعيد حيث وقعت أعنف الحوادث وخصوصاً في أسيوط و الفيوم وغيرها .

هكذا استمرت الثورة دون أن يرهبها تهديد أو وعيد وكان أشد الحوادث عنفا عندما ترصد الثوار في 18 مارس للقطار القادم من الأقصر إلى القاهرة ، وهاجموه في ديروط ثم في ديرمواس ، وكان بالقطار بعض الضباط و الجنود البريطانيين ، فقتلوا وكان عددهم ثمانية ، ثلاثة من الضباط وخمسة من الجنود ، وقد كان لهذا الحادث ضجة كبرى وانتقلت السلطات البريطانية لمصرعهم من هذه المدن .

وكان أكثر حوادث الثوار جراءة وتنظيماً عندما هاجم القرويونالنجادات الإنجليزية التي أرسلت بطريق البواخر النيلية إلى أسيوط ، فقد هوجمت بعض هذه النجادات بين ديروط وأسيوط في ثلاثة مواقع : الأول تجاه بلدة شلش بمركز ديروط وكان المهاجمون مسلحون بالبنادق و العصا وقد حاولوا الاستيلاء على الباخرة بحرا ، ولكن المدافع الرشاشة التي بها حصدت عدة مئات منهم ، وقد وقع الهجوم الثاني بعد المكان الأول ، ولم يفر الثوار فيه بطائل أيضا ، وأصيب في هذا الهجوم ضابطين بريطانيين ، ثم وقع الهجوم

الثالث من جانب البلاد التابعة لنقطة صنوبمركز ديروط إلا أن المدافع الرشاشة التي صوبت إليهم من الباخرة أحبطت هجومهم. وقد اشترك البدو في الثورة أيضا وجرت معارك شبه حربية بينهم وبين السلطات البريطانية كان أكبرها في الفيوم (حيث عصبية حمدي الباسل) فقد زحفت قوات البدو من غرب الفيوم في أعداد كبيرة في يوم ١٩ مارس ، واشتبكت في معركة حربية مع رجال الحرس إنجلت عن عدد هائل من القتلى و الجرحى بلغ أربعمائة ، كما حاصر البدو في مركز (أطسا) ديوان المركز ، كذلك هاجم البدو في البحيرة مركز كوم حماده حتى اضطر الإنجليز إلى إرسال قوة بريطانية لقمع حركتهم وصدّها . وكل تلك المظاهرات واجهتها السلطات البريطانية بالعنف ولقى كثير من المصريين حتفهم على يد الجنود البريطانيين ، ولكن الثورة لم تهدأ رغم عمليات البطش التي لجأت إليها السلطات البريطانية وبلغت خسائر المصريين أثناءها حوالي ثلاثة آلاف شهيدا و ١٦٠٠ جريح وحكم على ٣٧٠٠ مواطن بأحكام سجن متفاوتة ، بينما أعدم 49 مواطناً ، وحكم على ٢٧ مواطناً بالأشغال الشاقة .

* لجنة ملنر:

رأت الحكومة البريطانية إذا إيفاد لجنة إنجليزية إلى مصر تجري تحقيقا وافيا في أسباب الشغب الذي حدث في مصر على أن يعاد القانون و النظام أولا على أنه في اليوم التالي (أول أبريل ١٩١٩) أبلغت الحكومة البريطانية اللورد اللمبي أنها قد اقترحت إرسال لجنة تحقيق إلى مصر برئاسة اللورد ملنر ، وقالت أنها فعلت ذلك تكملة لاقتراحه الإفراج عن سعد وصحبه ، ولم يلبث اللورد كيرزون أن اعترف بمهمة اللجنة الحقيقية في الشهر التالي (١٥ مايو ١٩١٩) فذكر أن هذه المهمة سوف تكون إزالة سوء التفاهم وتثبيت الحماية

البريطانية على أسس توجب رضاء الدول الحامية وسكان البلاد على نسبة واحد ووضع تفاصيل دستور لمصر بعد أن تستشير السلطان ووزرائه وأصحاب الشأن و الرأي من المصريين غير أن اللجنة تعطل مجيئها نحو ثمانية أشهر فلم تصل إلى مصر إلا في 7 من ديسمبر ١٩١٩ . ولم تكد تصل لجنة " ملنر رأت الأدلة الكثيرة على وجود معارضة شديدة ومنظمة لمقاومتها ، وفي اليوم التالي لوصولها أصدرت لجنة الوفد المركزية بياناً إلى الأمة المصرية جاء به " لقد اجتمعت الأمة المصرية على مقاطعة لجنة لورد ملنر وبنت هذه الخطة السياسية على الأسباب المشروعة الآتية :-

أولاً : لأن المسألة المصرية مسألة دولية فقبول المفاوضات مع لجنة ملنر يفقدها هذه الصيغة ويجعلها مسألة داخلية بيننا وبين إنجلترا.

ثانياً : لأن اللجنة تريد المفاوضات على أساس الحماية مع أن الأمة لم تقبل الحماية بل رفضتها رفضاً باتاً ، وأعلنت بأنها لا ترضى بغير الاستقلال التام .

ثالثاً : لأن كل استفتاء سياسي لا يجوز أن يكون في ظل الأحكام العرفية و القوانين الاستثنائية ، فإصرار الحكومة الإنجليزية على إرسال هذه اللجنة بالرغم من إجماع الأمة الذي تجلى في كثير من المظاهر لا يفيد ، إلا أن السياسة الحاضرة تريد أن تستخدم كل ما لديها من الوسائل للتأثير في الإجماع القومي.

واستطرد البيان قائلاً " إن الحكومة الإنجليزية في حاجة إلى موافقة المصريين على حمايتها لأن الحماية لا يمكن أن تكتسب أية صفة شرعية ، ولو صدقت عليها جميع الدول ما دام الشعب المصري هو صاحب الشأن وحده لا يقبلها ، فتمسك الأمة بعدم مفاوضة اللجنة أو بالأحرى تمسكها برفض الحماية أمر مشروع فضلاً عن أن المصريين لا يملكون اتباع سبيل آخر لأن كل مساومة

للتنازل عن الاستقلال أو لنقل السيادة المصرية إلى دولة أجنبية لا قيمة لها من الوجهة الطبيعية ولا القانونية وتكون كل مفاوضة في هذا الشأن مجرد من أي صيغة شرعية ولا تلزم الأمة شيئاً .

ونتيجة لتأزم الموقف اضطرت الحكومة البريطانية إلى إطلاق سراح سعد زغول وزملائه ومع ذلك استمرت المقاومة المصرية التي هزت أقدام الاحتلال .

* نضال الوفد في أوروبا وأمريكا :

بينما كانت أرض مصر تضطرب بالقلق السياسية ويدور حولها الصراع بين القوى الوطنية التي يمثلها الوفد واللجنة المركزية ، وبين القوى المعادية من الإنجليز و الخائنين ، كان الوفد في أوروبا يخوض غمار معركة مريرة ضد الحماية، فعلى أثر قرار الإفراج عن سعد زغول باشا ورفاقه ، والسماح لأعضاء الوفد بالسفر إلى باريس ، سارع الوفد بالقاهرة إلى تنظيم نفسه. وكانت إنجلترا قد أعدت للأمر عدته بحيث تلحق بالوفد هزيمة منكرة. وكانت أول ضربة تلقاها الوفد هي : اعتراف ولسن بالحماية التي أعلنتها حكومة جلاله الملك على مصر في ١٨ ديسمبر 1914 ، ورأى سعد زغول أن العمل فيباريس لا يجدي ، وأنتركيز العمل في مصر أجدي وألزم ، ومن ثم يسمح له بعرض أقواله عليه ، واستند في أحقية مطالبه إلى الأسس الآتية :

أولاً : إذا كان الاشتراك في الحرب هو الشرط الذي يبيح للأمم رفع صوتها في المؤتمر فإن هذا الشرط ينطبق على مصر انطباقاً تاماً ، إلا أنها في الواقع أعلنت في 15 أغسطس أنها في حالة حرب على ألمانيا.ثانياً : يقتضي إلغاء السيادة التركية - وهو الأمر الذي نشأ عن الحرب - تغيير في حالة مصر السياسية التي قررتها معاهدة ١٨٤٠ ، وهذا التغيير لا يمكن إدخاله إلا بقرار

من مؤتمر الصلح يحدد مصير مصر السياسي ولا يصح إجراء هذا التغيير في غيبة المصريين .

ثالثا : سمع المؤتمر لصوت المقاطعات التي فصلت عن تركيا بسبب الحرب وبسبب تطبيق مبادئ القومية عليها ، فيكون من حق مصر أن يسمع صوتها ، على أن الضربة الكبرى التي أعدها الإنجليز للوفد لم تلبث أن هوت سريعا ، ففي ذلك الحين كانت معاهدة الصلح تجهز لتسليمها للمندوبين الألمان وفيها المواد التي تحتم على ألمانيا الاعتراف بالحماية البريطانية (المواد من 147-154) وتتضمن بإيجاز الاعتراف بالحماية البريطانية و التنازل عن الامتيازات في القطر المصري ، وتوافق على نقل السلطات المخولة لتركيا بموجب اتفاقية ١٨٨٨م عن حرية المرور بقناة السويس إلى إنجلترا.

وهكذا قبل أن تمضي ثلاثة أسابيع كاملة على وصول الوفد إلى باريس لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح، كانت آماله قد انهارت وكسبت إنجلترا اعترافا دوليا حمايتها على مصر.

وعلى أثر اندلاع المظاهرات بعد فشل الوفد المصري في باريس اضطر الإنجليز إلى استدعاء وفد مصر للتفاوض في لندن وقبل سعد زغلول فكرة التفاوض مع إنجلترا، في 5 يونية ١٩٢٠ سافر سعد زغلول إلى لندن ومعه بقية أعضاء الوفد وقد كان من الطبيعي أن تكون أولى المسائل التي تناولها الفريقان من حيث الأهمية:

*** مسألة الاحتلال :**

وقد دار البحث في معالجة هذه المسألة حول نقطتين:
الأولى : التحالف ،والثانية : المسألة العسكرية. وفكرة التحالف في منشأها فكرة مصرية بحتة. فقد جرت على لسان سعد زغلول عندما قابل السير ريجنالد

ونجت في 13 نوفمبر 1918م ليوقف اعتراض الإنجليز على الاستقلال و الجلاء عن مصر. ثم تفاوض الوفد في المسألة العسكرية وانتهي إلى أن الأمر فيها لا يخرج عن إحدى حالتين: حالة الحرب وحالة السلم. فبينما يختص بزمين الحرب رأى الوفد بأن تتضمن المعاهدة نصا تتعهد بريطانيا فيه بمساعدة مصر في الدفاع عن سلامة أراضيها من أي اعتداء خارجي، أما فيما يتعلق بزمين السلم فقد قرر الوفد أنه يجب ، ينتهي الاحتلال العسكري ، على أن اللورد ملنر لم يقبل هذا وأبدى اعتراضه على خروج القوات البريطانية من مصر متعللا بمسألة المواصلات ووجوب المحافظة عليها مما كان يقتضي وجوب قوة عسكرية من أجلها. وقد عرض سعد زغلول أن تكون القوة مصرية وضباطها من الإنجليز فكرر ملنر الرفض. ولهذا تفاوض الوفد في المسألة ولم يجد مفرأ في النهاية من التسليم بوجود قوة عسكرية بريطانية بالرغم من أن وجود تلك القوة يتضمن مساساً بالسيادة المصرية - كما يقول عدلي باشا على أن الوفد لم يلبث أن أخذ يوجه جهوده إلى تحديد صلة هذه القوة العسكرية وتم الاتفاق أن تكون قوة يقصد بها قضاء غرض خارجي وأن المحافظة على النظام الداخلي من شأن المصريين أنفسهم ، على أن ملنر اعترض أن تكون تلك القوة: علي الضفة الشرقية للقناة لسببين :

الأول : أن وجود قوات بريطانية في منطقة القناة المحايدة قد يلقي المشاكل بينها وبين الدول الأخرى التي لها مصلحة في تلك التركة . ولهذا رفض ملنر أن تكون القنطرة هو المكان المخصص لتلك القوات .

***التمثيل الخارجي و علاقات مصر الخارجية**

رأى اللورد ملنر أن تسيطر بريطانيا سيطرة تامة على علاقات مصر السياسية أما مصالح مصر التجارية وسواها فقد رأى أن يتركها بيد المصريين وعلى ذلك اقترح على أن تقتصر صفة الممثلين المصريين على الصفة القنصلية فقط لا للسياسية. على أن الوفد رفض هذه المنطقة ولكن اللورد ملنر اقتنع في النهاية بوجهة النظر المصرية أن التمثيل السياسي لبلد هو مظهر من مظاهر الاستقلال لتحقيق السيادة.

الامتيازات الأجنبية :

كانتا خطة اللورد ملنر أن يتخذ من هذه المسألة سلماً للسيطرة على الإدارة المصرية الداخلية ، وأن ملنر بين للوفد المصري أن مشروعه يقوم على تنازل الدولة عنها لإنجلترا بعد تعديلها ، ومن ثم فقد رتب عليه هذا أن تعترف مصر لإنجلترا بحقوق واسعة لصيانة المصالح الأجنبية ، ومن شأنها أن تذهب بالاستقلال الداخلي لمصر ، وهذه الحقوق هي ما أطلق عليها اللورد ملنر اسم " ضمانات " للدولة صاحبة الامتيازات لتقبل التنازل عن امتيازاتها لإنجلترا ، وهذه الضمانات كانت تقوم على تعيين مستشارين بريطانيين في الحكومة المصرية أحدهما مالي والآخر قضائي وقد رأى ملنر أن تعيين هذين المستشارين يكفل ضمان هذه المصالح فيتولى أحدهما ضمان اقتدار مصر على سداد ديونها ، ويتولى الآخر مراقبة تنفيذ القوانين التي لها مساس بالأجانب ، وزاد ملنر على ذلك ضماناً ثالثاً أن يخول للمعتمد البريطاني حق التدخل لمنع تطبيق أي قانون مصري على الأجانب يستدعي الآن موافقة الدول الأجنبية. أما التعديلات التي رأى ملنر إدخالها على نظام الامتيازات الأجنبية فكانت تقضي بإبطال المحاكم الأجنبية لكي يتيسر تعديل نظام المحاكم

المختلطة وتوسيع اختصاصها، وسريان التشريع الذي يفرض الضرائب على جميع الأجانب في مصر ، ولقد قبل الوفد المصري حلول إنجلترا محل الدول صاحبة الامتيازات في حماية الأجانب على أن الخلاف دب بين الفريقين حول اختصاصات المستشارين المالي و القضائي وحق المعتمد البريطاني في منع تطبيق القوانين المصرية على الأجانب ، فبينما يختص المستشار المالي ، كان الوفد يخشى أن يتعدى حدود اختصاصات لجنة صندوق الدين إلى التدخل الفعلي في كيفية التصرف في ميزانية البلاد مما يمكن أن تكون له عواقب سيئة .

***الموظفون البريطانيون وغيرهم من الأجانب في خدمة الحكومة المصرية :**

وقد اقترح الجانب المصري على ملنر أن تترك الحكومة المصرية المختصة وشأنها في استيفاء من تبقيه ، وفي إخراج من تخرجه من خدمتها من الموظفين البريطانيين وغيرهم من الأجانب ، ولهذا اعتصموا بهذا المبدأ وهو أنه لا يجوز تعيين بريطاني أو أجنبي آخر في وظيفة يمكن أن يعين فيها رجل كفاء لها في قومهم ، وقد سلم ملنر بصواب حجة الجانب المصري .

السودان :

أما عن موقف الوفد في مسألة السودان ، فكان موقفاً خاصاً ، فقد كان من رأي سعد زغلول أن يترك السودان لاتفاق خاص ، بعد أن تتم تسوية مسألة مصر ، وكان تبريره لهذا الرأي أن مصر تستطيع وهي قوية الحصول على حقوقها كاملة في السودان ، وأنه إذا ترك أمر السودان لموضوع اتفاق خاص ، فلا يكون في ذلك تنازل عن مصر عن أي حق لها فيه ، وقد قرر الوفد الموافقة على هذه النظرية بالإجماع .

مسألة العرش :

كانت مسألة العرش من بين القضايا التي نوقشت في هذه المفاوضات ، وأن سعدز غلول قد طلب بخلع السلطان وإعلان الجمهورية، وقد علق ملنر على هذا لا نريد أن ندخل في النظام الدستوري ، وأنه لا مانع من استكمال المعاهدة على هذا.

وعلى كل حال فبعد أن انتهى الوفد ولجنة ملنر من تبادل الآراء بخصوص القضايا التي تعرضنا لها ، واتفق الطرفان في 5 يولية ١٩٢٠م على أن يقدم كل منهما مشروعاً يتضمن ما فهمه من المحادثات ، وقدم اللورد ملنر مشروعاً بريطانيا فكان يشتمل على ضمان بريطاني بسلامة مصر واستقلالها ، ولكن يجبرها على التعهد بعدم عقد أي معاهدة مع دولة أخرى دون موافقة بريطانيا ، وعلى إعطاء بريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية في الأراضي المصرية وحق استعمال المواني و المطارات ويجبر مصر على تعيين مستشار مالي تكون له جميع اختصاصات صندوق الدين ، ويفرض على مصر أن تعهد إلى بريطانيا بالتدخل لدى الدول الأجنبية في شأن الامتيازات الأجنبية وأن تعين موظفا بريطانيا في وزارة الحفانية له من السلطات ما يسمح له من التأكد من حسن إدارة القوانين المتعلقة بالأجانب وبريطانيا هي التي تمثل مصر لدى الدول التي ليس لمصر فيها ممثلاً خاصاً ، ولها في مصر صفة استثنائية تسمح لممثلها بالتقدم على جميع الممثلين الآخرين. إنها الحماية بنصها وروحها ، وإن كانت في ثوب جديد .

وأما مشروع الوفد فكان ينص على إنهاء الحماية والاحتلال العسكري البريطاني واسترداد مصر بكامل سيادتها الداخلية و الخارجية كدولة ملكية لها نظام دستوري ، وعلى أن تعترف بريطانيا باستقلال البلاد ، وأن تسحب قواتها

من مصر بعد مدة معينة يتفق عليها الطرفان. ثم وضعت لجنة ملنر مشروعا ثانيا عدلت فيه بعض العبارات الخاصة بالمشروع الأول ، دون إدخال تغيير أساسي جوهري ، فعمدت على إخراج السودان من المناقشة ، وأصرت على ضرورة بقاء وضعيته طبقا لاتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩م كمسألة مقررة لا رجوع فيها ، وحاول سعد زغلول الاحتفاظ بوحدة الصف ، وعدم اتخاذ قرار نهائي دون الرجوع لأبناء البلاد ، وعرض المشروع إلى الأمة ذكرا أنه يشتمل على مزايا لا يستهان بها ولم يذكر سعد زغلول رأيه في المشروع صراحة للأمة ، وقام أعضاء الوفد بتجنيد وتأييد المشروع في مصر ، ولقد وقف الحزب الوطني على مبادئه ورفض قبول هذه القواعد أساسا لاتفاق مع بريطانيا وقرر الاستمرار في الجهاد الوطني ، وإلقاء التبعية على كل من يعمل على تحقيق هذا المشروع ، وكذلك فعل فقهاء القانون في مصر ، واضطر هذا الموقف رجال الوفد إلى أن يقدموا تحفظاتهم على المشروع رغم أن هذه التحفظات لم تكن جوهريّة. وقرر اللورد ملنر قطع المفاوضات مع الوفد المصري معلنا أن الوقت غير ملائم لمناقشة التحفظات ، وأنه إذا ما تقرر عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر فإنها لن تكن إلا بعد مفاوضات رسمية بين حكومتي لندن و القاهرة. أي أنه لا يعترف بالصفة الرسمية للوفد ، علاوة على أن الوقت كان غير مناسب ، وحاول سعد زغلول إبقاء الباب مفتوحاً لمفاوضات جديدة ، وأعلن أنه لن يدخل المفاوضات الرسمية على أساس هذا المشروع إلا إذا وافقت بريطانيا على التحفظات التي أبدتها الأمة. وقدم اللورد ملنر تقريره في 9 ديسمبر ١٩٢٠ ووضع فيه القواعد السياسية التي صارت عليها بريطانيا في مصر حتى سنة ١٩٣٦م ، وأوصى بالعدول عن السياسة القديمة ، أي سياسة الحماية ، نتيجة لهياج الرأي العام المصري عليها، واقترح

عقد معاهدة يرضاهما الفريقان توفيق بين أماني مصر ومصالح بريطانيا ومصالح الأجانب ، وأوصى بأن تحصل بريطانيا على ضمانات لإبقاء قوات عسكرية في مصر ، ولكي تتمكن بذلك من حماية مواصلتها الإمبراطورية ، كما أوصى بأنه تكون لبريطانيا رقابة على التشريع والإدارة الخاصة بالأجانب ومصالحهم وأن تترك بريطانيا شؤون مصر الداخلية للمصريين بأن تعترف بريطانيا باستقلال مصر مقيداً بهذه القيود وشروطها ، ذلك علاوة على استبعاد السودان نهائياً من هذه النسوية ، وإبقاء الحالة فيه على ما كانت عليه منذ الاتفاقية الثنائية ١٨٩٩م.

الصدام بين سعد وعدلي وانشقاق الوفد

إزاء فشل مفاوضات ملنر مع الوفد المصري في لندن رأت الحكومة البريطانية إذا أن تجرب المفاوضات رأساً مع الحكومة المصرية برئاسة عدلي يكن على أساس توصيات لجنة ملنر التي قدمت إلى الحكومة البريطانية في 19 أغسطس ١٩٢٠م و التي دارت على أساسها المفاوضات مع الوفد المصري ، فعهد السلطان فؤاد إلى عدلي يكن بتأليف هيئة وزارية جديدة تقوم باتخاذ الوسائل السياسية التي تقتضيها الظروف الحاضرة ، وقبل عدلي يكن هذه المهمة ، وجاء في خطاب عدلي إلى السلطان " أن الوزارة ستجعل نصب عينيهما في المهمة السياسية لتحديد العلاقات الجديدة بين إنجلترا ومع الوصول إلى اتفاق لا يجعل محلاً للشك في استقلال مصر ، واستدعوا الوفد المصري الذي يرأسه سعد زغلول إلى الاشتراك في العمل لتحقيق هذا الغرض ، وسيكون للأمة القول الفصل في هذا الاتفاق ، وقد دفع الصدام بين سعد زغلول وعدلي يكن بسبب عدم الاتفاق على الشروط التي تقدم بها سعد زغلول للاشتراك مع الوزارة في المفاوضات ، وهي الشروط التي كان سعد زغلول قد قدمها إلى

عدلي باشا قبل مجيئه إلى مصر ، وعقب أن تسلم بيان الوزارة ، وكانت هذه الشروط تتضمن الآتي :

أولاً : أن تكون الغاية من المفاوضات إلغاء الحماية بوجه عام، أي فيما يختص بعلاقة مصر بالدول جميعاً لا علاقاتها مع الدولة الإنجليزية فقط: إلغاء الحماية التي صنعت على مصر في 18 ديسمبر ١٩١٤ ووردت في معاهدة فرنساي وما تلاها من معاهدات الصلح .

ثانياً : الحصول على الاعتراف بالاستقلال الدولي التام الداخلي و الخارجي مع ملاحظة إرادة الأمة التي قدمها الوفد للجنة ملنر .

ثالثاً : إلغاء الأحكام العرفية و المراقبة على الصحافة قبل البدء في المفاوضات .

رابعاً : أن تكون للوفد أغلبية المفاوضين ، وأن تكون له الرياسة وأن يصدر بتحديد مأمورية المفاوضين على هذا الوجه وهذه الكيفية مرسوم سلطاني يبين ويحدد هذه المأمورية .

وظهر جلياً أن سعد لا يقبل أن يكون مرؤوساً بعد أن كان رئيساً لممثلي الأمة. وتمسك عدلي بأن تكون له الرئاسة ما دام رئيساً للحكومة مستنداً في ذلك إلى التقاليد السياسية التي لا تسمح بدخول رئيس حكومة في هيئة سياسية للمفاوضة ولا يكون رئيساً لها . فظهر اختلاف الرأي بين ممثلي الأمة وبين رئيس الحكومة ، وظهر قصر نظر كل من سعد وعدلي ، وكان الأجدى لرئيس الحكومة ورئيس الوفد أن يطالبا بالجلء بدلا من أن يتخاصما على تشكيل وفد المفاوضات . وصممت الوزارة على الدخول في المفاوضات بدون الوفد ، وأثار ذلك سعد زغلول الذي أخذ في مناوأة الحكومة ، وفي شن حملة عليها ، ذكر أنها ليست دستورية ولا تستند إلى تفويض من الأمة ، بل معينة من السلطان

أي بمعنى آخر من المندوب السامي البريطاني ، فرئيس الوزراء ليس إلا موظفا من موظفي الحكومة البريطانية ، يسقط ويرتفع بإشارة من المندوب السامي ، ولا يمكنه أن يكون حرا في مباحثاته مع البريطانيين ورأسعد في هذه العملية أن جورج الخامس ستفاوض مع جورج الخامس.

واجتمعت هيئة الوفد وظهر فيها انقسام جديد داخلي بعد هذا الانقسام الواضح بين الوفد و الحكومة. ذلك أن أغلبية الأعضاء رأّت عدم الاشتراك في المفاوضات ،سرضون فيه على عدم اكترائه برأي الأغلبية، وشرحوا فيه أن المسألة ليست مسألة شخصية ، بل قضية وطنية، وأنه إعلان عدم الثقة بالوزارة لا يخدم المفاوضات ، وكان هذا التطوع الكبير في صفوف الوفد سببا في خروجيات ثانوية وإن كانت هامة إلى الميدان . ورغم أن الأغلبية هي التي خرجت على سعد وعلى تمسكه برئاسة وفد المفاوضات إلا أنه تمكن اجتذاب الغالبية العظمى من أبناء الأمة حوله، وبدأت المظاهرات تسير في الشوارع من جديد ، ولكنها لم تكن تهدف سلطات الاحتلال البريطانية هذه المرة بل كانت تهدف المنشقين ، وحدثت اشتباكات بين الأهالي ورجال الشرطة وجرح فيها بعض الأهالي ، وفي هذه الجو تمكن عدلي يكن من السيطرة على الموقف برجال الأمن و النظام ، وتمكن من الناحية الثانية من إقناع السلطات البريطانية بانتهاء الرقابة على الصحف ، وحاول أن يرفع الأحكام العسكرية كذلك. ومع انتهاء الرقابة زادت المهاتراتالصحفية ، تدهور الموقف في غير صالح القضية الوطنية ، وكان من الطبيعي أن تشتد بريطانيا في شروطها، ما دامت الحركة الوطنية قد انشقت على نفسها .

وتشكل الوفد الرسمي للمفاوضات برئاسة عدلي يكن وبدأت المفاوضات في لندن بين عدلي وكرزون ١٩٢١م وقدمت بريطانيا مشروعاً لمعاهدة يتضمن

ضرورة بقاء القوات البريطانية في أي مكان في مصر ، وبدون أي تحديد لمدة بقائها ، وضرورة وضع شئون مصر الخارجية تحت مراقبة المندوب السامي البريطاني ، هذا خلاف فصل شئون السودان عن مصر فصلاً تاماً. واضطر عدلي أمام هذا المشروع أن يغادر لندن قاطعاً المفاوضات ورافضاً التساهل، وقدم استقالته من رئاسة الحكومة ، ودعا سعد زغلول إلى مواصلة الجهاد وبدأ في تجميع الرأي العام من جديد ، ولكن السلطات البريطانية اتخذت ذلك ذريعة لإنذاره ثم لاعتقاله ، بعد أن احتج على كبت الحريات ، وحينما قامت المظاهرات مؤيدة لسعد قامت بريطانيا بنفسه مع بعض أعضاء الوفد إلى جزر سيشل وظلوا منفيين فيها إلى ما بعد أن غادروها سعد زغلول إلى منفى آخر في جبل طارق .

ورغم اعتقال أعضاء الوفد كانت هناك الصفوف التالية تظهر لتولي القيادة ، وانتشرت حوادث الاغتيال ، وأصبح على بريطانيا أن تأخذ خطوة إلى الأمام ، وبنفسها ، ما دامت مصر قد قررت عدم الحركة ، وما دامت المصالح الاقتصادية قد أصبحت مهددة.

وكانت أزمة الوزارة بعد استقالة عدلي يكن أكبر مشجع لكي يفرض ثروت شروطه لتولي الحكم فاشتراط رفض مشروع كرزون وإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر وإعادة وزارة الخارجية المصرية ، وإنشاء برلمان من مجلسين ، وإطلاق يد الحكومة في كل أعمالها ، ومنع المستشار المالي البريطاني من حضور اجتماع مجلس الوزراء واحتفاظ المستشارين الآخرين برأيهم استشارياً ، وطلب رفع الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين وإرجاع المنفيين والدخول في مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان لإعطاء بريطانيا الضمانات التي لا تتنافى مع استقلال البلاد ، كانت هذه الشروط ضربة صائبة

أشعرت بريطانيا بأنها لن تجد بعد ذلك في مصر من يتولى الوزارة وفق رغبتها ، ورغم أن الوفد قد هاجم هذه الشروط ، وأن هذه المرة على مطالب الحزب الوطني الخاصة بالجلء إلا أن كل من السلطات البريطانية في القاهرة وحكومة لندن نفسها شعرت بضرورة إدخال تعديل ضروري على الموقف ، ووجدت أن شروط ثروت هي أقل ما يمكن إعطاؤه لمصر وهي في ثورتها. وكان هذا أساساً لخروج القضية المصرية من وزارة المستعمرات البريطانية إلى وزارة الخارجية كما كان أساساً لإعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م وكان السبب الأساسي في هذا التصريح التهديد بمقاطعة التجارة البريطانية في مصر.

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م :

ومهما يكن من أمر فقد أسفرت اتصالات اللبى بحكومته عن نزول الحكومة البريطانية على رأيه بعد أن لوح بالاستقالة وذلك بعد أن أدخلت تعديلات طفيفة على اقتراحه أهمها جعل الأمر في البرلمان شركة بين الملك وشعبه ، ولم يكن كذلك في أصل المشروع وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية في احتضان العرش وبسبب الرغبة في إيجاد قوة توازن قوة البرلمان .

ولقد تضمن المشروع المعدل وثيقتين هامتين إحداهما عبارة عن تصريح بإنهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة والآخر كتاب مفصل موجه إلى السلطان يتضمن إحدى عشر فقرة تستهدف - الفقرات الأربع الأولى منها إزالة سوء التفاهم فيما يتعلق بتبليغ 3 من ديسمبر ١٩٢١ وتتناول الخامسة الدفاع عن المواد التي وردت في موضوع كيرزون بشأن المستشارين الإنجليز في وزارتي المالية و الحقانية. على أنه يجدر بنا ونحن بصدد الحديث عن الفقرتين الخامسة و السادسة السابقتي الذكر - أن نشير إلى أن الفترة التي أعقبت صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م لم تكن سوى سلسلة متعاقبة من التدخل في أخص الشؤون

الداخلية لمصر ومحاولات متكررة للحيلولة دون تمتع مصر بحقوقها الكاملة في حكومة أهلية على عكس ما نصت عليه هاتين الفقرتين وحتى بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦م ، أما فيما يتعلق بالفترة السابقة فتسوغ التدابير الاستثنائية التي اتخذت ضد سعد زغلول بأن الغرض منها لم يعد وضع حد للتهيج صار قد يكون لتوجيهه إلى أهواء العامة نتائج تذهب بثمره الجهود القومية المصرية ، وتتضمن الفقرتان التاسعة و العاشرة على المبادئ التي استمثل عليها برنامج ثروت فتذكر أولهما ليس ما يمنع منذ الآن إعادة منصب وزير الخارجية و العمل لتحقيق التمثيل السياسي و القنصلي لمصر . وتذكر الثانية إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف و الرقابة على السياسة والإدارة في حكومة مسؤولة على الطريقة الدستورية يرجع الأثر فيه إلى عظمائكم وإلى الشعب المصري، أما الأمور الأخرى التي دارت في مشروع كيرزون والتي لم يتفق عليها مع ثروت فقد تركت المناقشات تجري فيما بعد ، وهي التي أطلق عليها التحفظات الأربعة ، وتضمنتها الوثيقة الثانية التي صارت تعرف باسم تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م.

هكذا صار تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد وبذلك انتهت الحماية البريطانية على مصر وأصبحت مصر مستقلة ذات سيادة و وعدت إنجلترا بإلغاء الأحكام العرفية وأما التحفظات فهي :

- 1 - تأمين المواصلات البريطانية في مصر .
- ٢ - الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أجنبي.
- 3 - حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .
- 4 - السودان .

أبلغ اللورد المبي هذا التصريح للسلطان وكان وثيقة هامة صدرت من جانب واحد أي دون التزام يقدمه الجانب المصري ، وكان هذا التصريح نقطة تحول خطيرة في تاريخ مصر في المحيط السياسي و الدولي بنوع خاص، وأما من ناحية مصر فقد فتح المجال أمام المصريين لإدارة شئونهم بأنفسهم داخليا بإنشاء نظام نيابي ، وخارجيا حيث أصبح لهم تمثيل سياسي والدخول في مفاوضات مع إنجلترا للتفاهم في أمر التحفظات إن لم يصلوا إلى إلغائها .

أما بالنسبة للدول الأخرى فقد أكد أن إلغاء الحماية ليس من شأنه حدوث تغيير في الحالة الحاصرة فهي ستمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بيننا وبين مصر تلك العلاقات التي اعترفت بها الدول منذ زمن بعيد مصلحة بريطانيا أساسية ، قد تحددت هذه العلاقات الخصوصية في التصريح الذي اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وصفتها حكومة جلالة الملك في هذا التصريح بصفات ذات ارتباط حيوي بحقوق الإمبراطورية ومصالحها وهي لا تسمح لأية دولة بالبحث و المناقشة فيها ، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى التدخل في شئون مصر عملا غير ودي ، وتعد كل اعتداء يوجه إلى الأراضي المصرية عملا يجب أن تمنعه جميع الوسائل التي في وسعها.

ولقد تجاوز هذا التصريح حدود المصالح البريطانية الخاصة إلى الانتقاص من سيادة مصر بالرغم مما كلفته لهم الامتيازات الأجنبية من حقوق فإن هذه الامتيازات أو إن كانت بدورها مما ينتقص من حق السيادة فإن حمايتهم هي حق لهم قبل الدولة التي يقيمون فيها، شأنهم في ذلك شأن رعايا الدولة أنفسهم ، ولم تفوض الدولة إنجلترا بحماية رعاياها في مصر وإن لم تعترض الدول على تلك الحماية ، لأنها لا تؤثر على مصالح رعاياها في مصر بل هي على العكس

تقترض وضعاً ممتازاً في داخل البلاد مصدره حماية الدولة المختلفة لهم بدليل أن هؤلاء الأجانب ثاروا على الإنجليز بين آراء هؤلاء أن يطوا محلهم في امتيازاتهم على نحو ما فعلوا في السودان، وعلى هذا فقد صار واضحاً أنهم في جميع المسائل ذات الأهمية لإنجلترا فإنها سوف تقوم بالتدخل بينها وبين الدول الأجنبية ، وعلى حد قول أرنولد تويني " إن الاستقلال الذي منح لمصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير يقل من الحقيقة عن الاستقلال الذي تتمتع به أقطار الدمينيون" .

كان هدف إنجلترا إذا التمسك بالجواهر دون المظهر ، فكان على المصريين أن يواصلوا الكفاح و الجهاد متجنبين الأخطار الموجودة من حيث انقسام الأمة ومحاولات السلطات البريطانية توسيع هوة الخلاف بين أبناء الأمة.

ولقد ترتب على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نتائج هامة نوجزها فيمايلي:

1- تهيئة الفرصة للعناصر غير المتشددة و المعارضة لسعد زغلول داخل هيئة الوفد للعمل المنفصل وعلى ذلك فليس بمستغرب أن يستتبع تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م تأسيس حزب الأحرار الدستوريين برئاسة عدلي يكن خصم سعد .

٢ - ظهور القصر بسبب الدستور الجديد (دستور ١٩٢٣) الذي جاء نتيجة لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ إلى الخطوط الأمامية كقوة معربة في الداخل وبذلك تشتت جهود الوطنيين بين كفاحهم ضد القصر من ناحية، وبين كفاحهم ضد الإنجليز من ناحية أخرى.

3- انتقل الوفد بحكم المعركة الدستورية من كونه هيئة موكله من الشعب لأداء مهمة معينة إلى حزب سياسي وإن احتفظ بجوهره الأصلي من حيث شعبيته ، وأصبح الوفد منذ هذا الوقت حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ محور التيارات الشعبية للسياسة المصرية .

ولكن يمكن أن نعدد إيجابيات ثورة 1919 المتمثلة في اعتراف الحكومة البريطانية في فبراير ١٩٢١ ، إن الحماية علاقة غير مرضية ، ثم أعلنت إلغائها في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م كما اعترفت بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وإن كانت الثورة لن تنجح في إجلاء الاحتلال. كما أنتجت الثورة أيضا تقرير النظام الدستوري لحكم مصر ، هذا الإنجاب شيوع روح التضحية و الفداء و التمسك بالقيم الاجتماعية بين أبناء الشعب المصري الذي استلهموا ما حدث أثناء أحداث الثورة من تضحيات بالروح و المال جاد بها من شارك في الثورة.

وكان المصريون يعلقون الآمال الكبيرة على نقاط الرئيس الأمريكي ولسن وخاصة ما يتعلق منها بحق الشعوب في تقرير مصيرها ، ولكن الرئيس ولسن خيب آمال المصريين بتجاهله الاستماع لمطالب المصريين في مؤتمر الصلح وبعترافه بالحماية البريطانية على مصر في أبريل ١٩١٩م وازداد خيبة أمل المصريين في التأييد الأمريكي بعد سفر وفدمصري إلى واشنطن خلال شتاء ١٩١٩ و ١٩٢٠ وعادوا دون أن يحصلوا على التأييد المنشود وأدركوا أن الرئيس ولسن والولايات المتحدة قد أداروا ظهورهم من أجل عدم إغضاب بريطانيا .

الدستور وحوادث السودان :

لقد شكلت وزارة ثروت لجنة لوضع الدستور وقانون الانتخابات مكونة من ثلاثين عضواً برئاسة حسين رشدي سميت " لجنة الثلاثين " وكانت تشتمل على عدد كبير من رجال القانون والعلماء ورجال الدين والمعتدلين من رجال السياسة ، علاوة على عدد من الأعيان وأصحاب رؤوس الأموال ولم يشترك في هذه اللجنة الحزب الوطني ولا الوفد المصري . ولقد تمكنت هذه اللجنة

من وضع دستور كان من بين خير الدساتير الموجودة في ذلك الوقت ، ورغم أنه كان قد فرض. ولكننا نلاحظ أن وزارة ثروت كانت تفتقر إلى سند شعبي . شروط لقبول الوزارة : وهي الشروط التي صدرت طبقا لها تصريح ٢٨ فبراير ، إلا أنه تغاضي من جانبه عن رأي الأغلبية ، فقد استند ثروت على رأي المنشقين ، في الوقت الذي كان فيه الرأي العام يهاجمه .

وزادت حوادث الاغتيال السياسي في عهده مما جعل الحكومة البريطانية تتدخل بالاحتجاج ضد مرتكبيها . فتعسفت الوزارة مع المعارضة وهي الأغلبية ، وأخذت في اضطهادها، وفي إلغاء الاجتماعات السياسية لذوي الاتجاهات المعارضة لها ، وإباحة اجتماعات الموالين لها ، كما أمرت بتعطيل بعض الصحف ، وكان لاعتقال بعض أعضاء الوفد المصري فيعهد وزارة ثروت أكبر الأثر في إحراجها. كما أخرجها تأسيس حزبالأحرار الدستوريين من المنفصلين عن الوفد و المخالفين لسعد زغلول في الآراء . وكان رجال هذا الحزب الأخير يعارضون فكرة التأييد المطلق لرئيس الوفد ، أي بمعنى حديث ، يرفضون فكرة " عبادة الشخصية " ولكن الموقف اندفع بهم إلى اتخاذ العداء إلى سعد زغلول عنواناً لحزبهم فانفصلوا بذلك عن أغلبية الأمة ، وقبل عدلي رئاسة هذا الحزب رغم عداؤه للروح الحزبية وبدأ هذا الحزب في سياسة التساهل مع الإنجليز بدلا من التثبيت بالمطالب الوطنية .

وهكذا نجد أن وزارة ثروت بدأت في وضع الدستور مهمة كل من آراء الحزب الوطني و الوفد المصري فانفصلت بذلك عن الرأي العام : وتأسيس حزب الأحرار الدستوريين في عهدها ، واشتد الكبت مما أظهرها بمظهر المعتدي على حقوق الأمة، كل ذلك وهي لا تنعم بتأييد بريطانيا لها. فكثرة

حوادث الاغتيال السياسي واضطرت وزارة ثروت إلى الاستقالة في ٢٩ نوفمبر .

لم يكن فؤاد راضيا عن ثروت كرئيس للوزارة منذ اليوم الأول الذي ألف فيه وزارته ، وكان يفضل وزراء يعتبرهم موظفين في بلاطه. وكان ثروت جاداً في وضع الدستور الذي أتمته اللجنة بالفعل وقدمته لإصدار مرسوم به ، فصمم فؤاد على التخلص من ثروت لأسباب شخصية بحتة، فثروت في نظر الملك واسع الحرية فوق اللزوم و الملك في اعتقاد ثروت " أثوقراطي . وأتى الملك بوزارة توفيق نسيم التي لم تكن تعطف على الدستور ولا على النص فيه على أن الأمة هي مصدر السلطات . وانتهز تبريطانيا هذه الفرصة لكي تفرض نفسها وتطلب حذف نصوص السودان من هذا الدستور . ولقد سلمت هذه الوزارة وعلى طول الخط للإنجليز. ثم قدمت استقالته بعد أرجعت بالبلاد إلى الورا، ولقد استمرت حوادث إلقاء القنابل و الاغتيالات السياسية ، وأقفلت السلطات العسكرية بيت الأمة واعتقلت أعضاء جدد من الحزب الوطني ومن الوفد المصري وتألقت وزارة إدارية برئاسة يحيى إبراهيم وبدون برنامج لإكمال العملية التي بدأها توفيق نسيم . ولقد صدر الدستور في 19 أبريل ١٩٢٣م وجاء مقرا بأن مصر دولة ذات سيادة حرة مستقلة، ملكها لا يتجزأ ولا ينزل منه عن شيء ، نص على أن السلطات مصدرها الأمة ، وقرر مبدأ المساواة بين المصريين أمام القانون ومساواتهم في التمتع بحقوقهم المدنية والسياسية ومساواتهم في الواجبات، نص على الحرية الشخصية وكفالة حرية العقيدة وحرية الرأي وحرية الصحافة ، وحظر الرقابة على الصحف ، ومنع تدخل الإدارة لإنذارها أو تعطيلها أو إلغائها حظر نفي أي مصري ، وحظر تسليم اللاجئين السياسيين. وقرار حرمة المنازل وحرمة الملكية الفردية ومبدأ استقلال

القضاء. ونص على تكوين البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، يؤلف الأول من أعضاء ينتخب ثلاثة أخصاسهم ويعين الباقون ، والثاني من أعضاء منتخبون ، ونص على مسئولية الوزراء أمام مجلس النواب ، وضرورة حصولها على الثقة . وكان للملك حق حل مجلس النواب ولكنه لا يجوز له حل المجلس الجديد لنفس الأمر ، وأصبح للملك أن يتولى سلطنة بواسطة وزراؤه ، وتصدر القوانين بعد إقرار البرلمان لها وتصديق الملك عليها ولم يكن للملك حق تعطيل أي مشروع بقانون لمدة أطول من شهر وصدر في نفس الوقت قانون الانتخابات وظهر وكأن البلاد تسير في طريق متحرر خاصة بعد أن رأت الحكومة البريطانية الإفراج عن سعد زغلول وعن المعتقلين الآخرين في مصر و الخارج. وعاد سعد زغلول إلى مصر في شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣م واحتفلت به الأمة من أقصاها إلى أقصاها ، وأكدت هذه الحفلات زعامة سعد زغلول للأمة وتعلقها به وإظهارها له على أنه أقوى شخصية في واستعد سعد لعملية توحيد الصفوف ، ولكنه سرعان ما بدأ في مهاجمة معارضييه وخصومه المنشقين عليه. وفي نفس الفترة عاد كثير من زعماء الحزب الوطني إلى مصر واستعدت البلاد للانتخابات العامة ونال الوفد في هذه الانتخابات 90 من مقاعد مجلس النواب وسقط فيها أشهر خصوم سعد وأكبر المنشقين عليه. لقد سقط رئيس الوزراء نفسه يحيى إبراهيم أمام مرشح الوفد ، وكان اكتساحاً كبيراً ، خاصة وأن الحزب الوطني لم يفز منه إلا أربعة أعضاء أما حزب الأحرار الدستوريين فلم يفز منه إلا ستة وعرض الملك على سعد زغلول تشكيل الوزارة بصفته زعيم الأغلبية ، ولكنه تردد بين قبول الوزارة لنفسه وبين إسنادها لإحدى الشخصيات الكبيرة في الوفد، مما أثار عليه القصر ، وبدأ صفحه نزاع طويلة ، واصل خلالها القصر نظره إلى

حزب الوفد على أنهم حزب جمهوري ثم وافق سعد على تشكيل الوزارة ووضع برنامجاً إنشائياً وسياسياً لحكومته ، وبدأ بالافراج عن المعتقلين السياسيين ، ولكن الأحداث لم تمهله طويلاً لكي يصطدم مع القصر ، ذلك أن سعد زغلول قد أصر على أن الأمة هي مصدر السلطات ، وكان يعتقد أنه زعيم ممثل الأمة ، فاستقلت وزارته بشئون الحكم مستندة بذلك إلى الدستور فأثار بذلك عليها حنق القصر ، ونجح سعد زغلول في إيقاف الموظفين والمستشارين البريطانيين عند حدهم ، و الحد من نفوذهم ، فأغضب ذلك دار المندوب السامي وهكذا أصبح على سعد أن يواجه نفوذ القصر ذو النزعة الأتوقراطية ، في الوقت الذي يواجه فيه انتهاز بريطانيا الفرصة للتدخل في شئون مصر الداخلية وكان عليه أن يحسب حساباً للمعارضة و المنشقين ، ولهذه الحفنة من الرجال الذين يدينون بعبادة الشخصية ، والذين اضطروا إلى الانضمام تارة إلى القصر ، وتارة اضطروا إلى التساهل مع بريطانيا ، لكي يحاربوا زعامة سعد زغلول للأمة، وكان سعد لا يقبل كثيراً من المعارضة سواء داخل البرلمان أو خارجه ، وانتهز كثيراً من أعضاء الوفد فرصة التفاهم حول الحكومة لكي يعملوا على الإفادة لأنفسهم ومعارفهم ، فبدأت المحسوبية. ولكن المسألة التي أطاحت بسعد وأخلت بالتوازن الدستوري بمصر جاءت من مكان آخر ، وكانت تتعلق بروح مصر ومورد مائها وحارس حياتها جاءت بشأن السودان. وكان السودان قد تأثر بكثير من العوامل التي أثرت على مصر ، و التي دفعت بها إلى الثورة و الوقوف موقف الند للند مع سلطات الاحتلال البريطانية ، تأثر السودان بالعوامل الاقتصادية و المعنوية الحربية والنفسية التي أثرت في مصر تأثر منه المثقفون وأبناء الشعب وظهرت فيه حركات أصيلة كانت في جملتها تعمل على تخليص السودان من الاستعمار البريطاني

أولاً وقبل كل شيء ، وإن اختلفت عن بعضها في ضرورة وحدتها مع مصر ، أو اتجاهها معاً ، أو الاحتفاظ بروابط الأخوة بين أخوين ناضجين ومستقلين. وظهرت فيه منذ سنة ١٩٢٠ جمعية الاتحاد التي نادى بضرورة الاستقلال التام لمصر و السودان ، و التي أخذت في تهيئة الرأي العام للتحرر من الاستعمار البريطاني. وقام فيه بعض الضباط ومنهم البطل على عبد اللطيف سنة ١٩٢٢م بإعلان وحدة مصر و السودان وتحرير وادي النيل من الاستعمار البريطاني ، مما جعل بريطانيا تحاكمه وتحكم عليه بالسجن ، وبعد تأليف وزارة سعد زغلول في القاهرة ازدادت الحركة الوطنية ازدهاراً في السودان وظهر شعور وطني ينادي بالوحدة والاتحاد مع شمال الوادي وكانت بريطانيا تسيطر على سياسة تتلخص في فصل السودان عن مصر وكانت قد وجهت سكة حديد السودان صوب البحر الأحمر عند بور سودان بدلاً من ربطها مع مصر ، وكانت تهدف زيادة إنتاج القطن في أرض الجزيرة بين النيلين الأزرق والأبيض ، مستغلة في ذلك أرض السودان وموارده وقوته البشرية في خدمة مصانع الغزل و النسيج في بريطانيا ومنافسة بذلك منتجي الأقطان في شمال الوادي، وعملت على إخراج السودان من القضية المصرية والانفراد بحكمه دون استشارة مصر . وفي الوقت الذي كانت فيه مصر تقدم قوتها وميزانيتها وتضعها في خدمة حكومة عموم السودان ، وهي حكومة بريطانية شكلاً وجوهراً . ولقد عمدت بريطانيا إلى تمثيل السودان ، كمستعمرة بريطانية في معرض " وميلي " سنة ١٩٢٤م مما أثار حنق الوطنيين في جنوب الوادي وشماله ، فاضطر سعد زغلول إلى الاحتجاج ، وحينما رأت بريطانيا صدى التجاوب الوطني بين السودانيين و المصريين وتشكيل السودان لوفد وطني قرر المجيء إلى مصر لفضح نيات بريطانيا الاستعمارية قررت منع هذا الوفد

من الخروج من السودان ، وثارت ضجة كبيرة في برلمان القاهرة ولكن بريطانيا لم تتراجعوا تآزمت الأحوال في القاهرة نتيجة لموقف بريطانيا الاستعماري في مسألة السودان ، وكان موقف البرلمان المصري والوزارة المصرية برئاسة سعد يساعدا على شد ساعدا الحركة التحريرية الوحوية في جنوب الوادي. فزادوا نشاط جمعية اللواء الأبيض التي كان من أهدافها مقاومة الاستعمار البريطاني والانضمام إلى مصر وتحقيق وحدة وادي النيل ، ثم بدأت المظاهرات في النزول إلى الشوارع وأخذت في الهتاف بحياة مصر وبالاستقلال التام لمصر و السودان وبالوحدة لوادي النيل . وقضت السلطات البريطانية على زعامة هذه الحركة ، وحكمت عليهم بالسجن مع الأشغال الشاقة فزادت الحركة اشتعالاً ، وخرج طلبة المدرسة الحربية في الخرطوم في مظاهرة عسكرية يوم 9 أغسطس عاملين بنادقهم وحرابهم وعلمهم الأخضر ، مرددين هتافات الجماهير ، وكادت أن تقع معركة بينهم وبين قوات النظام حينما عادوا إلى المدرسة ووجدوا أن القوات البريطانية قد استولت على ذخائرهم وفي نفس اليوم خرجت كتيبة السكة الحديدية المرابطة في العقيرة في مظاهرة تهتف بوحدة مصر و السودان ، فتصدت لها قوات الجيش ، وسقط القتلى و الجرحى ، ولم يكن في وسع أي حكومة مصرية أن تتراجع أمام هذا القمع ، خاصة وأنه أصاب أبنائها وهم يرتدون كسوتهم العسكرية ويحملون أعلامهم . فقد طلبت الحكومة المصرية من حاكم السودان بيانات تفصيلية عن هذه الحوادث ، واحتجت في لندن ، وطالبت بضرورة وقف المحاكمات وبالمبادرة إلى تشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة وتحديد المسئوليات ، و العمل على حقن الدماء ، ولما أظهرت بريطانيا تصميمها على تأييد موقف الحاكم العام البريطاني ردد الوزارة المصرية بأنها لا تعترف له

بالتصرف في الجيش المصري دون رأيها ، إذ أن سردار الجيش المصري ، أي أنه موظف مصري ، عليه أن يرجع إلى حكومة القاهرة في كل ما يتعلق بوظيفته ، والمهم هو أن الحكومة البريطانية استغلت هذه الأحداث الوطنية لكي تتهم سعد زغلول وبرلمان القاهرة بالعمل على بث الفوضى والاضطراب في جنوب الوادي ، ولكي تعمل على إفساد المفاوضات بين سعد ومكدونالد رئيس وزراء بريطانيا والتي كان قد أصر فيها على ضرورة سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي ، وسحب المستشار المالي و المستشار القضائي وزوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما في العلاقات الخارجية ، وعود بريطانيا عن دعواها لحماية الأجانب والأقليات في مصر وفشلت المفاوضات المصرية البريطانية وتسبب هذا الفشل في زعزعة موقف الوزارة المصرية . وجاء تغيير وزارة لندن ووصول حزب المحافظين للحكم نذيراً بتجميع عناصر الرجعية والاستعمار ضد الحركة الوطنية. ولميمر على ذلك وقت طويل ، حتى وقعت حادثة تدخلت فيها بريطانيا، وبشكل يجبر سعد على الاستقالة ويعمل على تحطيم القضية الوطنية وهي حادثة مقتل " السيرلي ستاك " سردار الجيش المصري و الحاكم العام البريطاني للسودان .

اغتيال السردار في القاهرة ، وارتجت البلاد لهذا الاغتيال السياسي ، وثار تائرة بريطانيا في صحفها وبرلمانها ، وحملوا سعد زغلول ووزارته وكل عناصر الوطنية مسؤولية هذا الحادث ، وكان مقتل السردار ضرراً كبيراً لمصر ، واستغلته بريطانيا في الاعتداء على حقوق السيادة المصرية ، وفي فرض نفسها على البلاد ، ففي مساء نفس اليوم الذي شيعت فيه الجنازة ذهب المندوب السامي البريطاني ، اللورد اللمبي ، إلى رئاسة مجلس الوزراء في

مظاهرة عسكرية ، وقابل سعد في مكتبه وقدم له نص إنذارين وانصرف راجعاً ، في الوقت الذي كان فيه مجلس النواب المصري قد أعلن استنكاره للجريمة ، ووقف أعضاؤه ، نواب الأمة عشرة دقائق حداد على الجريمة . وكانت صيغة الإنذارين البريطانيين عنيفة وتهدف الانتقام ، واشتمل على طلب اعتذار رسمي من الحكومة المصرية و البحث عن الجناة ومعاقبتهم أشد العقاب ، وطلب منع وقمع كل مظاهرة شعبية أو سياسية ، وأن تدفع حكومة مصر لحكومة بريطانيا مبلغ نصف مليون جنيه كغرامة. ولكنهما اشتملا علاوة على هذه المطالب الأربع على طلب سحب الجيش المصري من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري إلى قوة سودانية ، تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها ، وعلى إطلاق يد حكومة السودان في زيادة مساحة الأراضي المزروعة في الجزيرة إلى 300,000 فدان بدون قيد ولا شرط ، وعلى أن تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية في كل ما يتعلق بحماية مصالح الأجانب في مصر ، وأن يعاد النظر في شروط خدمة الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية ، وفي الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزل الخدمة منهم ، وأن تبقى مصر منصبى المستشار المالي و المستشار القضائي ، وتحترم نظام القسم الأوروبي في وزارة الداخلية، وتستمع إلى ما قد يبديه مديره من مشورة. ولقد وافقت الحكومة المصرية على المطالب الأربعة الأولى ، واعتذرت عن الحادث ، ووعدت بتعقب الجناة ومحاكمتهم ، وبدفع نصف مليون جنيه ، وبمنع كل مظاهرة تهتف بالإخلال بالنظام العام ، ولكنها رفضت المطالب الأخيرة، ولكن بريطانيا أرسلت تعليماتها إلى حكومة السودان لإخراج جميع وحدات الجيش المصري من السودان وأبلغت مصر أنها ستزيد مساحة أراضي الجزيرة، وفي

نفس الوقت صدرت التعليمات البريطانية إلى جنود الاحتلال باحتلال جمارك الإسكندرية كأول تدبير تتخذه بريطانيا لإجبار الوزارة على الموافقة على شروطها. واضطر سعد إلى الاستقالة ، وفي نفس اليوم عرض الملك على زيور رئيس مجلس الشيوخ تشكيل وزارة جديدة ، وقبل زيور المهمة وألف وزارته في نفس اليوم ، وكان برنامجه يتلخص في شيء واحد التسليم على طول الخط ، ووافق زيور على كل مطالب الحكومة البريطانية ونشطت السلطات البريطانية في إلقاء القبض على بعض العناصر الوطنية ، رغم انتهاء الأحكام العرفية وإلغائها منذ ١٩٢٣م ، وصدرت الأوامر من الوزارة ل وحدات الجيش المصري في السودان بالانسحاب شمالاً . ولما رفض الضباط و الجنود التنفيذ ووقفوا موقف المقاومة أرسل وزير الحربية ضابطاً يوجههم إلى الإذعان لأوامر الملك، وتضامنت القوات السودانية مع القوات المصرية في هذه المأساة ، وحاولت فك الحصار الذي فرضته القوات البريطانية على القوات المصرية ، وخلا بذلك الجو لبريطانيا في جنوب الوادي . فبدأت بريطانيا في دراسة مسألة توزيع المياه بين مصر و السودان كما عمدت إلى كبت الأنفاس وتحطيم الوفد وتأسيس حزب الاتحاد و الذي كان وليد القصر.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

غير المنشورة :

أ - العربية :

- 1- دار الوثائق القومية ، محافظ عابدين ، محفظة رقم 48 ، مجلس الوزراء - قرارات وزارية ، قرار مجلس الوزراء في 0 1922/3/16
- 2- دار الوثائق القومية ، رئاسة مجلس الوزراء ، محفظة 13/أ كتاب حضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا إلى حضرة صاحب الجلالة الملك في 0 1935/4/17
- 3- محفوظات مجلس الوزراء ، محفظة رقم 6 مذكرة توفيق نسيم للملك في 1923/4/17
- 4- دار الوثائق القومية ، رئاسة مجلس الوزراء ، مجلس النظار ، محفظة 3/أ ، القرارات التي أصدرتها لجنة وضع المبادئ العامة لوضع الدستور 0 1922
- 5- دار الوثائق القومية ، محافظ مجلس الوزراء ، محفظة رقم 5 مجالس نيابية ، انظر مواد دستور 1923 بمجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة 0 1923

ب - الأجنبية :

- 1- F.O. 407/196. No. 51 Allenby to Curzon , Jan.22, 1923. ،
- 2- F.O. 407/197 No. 70 Scott to Curzon , 14I9I1924.
- 3- Ibid , No. 33 Allenby to Curzon , 15I7I1923.

المنشورة :

- 1- الحكومة المصرية ، لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة للدستور ، المطبعة الأميرية ، بولاق القاهرة ، 1924 ، محضر الجلسة الأولى في 0 1922/4/19

- 2- الحكومة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية 1923 ،
المطبعة الأميرية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، 1924 0
- 3- مجموعة القوانين والمراسيم والأوامر الملكية لسنة 1924 ، المطبعة
الأميرية ، 1925 0
- ثانياً: الرسائل العلمية :
- ألفت محمود فؤاد عاطف : العمال والحركة العمالية في مصر 1942 : 1961 ،
رسالة ماجستير " غير منشورة " ، جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، 1985
 - حنين عبدالله صالح الحديدي : الحركة النقابية والعمالية في مصر 1952 : 1970 ،
رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 2016
 - ولاء وجيه محمد : فاعلية الاتفاق العام في تحقيق أهداف التحول الاقتصادي في
مصر 1991 : 2011 ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ، 2013
- ثالثاً: المراجع العربية :
- ابراهيم محرم وآخرون : الجمعيات الأهلية وازمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
في مصر ، دار الامين ، القاهرة ، 1998
 - أحمد فارس عبدالمنعم : السلطة السياسية في مصر وقضية الديمقراطية 1805 :
1987م . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997
 - أميمة صابر البغدادي : الحركة الوطنية المصرية من 1911 إلى 1924 ، رسالة
ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 1972 ، غير منشورة 0
 - بيتر مانسفيلد؛ ترجمة، عبدالحميد فهمي الجمال : تاريخ مصر الحديثة والشرق
الاطوسط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995
 - جلال السيد ، سامي مهران : البرلمان المصري ، الهيئة العامة للكتاب ، 1984
 - جلال امين : قصة الاقتصاد المصري " من عهد محمد علي الي عهد مبارك " ، دار
الشروق، القاهرة 2010

- د0 على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر (العهد البرلمانى 1922 - 1952
(القاهرة ، 1977 0
- د0 محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج1 ، مكتبة دار المعارف
المصرية بالقاهرة ، 1951 0
- د0 محمود حلمى مصطفى : تاريخ مصر السياسى 1982 - 1952 ، مكتبة
الطليلة بأسيوط ، 1967 0
- د0 محمود متولى : مصر والحياة الحزبية والنيابية قبل سنة 1952 - دراسة
تاريخية وثائقية ، دار الثقافة للطباعة والنشر بالقاهرة ، 1980 0
- سامى مهران : الحياة النيابية فى مصر ، جمعية الإخاء للعاملين للبرلمانات العربية
- مركز التدريب البرلمانى العربى 1995 0
- شحاتة صيام : التصنيع والبناء الطبقي فى مصر (1930 : 1980) ، دار
المعارف ، 1990
- طعيمة الجرف : ثورة 23 يوليو ، دار النهضة العربية بالقاهرة ، 1965 0
- عبدالرحمن الرفاعى : فى أعقاب الثورة المصرية - ثورة 1919 ، ج1 ، كتاب
الشعب ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ، 1969 0
- عبدالرحمن الرفاعى : فى أعقاب الثورة المصرية (يشتمل على تاريخ مصر القومى
من أبريل سنة 1921 إلى وفاة المغفور له سعد زغلول فى 23 أغسطس سنة
1927) ج1 ، مكتبة النهضة المصرية ، ط1 ، 1947 0
- عبدالعزيز الرفاعى : ثورة مصر سنة 1919 دراسة تحليلية تاريخية (1914 -
1919) دار الكاتب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة ، ط1 ، 1966 0
- عبدالعظيم رمضان : الصراع الإجتماعى والسياسى فى مصر " منذ قيام ثورة يوليو
1952 إلى نهاية أزمة مارس 1954 " ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، 1989

- عبدالعظيم رمضان : تاريخ مصر والمزورون ، مطبعة الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، 1993
- عبدالنعيم ضيفي عثمان : تاريخ الثورات المصرية " من عصر الفراعنة حتي العصر الحديث " دار الرشاد ، القاهرة ، 2013
- ماسيمون كامباتيني : تاريخ مصر الحديث من النهضة في القرن التاسع عشر الي عصر مبارك ، ترجمة ؛ عماد البغدادي ، مراجعة ؛ عماد ابوغازي ، المطابع الاميرية ، القاهرة ، 2006
- مایسة الجمل: النخبة السياسية في مصر " دراسة حالة النخبة الوزارية " مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1993
- محمد العجرودي : مبارك والطبقة العاملة ، (د.ن) ، 2005
- محمد خليل صبحی : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، ج5 ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة 1939 0
- محمد زكى عبد القادر : محنة الدستور 1923 - 1952 ، كتاب روز اليوسف ، العدد السادس 1955 0
- محمد عبدالفتاح ابوالفضل : تأملات في ثورات مصر 23 يوليو 1952 م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 2010
- مذكرات إبراهيم الهلباوى ، تحقيق ، عصام ضياء الدين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1995 0
- منى مالك : يوسف صديق ودورة في ثورة 23 يوليو 1952 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2019
- الوقائع المصرية ، عدد 42 فى 1923/4/20 0 رابعاً: المراجع الاجنبية :

- A report by the solidarity center ; The struggle for worker rights , printed in US.
- Joel Gordon : Nasser's blessed movement , new york , oxford

خامساً :الدوريات :

(أ) الجرائد

- جريدة اخبار اليوم
- جريدة الاهرام
- جريدة الجمهورية
- الجريدة الرسمية

(ب) المجلات

- مجلة الدراسات التاريخية
- مجلة العربي
- مجلة الهلال